الصعود الصيني

وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط

(٢٠٠١-٢٠٠٩)

سهرة قاسم محمد حسين



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط

المؤلف : سهرة قاسم محمد حسين

رقم الإيداع : ٩٥٦٠ / ٢٠١٣

الطبعة الأولى ٢٠١٣



مكتبة جزيرة الورد

القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ ـ ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴿٧٦﴾﴾ [يوسف]

صدق الله العظيم

إهداء

روح والدي الغالي... رحمه الله

الذى فارقنا جسداً تاركاً فينا بذور مبادئه تكبر فى صدورنا كل يوم. أسكنه الله فسيح جناته.

وإلي من تضاعف من بعده جهدها وزاد حملها صاحبة الفضل والمعروف ذات القلب الرحيم العطوف نبراس طريقنا العطاءة المعطاءة...... أمي الغالية.

(أخى محمد وأخواتى):- . يا من تشعروننى بينكم بالدفء والأمان وعلمتمونى أننى بكم كل شئ وبغيركم لا شئ ، يا من شعرت بأنكم زهور حياتى التى تملأ عيناى زهواً وافتخاراً بأننى أنتمى إليكم .

إلى من أضاء لي الدنيا نورًا وإشراقًا وأملاً الغالي «علي».

سهرة قاسم

■ شكر وتقدير

أحمد الله تعالى الذى بفضله تتم الصالحات حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه أن وفقنى لإتمام هذا المؤلف ولا تمام ولا كمال إلا له سبحانه.

وبعد ...

يطيب لى بعد شكر الله عز وجل والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أن أشكر كل من ساعدنى وقدم لى النصح والإرشاد لاستكمال هذا المؤلف وعلى رأسهم القامة العلمية :

※ **الأستاذ الدكتور** / مصطفى علوى سيف أستاذ العلاقات الدولية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة وأسجل لك عظيم تقديرى لعلمك ولإنسانيتك ولشخصك الكريم .

※ وأتقدم بخالص حبى وتقديرى للأستاذة الدكتورة / نورهان الشيخ أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومدير مركز وحدة الشباب وإعداد القادة جامعة القاهرة أستاذة جليلة يفيض عطائها العلمي والإنساني بلا حدود.

* جزيل الشكر والتقدير لابنة زعيم الأمة العربية الأستاذة الدكتورة هدى جمال عبد الناصر أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة

* وكل الشكر والتقدير وعظيم العرفان للقامة والقيمة العلمية ذو العطاء الإنساني بلا حدود للأستاذ الدكتور / عبد الرازق سليمان أستاذ الدراسات الإسرائيلية وعضو المركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية.

* وأتقدم بكل التقدير والحب للأستاذة الدكتورة/ هدى درويش عميد معهد الدراسات والبحوث الأسيوية بجامعة الزقازيق.

* وأتقدم بخالص الشكر للسيد الأستاذ الدكتور / محمد مصطفى كمال رئيس جامعة أسيوط.

* وكل التقدير والاحترام للأستاذ الدكتور/ عادل ريان نائب رئيس جامعة أسيوط لشؤون التعليم والطلاب.

* وكل التقدير والاحترام للأستاذ الدكتور/ عبد الناصر حمودة عميد كلية التجارة بجامعة أسيوط.

* وكل الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور/ عبد السلام نوير أستاذ العلوم السياسية ووكيل كلية التجارة جامعة أسيوط.

* وخالص العرفان والشكر والتقدير للقامة العلمية الأستاذ/ الدكتور إسماعيل صبرى مقلد أستاذ العلوم السياسية بجامعة أسيوط وعميد كلية التجارة سابقا .

* وخالص تقديرى واحترامى للأستاذ/ الدكتور محمد إبراهيم منصور أستاذ الاقتصاد ومدير مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط.

* وكل الشكر ووافر التقدير للأستاذ الدكتور/ عبد الخبير عطا أستاذ العلوم السياسية ورئيس القسم سابقا بجامعة أسيوط.

* وكل التقدير إلى الأستاذ الدكتور / علاء عبد الحفيظ رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة أسيوط.

* وخالص العرفان والتقدير للأستاذ/ أيمن السيد أمين عام كلية التجارة بجامعة أسيوط.

* وخالص اعتزازى وشكرى للأستاذ/ ممدوح البكرى مدير الخدمات الطلابية بكلية التجارة جامعة أسيوط.

* كما أتقدم بخالص تقديرى وإمتنانى للأستاذ الصحفى والإعلامى / وائل الإبراشى لما قدمه لى من عون ومن تشجيع وإثراء فكرى لهذا المؤلف .

* وكل تقديرى واحترامى للزميل الصحفى بالجمهورية الأستاذ/ محمد عبد المجيد .

* وخالص الامتنان والشكر والتقدير للمهندس/ أحمد سامى قنديل على ما قدمه من عون وأسأل الله تعالى أن يجزيه عنى خير الثواب.

وخالص تقديري وعرفاني للأستاذ المهندس/ عبد الناصر سيد حسن المدير العام وكبير الأخصائيين بإدارة التغذية بجامعة أسيوط .

* وكل الشكر والتقدير والاحترام للأستاذ/ عبد الباسط أبو اليسر عبد الصبور المدير العام بمديرية أوقاف أسيوط .

* وخالص حبى وتقديرى للزملاء: رحاب محمد عوض وناهد فرغلى على مساعدتهن لى .

* وكل الشكر والتقدير للأستاذ/ فتحى محمد هاشم صاحب مكتبة جزيرة الورد.

* والأستاذ عبد الفتاح بشار على ما قدمه من مجهودات لإخراج هذا المؤلّف.

وأخيراً أتقدم بالشكر والعرفان بالجميل لكل من مد العون لإتمام هذا المؤلف، وأهدى لى نصحا وأفادنى علماً وأسدى لى معروفاً ، فجزاهم الله خير الجزاء.

ولله الحمد من قبل ومن بعد.

■ المقدمة

أوضحت التغيرات علي الساحة الدولية خلال الفترة مابين نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين خلل في التوازنات بين القوى الدولية نتج عنه انهيار قطب الاتحاد السوفيتي، وانفراد آخر بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، فنجد هناك بعض القوى التي تفرض نفسها على الساحة سواء كان ذلك بشكل معلن أومستتر، ولكنه واقع لابد من الاعتراف به، ومن أوضح الأمثلة التي ظهرت جلياً على الصعيد الدولي الصين التي جذبت الأنظار بقوة إليها. حيث أحدثت تقدماً هائلاً في مجالات عدة .

وتسعي الدراسة الحالية أن تلقى الضوء على الصين كواحدة من القوى الصاعدة ؛حيث أنها الدولة المرشحة بقوة في الفترة القادمة لأن تكون المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية مهددة مكانتها كقطب أوحد في العالم، فلم تعد تذكر الصين إلا مصحوبة بصفات مثل التنين أو اللغز أو المارد، مما يعكس وجود إدراك عالمي بأن المستقبل للصين علي حساب الهيمنة الأمريكية، وسيكون لذلك في الغالب انعكاسات هامة علي النظام الدولي، وينتشر هذا الإدراك بشكل خاص في الولايات المتحدة

الأمريكية، واليابان، وبعض الدول الآسيوية سواء داخل مؤسسات صنع القرار أو المؤسسات الأكاديمية أوعلي مستوي رجل الشارع العادي، وقد أوجد هذا الإدراك مجال للنقاش والجدل داخل هذه النظم تمثل فى محاولة الإجابة عن تساؤلين هامين هما:

- **الأول**:كيف يمكن ضبط هذا الصعود وضمان ارتباطه بسياسات سلمية تجاه النظام الدولي؟
- الثاني:ما البدائل الإستراتيجية للتعامل مع سيناريوهات هذا الصعود؟

ويأتي القلق من صعود الصين نتيجة علاقاتها بالدول التي تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية دولاً مارقة كإيران وكوريا الشمالية؛حيث التباين الصيني الأمريكي المتمثل في المواقف المختلفة تجاه العلاقات الدولية الراهنة، وبما أن الصين والولايات المتحدة دولتان كبيرتان ينتميان إلي عضوية النادي النووي، ولكل منهما أراض شاسعة، وموارد وافرة، وعدد كبير من السكان، بالإضافة إلي القوة الوطنية الفعلية، والقوة التأثيرية الدولية الناتجتين عن العوامل المذكورة آنفاً، فأي عمل لكل من الصين والولايات المتحدة يحدث تأثيراً في العالم كله.

فضلا عن ذلك فإن هناك فجوة تباين كبيرة بين الصين والولايات المتحدة بشأن التوجه السياسي والثقافي والاجتماعي والأيديولوجي، ومستوي التنمية الاقتصادية لكل منهما، فهناك مجتمع غربي متطور ديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الجانب الأخر هناك مجتمع اشتراكي نام في الصين.

ولكل منهما سياسات خارجية متعارضة فيما يتعلق بالشرق الأوسط .فالصين تعمل من أجل تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب كمبدأ رئيسى في حركة سياستها الخارجية، فقد نجحت الصين في تطوير علاقات اقتصادية، وثقافية، وفكرية، وعسكرية مع الدول العربية، وفي ذات الوقت حافظت علي روابطها مع إسرائيل بما فيها من شراء التكنولوجيا العسكرية المتقدمة، كما أن الصين تتقيد في

استراتيجيتها تجاه الشرق الأوسط بعدم رغبتها في الدخول في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم، فهي تحاول اتباع سياسة هادئة وتوفيقية تظهر من خلال مواقفها من بعض القضايا في المنطقة، وهذه سياسة تختلف عن السياسة الأمريكية التي أصبحت أحادية القطبية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وأصبحت لها الزعامة العالمية، والهيمنة علي تلك المنطقة الذي تكمن فيها مصالحها الحيوية، فهل ستسمح بطرف آخر أن يشكل في هذه المنطقة سياسة أخري مختلفة عن سياستها؟ هذا ما نحاول معرفته في هذه الأطروحة.

مشكلة الدراسة:

بدأت الصين منذ بضع سنوات تأخذ طريقها جديًا نحو تبوء مكانة دولية متميزة، فقد أحدثت طفرة هائلة فى التنمية، وأصبح من أهم المشكلات التي تثيرها قضية الصعود الصيني مسألة احتمال اتجاه الصين إلى تهديد الاستقرار العالمي والإقليمي، إذ أصبحت من الدول الساعية إلى الهيمنة الإقليمية والعالمية من وجهة النظر الأمريكية.

وصار هذا الاحتمال خطراً قوياً يهدد مصالح الدول الغربية خاصةً في مناطقها الحيوية، ولهذا اتجه كثير من الباحثين والمحللين الغربيين لتقصي، ومراقبة التوجهات الصينية لاستنتاج توجهاتها الخارجية في هذا الشأن، وأبرز هؤلاء مثلاً صموئيل هانتجتون في صدام الحضارات(1)، وتأثير هذه القوة الصاعدة ليس على منطقة الشرق الأوسط فحسب، وإنما على العالم كله، وهو ما سيتم تناوله في الدراسة بشكل أكثر تفصيلاً.

ومن هنا ترى الباحثة أن تصاعد الصين كقوة فاعلة في النظام العالمي، والمرشحة لأن يكون لها دور وثقل مؤثران في التفاعلات الدولية خلال القرن الحالى.هذا الأمر جعل الولايات المتحدة تأخذه فى الاعتبار بصفتها القوة العالمية

(1)For More Information Look at: Samuel P. Huntington ، **«The Clash of Civilization»** The National Interest ، (No. 113 ، June 2002).

الوحيدة المهيمنة على العالم عامة والشرق الأوسط خاصة، حيث أنها المنطقة الغنية بالنفط في الخليج العربي، وكذلك يكمن فيها الصراع العربي الإسرائيلي، وأهمية قناة السويس كممر تجاري عالمي له وزنه، فالمصالح الأمريكية تتركز في هذه المنطقة على وجه الخصوص، وتحرص الولايات المتحدة الأمريكية على ألا يتدخل فيها طرف آخر ذو قوة ليسيطر عليها فيهدد مصالحها الحيوية؛لذلك تجد الباحثة أهمية المشكلة البحثية ـ لهذه الدراسة ـ حيث تحاول التعرف على كيفية تأثير الصعود الصيني على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وهل التقارب الصينى مع دول الشرق الأوسط سيهدد المصالح الأمريكية؟ ومن له اليد العليا مستقبلا في الشرق الأوسط؟أهي الصين أم الولايات المتحدة أم الشرق الأوسط نفسه في ظل الهيمنة الأمريكية على هذه المنطقة الحيوية ؟.

هذا الكتاب

تأتي أهمية الدراسة من كون الصعود الصيني سيغير معالم كثيرة للنظام الدولي بمواصلتها دفع تعددية الأقطاب، وديمقراطية العلاقات الدولية، وتنوع الأنماط التنموية، ودفع الاقتصاد العالمي نحو الازدهار المشترك، ومعارضه الهيمنة وسياسة القوة والإرهاب بجميع أشكاله، وبناء نظام دولي جديد عادل ومعقول، وستعمل الصين علي تعميق أعمال المنفعة المتبادلة، والتعاون مع البلدان النامية، وصيانة المصالح المشتركة معها، وتعزيز علاقات الصداقة والتعاون مع دول العالم، وهو ما تعلنه السياسة الخارجية الصينية، وهذا بالطبع سيغير من صورة النظام العالمي الذي تسوده أحادية الهيمنة الأمريكية، كما أن لموضوع الدراسة أهمية أكاديمية من حيث أنها تمثل إسهاماً متواضعاً للمكتبة العربية في العلوم السياسية خاصة وأنه موضوع ذات أهمية تتجه إليه الأنظار فى الساحة الدولية.

المفاهيم الأساسية:

لابد قبل الشروع فى مضمون الدراسة من تحديد المفاهيم الأساسية التى سترد فى هذه الدراسة، ويأتى تحديد المفاهيم كنقطة انطلاق للدراسة، حيث تشكل

عناصر أساسية فى الموضوع المطروح، وهو ما سوف يساعد فى بلورة الإطار العام للدراسة، والإجابة عن التساؤلات، والإشكاليات المطروحة فيه. قد تم استخدام مفهوم الهيمنة ومفهوم الشرق الأوسط كمفاهيم أساسية ورئيسية فى هذه الدراسة، فاستخدام هذه المفاهيم لتحليل ومعرفة الهيمنة على المنطقة وكيف تطورت الهيمنة وإنفراد الولايات المتحدة بها فى النظام الدولى بلا منازع.

* الهيمنة « Hegemony»:

يعتبر هذا الاصطلاح موغلاً في قدمه إذ يعني عند الإغريق سيادة مدينة ما أو شعب ما علي مدن، وشعوب أخري، ويمكن فهم هذا الأمر من خلال الصراع القاسي، والمرير الذي دخلت فيه كل من أثينا واسبرطة اليونانيتين لكي تؤكد كل منهما هيمنتها وسيادتها علي الأخرى، وتعتبر الهيمنة مرادفاً لمفهوم التسلط والتفوق. وبهذا المعنى يمكن لنا أن ندرك المرامى التى كان يطمح إليها هتلر من أجل السيطرة على العالم، وفى الثلث الأول من القرن العشرين سادت مقولة مؤداها أن من يستطيع أن يفرض سيطرته على أوربا يستطيع أن يفرض مثل هذه السيطرة على العالم أجمع ، ومثلما ينطبق هذا القول على النزعة الهتلرية التسلطية ، وينطبق بالمقدار نفسه على فرنسا فى العصر النابليونى، وعلى انجلترا فى العصر الفكتورى، وإذا كانت الهيمنة مرادفة للتسلط العسكرى فى أغلب الأحيان ، فمن الممكن أن تكون أيضاً ذات طبيعة سياسية وأيديولوجية واقتصادية وثقافية.[1]

تتناول الدراسة تعريف « الهيمنة » من حيث مفهومها، وأنواعها، ومقوماتها، وكذلك النظريات التى تناولتها، وتوضح الدراسة أنه فى العصر الحديث تمارس الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها زعيمة العالم الحر، الهيمنة بمعناها الواسع، وتطرح نفسها كقوة عظمي لا تستطيع أن تنافسها، أو تقف في وجهها أية قوة أخري في

(١)عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣م، ص٢٨.

العالم.

* الشرق الأوسط«middle East»:

حتى الآن لم يتم الاتفاق على تعريف واحد لها، بل هناك أكثر من تعريف للمنطقة وسوف تستعرض الدراسة ذلك بتناول المصطلح والتعريفات الإقليمية والدولية للمنطقة والمشاكل المرتبطة بالتعريفات المختلفة له.

حيث لم يلق مفهوم من الغموض وعدم الثبات مثلما لقى مفهوم الشرق الأوسط، وهو مفهوم سياسي استراتيجي ليس له سمات جغرافية أوعرقية محددة تميزه عن غيره فهو يتسع أو يضيق حسب الظروف السياسية، وتعتمد هذه الدراسة المفهوم السياسي والجغرافي.

التعريفات المختلفة لمصطلح الشرق الأوسط:

إن تعريف مصطلح الشرق الأوسط مسألة تتسم بالتعقيد خاصة وأن جغرافية منطقة الشرق الأوسط يصعب تحديدها للاختلاف الشديد في آراء الدول التي حددته طبقًا للمصالح الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط مختلفة عن بعضها البعض طبقًا للمصالح وأبعاد كل دولة من الناحية الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية، وسوف تعرض الدراسة بعض هذه التعريفات الإقليمية والعالمية.

يرجع بداية مصطلح الشرق الأوسط إلى عام ١٩٠٢ حين بدأت إنجلترا في رسم إستراتيجية وجودها في المستعمرات التابعة لها فقسمت مستعمراتها إلي الشرق الأوسط والأدنى والأقصى[(١)].

١-التعريفات العالمية لمنطقة الشرق الأوسط:

في إطار طرح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط تناولت المنظمات العالمية والدولية والقوى الكبرى تعريفًا وتحديدًا لمنطقة

(١) أنور أحمد أنور: «الجامعة ومصطلح الشرق الأوسط»، مقال، الأهرام، ٢٢/٣/١٩٩٥.

الشرق الأوسط، ومن أبرز تلك التعريفات الأمم المتحدة وتعريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعريف الخارجية الأمريكية للمنطقة، وتلك التعريفات جاءت من خارج دول المنطقة.

أ ـ تعريف منطقة الشرق الأوسط من جانب الأمم المتحدة:

من تعريف الأمم المتحدة لمنطقة الشرق الأوسط بالعديد من التطورات حتى أصبح أكثر شمولاً، فلقد عرفت دراسة للأمم المتحدة أجريت عام ١٩٧٥ منطقة الشرق الأوسط بأنها: [المنطقة من ليبيا غربًا حتى إيران شرقًا، ومن سوريًا شمالاً حتى اليمن جنوبًا] أي نفس تعريف الوكالة، ورأت الأمم المتحدة في دراسة لها حول سبل ووسائل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في عام ١٩٨٩ أن تعريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعريفًا محددًا جدًا ولا يفي بالغرض وإن كان يمكن الاسترشاد به، الأمر الذي جعلها تعرف المنطقة بأنها كل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بالإضافة إلى إيران وإسرائيل، وجدير بالذكر أن جامعة الدول العربية تضم اثنين وعشرون دولة وهي: «الجزائر، البحرين، جيبوتي، مصر، العراق، الأردن، الكويت، ليبيا، موريتانيا، المغرب، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، السعودية، الصومال، السودان، سوريا، تونس، الإمارات، اليمن الموحدة، وجزر القمر»[1].

ب ـ تعريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية:

جاءت تعريف منطقة الشرق الأوسط في دراسة فنية أعدتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لبحث الطرق المختلفة لتطبيق الضمانات في منطقة الشرق الأوسط في عام ١٩٨٩م، فعرفت الوكالة منطقة الشرق الأوسط بأنها: «المنطقة الممتدة من الجماهيرية العربية الليبية غربًا حتى إيران شرقًا ومن سوريا شمالاً حتى اليمن

(1) Jon Prawizt and James F. Leanard ، A Zone. Free of weapons of Mass Destruction in the Middle East: (Geneva ، Institute for Disarmament and Research ، 1996 ، United Nations Unidir/96/24 ، Sales No. 6. VE. 96.0.19 ، P. 63.

جنوبًا»[1]، وهذه الدول هي: «مصر، ليبيا، الكويت، إيران، العراق، الإمارات والبحرين، قطر، وعمان، وسوريا، الأردن، اليمن الجنوبي (قبل الوحدة)، لبنان، السعودية، بالإضافة إلى إسرائيل».

ويلاحظ على تعريف الوكالة السابق الشرق الأوسط أنه ركز على الدول الأساسية في المنطقة بتركيزه على الحد الأدنى من الأطراف الأساسية، ولكنه يمكن أن يشمل دولاً أخرى إضافية مثل كل الدول في جامعة الدولة العربية وإيران وإسرائيل، إضافة إلى أنه استبعد دولة مثل تركيا لأنها عضو في حلف الأطلنطي (NATO) وأيضًا قبرص، وهذه الدول مجاورة لتلك المنطقة المزمع إنشائها.

إن تعريف الوكالة للمنطقة يطوق كل دول الخليج العربي ويستبعد الصومال وجيبوتي والسودان وهم أطراف في جامعة الدول العربية، باعتبار أن تلك الدول أقل صلة بالأطراف الأساسية رغم مدى الارتباط الجغرافي بين مصر والسودان والذي يؤكد ضرورة ضم السودان للمنطقة، كما أنه استبعد دول المغرب العربي وهي تونس والجزائر والمغرب وأيضًا موريتانيا، وقد أدخل التعريف إيران، وتشكل باكستان وأفغانستان دول جوار بالنسبة لإيران، لذلك ستكون هذه الدول أطراف أساسية بالنسبة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا.

جـ ـ التعريف الأمريكي لمصطلح الشرق الأوسط:

جاء تعريف الولايات المتحدة الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط في إطار ما أعلنته من مبادرات أمريكية للحد من التسلح في المنطقة والتي أعلنها في مايو ١٩٩١ والتي حددت منطقة الشرق الأوسط بأنها تلك المنطقة التي تمتد من إيران شرقًا حتى المغرب غربًا بالإضافة إلى إسرائيل.

ويلاحظ على التعريف الأمريكي أنه قد استبعد تركيا من المنطقة على الرغم

(2) Technical Study on Different modalities of Application of safeguards in the middle East ، IAEA-GC (xxxiii) 887 ، 24 Au. 1989 ، PP. 34-88.

من أن تركيا فاعل نشيط في المنطقة ولعبت دورًا كبيرًا أثناء الأزمة الخليج في عام ١٩٩٠.

٢-التعريفات الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط:

هناك تعريفات للشرق الأوسط جاءت من دول المنطقة المهتمة بذلك، سوف نعرض منها تعريفين وهما التعريف الإسرائيلي والتعريف المصري العربي.

أ- التعريف الإسرائيلي لمنطقة الشرق الأوسط:

يعتبر التحديد الإسرائيلي لمنطقة الشرق الأوسط هو أوسع تعريف للمنطقة والذي جاء في تصريحات متعددة لمسئولين إسرائيليين لتبرير احتكارها النووي، فقد أعلن «شيمون بيريز» وزير الخارجية ورئيس الوزراء السابق أثناء مؤتمر المراجعة والتحديد لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في مايو ١٩٩٥ «إن موقف النظام الاستفزازي في إيران يبرر رفض إسرائيل التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وقال إن إسرائيل لا تؤمن بمعاهدة منع الانتشار النووي حيث أن العراق وإيران انضمت إليها رغم امتلاكها للأسلحة الفتاكة[1].

إن التعريف الإسرائيلي للمنطقة يشمل إيران والعراق، وقد ظهر ذلك رسميًا في جولات مفاوضات لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي، وهناك تحديد أوسع للمنطقة، حيث طرحت بعض الآراء حول ضرورة انضمام باكستان إلى المنطقة الخالية من الأسلحة النووية نظرًا للروابط الإسلامية التي تربطها بالدول العربية ويشار للسلاح النووي الباكستاني أحيانًا «القنبلة الإسلامية» وذلك على الرغم من أنه معروف بشكل واضح أن البرنامج العسكري النووي لدولة باكستان كان مرتبطًا بالصراع بين باكستان والهند والنزاع المعروف حول إقليم كشمير والذي

---

(١) بيريز، «إسرائيل لا تؤمن بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية»، جريدة الجمهورية، ١٩٩٥/٣/٥.

ظهر أخيرًا بعد التجارب النووية الهندية والباكستانية في مايو ١٩٩٨ ويعتبر من أهم من نتائج تلك التجارب بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط أنها ستوسع نطاق المنطقة جغرافيًا بإدخال باكستان في المنطقة بعد إعلان امتلاكها أسلحة نووية[1].

ب ـ التعريف العربي لمصطلح الشرق الأوسط:

جاء طرح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط من خلال الطلب الإيراني الذي قدمه شاه إيران في خطابه إلى الأمم المتحدة ١٩٧٤ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وانضمت إليه مصر، ووافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومنذ ذلك التاريخ وهذا القرار يدرج سنوياً في جدول أعمال الجمعية العامة وتوافق عليه سنوياً[2].

وجاء تعريف مصطلح الشرق الأوسط في إطار مشروع معاهدة جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كل أسلحة الدمار الشامل، وهو المشروع الذي أعدته جامعة الدول العربية بواسطة الأمانة العامة بناء على توصية وقرار مجلس الجامعة في مارس ١٩٩٣ وهو المشروع الذي طرح وتم مناقشته في دورة انعقاد جامعة الدول العربية رقم ١٠٣ في عام ١٩٩٥، وجاءت مادته الأولى من الديباجة تعريف مصطلح منطقة الشرق الأوسط أنه: «الأقاليم الخاصة لسيادة أو سيطرة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بالإضافة إلى إيران وإسرائيل»، واستبعد التعري بذلك تركيا لكونها عضوًا في حلف الأطلنطي[3].

لقد أوضحت التعريفات المختلفة السابقة أن تحديد منطقة الشرق الأوسط

(١) فوزي حماد، عادل محمد أحمد: «الأبعاد الإستراتيجية الدولية للتفجيرات النووية الهندية والباكستانية»، السياسة الدولية، العدد ٦٣٣، يوليو ١٩٩٨، ص ص ٢٥٩-٦٥.

(٢) مصر ومعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، كتاب أبيض، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٨٣، ص ص ١٥-٢٠.

(٣) «مشروع معاهدة جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل»، جريدة الأهرام، ١٩٩٥/٣/٢٣.

جغرافيًا يشكل مشكلة، نظراً لصعوبة الاتفاق على تعريف محدد للمنطقة وهو الأمر الذي واجه صعوبة في الدراسة حيث استبعاد تركيا من جميع التعريفات السابقة للمنطقة في الوقت الذي ترى فيه بعض دول المنطقة ضرورة انضمامها للمنطقة أو دخولها في منطقة أخرى خالية من الأسلحة النووية.

حيث التعريف الأمريكي للشرق الأوسط والذي جاء في إطار المبادرات الأمريكية السابقة، ولجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي، يعطي تميزاً لدولة مثل تركيا ترتبط وتتشابك مصالح أمن بعض الدول الداخلة في المنطقة «العراق - سوريا» بأمن ومصالح تلك الدولة، فهناك مشكلة أقليات على الحدود العراقية التركية تمثل عنصر احتكاك دائم، وكذلك الأمر بالنسبة لسوريا، إضافة إلى مشكلة مصادر المياه الأمر الذي يضع تلك الدول «العراق - سوريا» في موقف يصعب عليها فيه أن توافق على إقامة تلك المنطقة المقترح إنشاؤها. وكذلك تعريف جامعة الدول العربية الذي استبعد تركيا أيضاً واستبعد باكستان في الوقت الذي ترى فيه إحدى دول المنطقة «المقترحة» وهى إسرائيل ضرورة إدخال تلك الدولة في المنطقة المزمع إنشائها أو إدخال باكستان في منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا، كما رأت إيران نظرًا لارتباط أمنها بأمن تلك الدولة.

فتهتم الدراسة بالشرق الأوسط وهو المنطقة العربية وبالإضافة إلى إيران - إسرائيل - تركيا - وتركيا لما لها من أهمية في المنطقة لا يمكن أن نتغافلها.









الفصل الأول

الإطار النظري



المبحث الأول

مفهوم الهيمنة والمفاهيم المرتبطة به

يحتل مفهوم الهيمنة مكانة في كتابات العلاقات الدولية، ويعطي الباحثون مجالاً واسعاً وجهدًا كبيراً لتوضح معنى الهيمنة ومقوماتها، وللهيمنة طرفان: مهيمِن ومهيمَن عليه سواء كان هذا المستوى الاجتماعى جماعة على جماعة أوعلى مستوى الدولى دولة على دولة أخرى ، ولا تتوفر الهيمنة إلا إذا اجتمع أمران:مقدرة المهيمِن على فرض سيطرته على المهيمَن عليه، وعدم تمكن المهيمَن عليه من ردع تلك السيطرة بدايةً، والتحرر منها فيما بعد، ومن الضروري في بداية بحث الهيمنة أن نلقي الضوء بنظرة شاملة على التطورات التي مر بها مفهوم الهيمنة.

مفهوم الهيمنة :

بداية استخدمت الكلمة أصلاً لوصف العلاقة بين أثينا، وغيرها من الدول – المدن اليونانية-

حين اجتمعت معاً للدفاع عن نفسها ضد الإمبراطور الفارسى الغازى؛ فقد قادت أثينا المدن الأخرى لكنها لم تحكمها، وهو أيضاً مصطلح استعمل في العلاقات الدولية منذ بعض الوقت، وإن كان بشكل متقطع، وقد ازدادت شهرته في العقدين الأخيرين لأنه

أصبح يستخدم الآن من قبل الذين يكتبون عن الاقتصاد السياسي الدولي فيما يتصل بنظرية الاستقرار المهيمن، فالهيمنة مفهوم يفيد الأولوية أوالزعامة، وهذه الزعامة يمارسها في نظام دولي طرف مهيمن هو عبارة عن دولة تمتلك قدرة كافية على القيام بهذا الدور، ويتعين على الدول الأخرى في النظام أن تحدد علاقتها بالطرف المهيمن، ويمكنها فعل ذلك بالانصياع أو بالمعارضة أو بالمحافظة على موقف اللامبالاة إزاء قادته، ومن الواضح أنه يتعين على عدد كاف من الدول الأعضاء من مجموع الأعضاء في النظام اتخاذ الخيار الأول بغية إرساء قواعد السيطرة المهيمنة [1]، ويمكن تسمية هذا الانصياع «موافقة الهيمنة»، وبما أن دور الطرف الفاعل المهيمن يعتمد على القدرة فإن مفهوم الهيمنة يشبه إلى حد كبير مفهوم القوة، ومن الأهمية بمكان التذكر بأن للقوة محتوى تصورياً ومادياً. وثمة حاجة إلى أن يكون تحليل قدرة الأطراف الفاعلة المهيمنة يقظاً دائماً في مواجهة الواقعية الفجة التي تميل إلى إعطاء المفهوم فعالية من منطلقات اقتصادية وعسكرية بحتة، ومع أن هذه ذات أهمية إلا أنه يجب التشديد على أن قدرة الطرف المهيمن على القيادة مشتقة مما تمثله بقدر ماهي مشتقة من الكيفية التي يحاول فيها تحقيق أهدافه، ويتفق الكتاب على أن المملكة المتحدة في القرن التاسع عشر، والولايات المتحدة في القرن العشرين تشكلان مثالين على الأطراف المهيمنة، وقد بدأت هيمنة المملكة المتحدة بعد إلغاء قوانين كورن، واستمرت ثلاثين سنة إلى أن بدأت بالأفول في ثمانينيات القرن التاسع عشر [2] حين أخذت الولايات المتحدة وألمانيا تتحديان تفوقها الصناعي.وقد بدأت هيمنة الولايات المتحدة في ١٩٤٥، وبدأ رصد نهايتها في أطروحة الآفل بما في ذلك متلازمة اليابان، وقد ظهرت اليابان والجماعة الأوروبية/ الاتحاد الأوروبي كمنافسين ثلاثي المحاور

(1)Army War Collage .War National Policy and Strategy. Volum111. Pennsylvania USA:1992 ،p.3.

(٢) خنسان الغريب، «مأزق الإمبراطورية الأمريكية»، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، مارس ٢٠٠٨م، ص ص:٤٦-٤٨.

على الأقل من حيث الاقتصاد السياسي الدولي، ومن الناحية التصورية تمثل كلتا الدولتين أراء عالمية متماثلة، ويمكن اعتبارهما حاملي راية ما أصبح يسمى «العالم الأول» وقيم الليبرالية الاقتصادية. وفي الوقت الراهن يرى بعض الكُتاب الذين عالجوا الموضوع احتمالات إعادة تأكيد الهيمنة عبر ثلاثية الأطراف، ولا توجد مشكلة هنا من الناحية التصورية، لأن الولايات المتحدة واليابان والجماعة الأوروبية/ الاتحاد الأوروبي تؤمن بالأفكار ذاتها بشأن طبيعة الأنظمة الاقتصادية والسياسية. والابتعاد الرئيسي عن الماضي سيكون ضرورة التخلي عن الفرضية القائلة إن الطرف المهيمن هو دولة فاعلة واحدة[1].

وقال الكاتب السياسى أريغى (Arrighe)[2] عندما تحدث عن هذا المفهوم فى إطار العلاقات بين الدول :«إن تفوق مجموعة بشرية على أخرى وسيادتها عليها يظهر جلياً فى واحدة من صورتين هما:الهيمنة:فقد تهيمن جماعة اجتماعية على جماعات أخرى معادية لها، وتسعى لتصفيتها أولإخضاعها حتى لواضطرت إلى استعمال القوة المسلحة.أوالقيادة الثقافية والمعنوية:بفضل ما لديها من إنجازات، وعندئذ تكون الدولة المهيمنة نموذجاً فى نظر الدول الأخرى التى تقلدها، وتنجذب إليها لتسيير فى مسارها التنموى».

وإذا أردنا أن ندرس كيفية انطباق إحدى هاتين الصورتين على حالة الولايات المتحدة طوال الخمسين سنة الفائته، فإننا نلاحظ أنها كانت فى كثير من الأحيان تعتمد أسلوب الهيمنة والقسر، وحيث أن الباحثين والنقاد الذين ركزوا على هذا الجانب السلبى والقاتم الذى أدته الولايات المتحدة على الصعيد العالمى نادراً ما يعترفون بأن هذا القسر ليس سوى جزء من أسس القوة الأمريكية، حيث إن الولايات المتحدة قد استخدمت أيضاً فى رأى هارفى أسلوب« التعاون والاتفاق

(١)المرجع السابق.

(٢)نيل فرجسون، « صعود وسقوط الإمبراطورية الأمريكية» ، (مترجم) معين محمد الامام، العبيكان، السعودية، ٢٠٠٦م، ٢٩-٣٠.

الدولى» ولولم تمارس القيادة بطريقة تحقق منفعة عامة مشتركة لما بقيت تلك الدولة المهيمنة التى نراها اليوم .كما تجدرالإشارة إلى أن العناصرالثلاثة التى تشكل الأرجل الثلاثة التى تقف عليها الهيمنة فى ظل الرأسمالية هى :أولاً:المال ؛وثانياً:القدرة الإنتاجية؛وثالثاً :القوة العسكرية .

وإذا ما نظرنا إلى تعريف مفهوم الهيمنة كما صاغه(جوزيف نايJoseph Nye) و (روبرت كوهين) (Keohane Robert)، بكونه:«وجود قوة دوليَّة مسيطرة، تكون لها الغلبة في المصادر الماديَّة، وتتوافر لديها القوة والإدارة اللازمة لصياغة قواعد للتفاعل فيما بين الدول في النظام الدولي»، والذي يظهر للعيان هو استغلال الترسانة العسكريَّة الغربيَّة في فرض نمطها الثقافي، والاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي على العالم[1].

وعلى وجه آخر فى رأى مكيافلى تعد الهيمنة مذهب سياسي وسلوك يستند إلى غطرسة القوة، ويسعى إلى السيطرة على مقدرات الدول المستضعفة، وتطويع إرادة حكامها لخدمة المصالح الاستراتيجية الاقتصادية، والدفاعية للدولة القوية المهيمنة دون مراعاة لحقوق ومصالح الشعوب الأخرى الثابتة في المواثيق والأعراف الدولية، والهيمنة نوع من السلوك السياسي تنتهجه الدول القوية للتسلط على مقدرات الشعوب المستضعفة وتطويع أراده حكامها بالإكرا والإغراء .. للسيطرة على توجيه الأمور لصالح إستراتيجيتها الدفاعية والاقتصادية[2].

ثانياً أنواع الهيمنة :

الهيمنة الغربية على العالم ليست عسكرية فقط وإنما نتاجا لهيمنة سياسية،

(١) سعد موسى، «تداعيات تحدي البشر للهيمنة الغربية»، الحوار المتمدن ، العدد ٢٥٦٩٦، المحور، ٢٥/٣/٢٠٠٩.

(٢)نفس الموقع.

أواقتصادية، أوثقافية، لذلك فهناك صور مختلفة للهيمنة منها على سبيل المثال لا الحصر:-

١-الهيمنة السياسية : تمتد جذورها إلى عصر التوسع الاستعماري المباشر، وغير المباشر وهى ما يوصف في النظرية الماركسية بالإمبريالية نسبة إلى تسلط الإمبراطوريات التاريخية [١] .ولقد توسعت الهيمنة السياسية في الوضع الدولي الراهن، واستفحلت وكبرت أطماعها بسبب الاختلال في توازن الأقطاب الدولية نتيجة تفكك واختفاء الاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٨٩م، وتحول النظام الدولي من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية الأمريكية وانفرادها بتسيير أمور العالم وفق مصالحا وإستراتيجيتها الخاصة.

وقد حدد(دافيد هارفى) [٢] .فى كتابه الامبرالية الجديدة مفهوم الهيمنة السياسية فى نوعين هما:

أ-الهيمنة بالقبول: تعني هيمنة سياسية من خلال موافقة المحكوم في الدولة الواحدة، أو سيطرة دولة من خلال تفوقها الثقافي والمعنوي على مجموعة من الدول التي ترى في الدولة المهيمنة نموذجا يمكن الاقتداء به بهدف تحقيق نوع من التوازن مع الدولة المهيمنة والتقليل من قوتها وسلطتها وإفراغها من محتواها من خلال المنافسة للتقليل من خصوصية المهيمن.

ب-الهيمنة بالإكراه والقسر: ذلك من خلال اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية وقد تكون هذه الهيمنة مزيجا من القبول والقسر.ويفرق الكاتب بين نوعين من القوة هما: القوة التجميعية والتوزيعية التي تكون فيها المنافسة عاملا

---

(١)إسماعيل صبري مقلد، «العلاقات السياسية الدولي (المفهوم والدور)»، الطبعة الأولى، جامعة أسيوط، ٢٠٠٧م، ص١٣٨

(٢) دافيد هارفى« قراءة كتاب الامبريالية الجديدة »، (مترجم) وليد شحاتة، الحوارالثقافى ، بيروت – لبنان، ٢٠٠٤م، ص ص:١١٥-١٢٢ .

يحسن موقع المهيمن الذي ينتزع القوة من الآخرين أو يقود تحالفاً إقليمياً يحقق منافع أكبر للإقليم.

٢-الهيمنة الاقتصادية: والتى تتمثل فى العولمة الاقتصادية ولا تنطوى على مركز سياسى معين، فإن عملية تخصيص وإعادة توزيع الموارد بها لايتم إلا بموجب قرارات مركزية، ولكن من خلال آليات السوق، وتتمثل المحصلة فى إنتقال العوائد – أو الفوائض الاقتصادية – من دول الأطراف إلى دول المركز لصالح الأخيرة، والتى تقوم بدور القائد والمهيمن على مستوى العلاقات بين الدول، كما تحوز قوة عسكرية هائلة على المستوى الدولى تمكنها من «تأديب» كل من تسول له نفسه« الخروج على قواعد اللعبة»، وإلى هذا التحليل الذى قدمه«والرشتاين»، فهناك ثمة منظور أخر يسمى بنظرية «ما بعد الامبريالية «Postimpe rialism»، والتى تنظر فى النظام الدولى الحالى باعتباره ممثلا لنمط معين من العلاقات بين الطبقات الدولية المختلفة، والتى تتعدى كونها علاقات بين دول «مركز» ودول «أطراف» على المستوى الدولى، أوبين «النخبة»و«العامة» على المستوى القومى»[1].إلى كونها علاقات بين «البرجوازية العالمية»، كما تمثلها الشركات متعددة الجنسيات من جهة، وبين «البرولتياريا العالمية»المستغلة من جهة أخرى، وهذه البرجوازية العالمية التى تجمعها مصالحها والتى كانت تمارسها الدولة فيما سبق لكى تستطيع السيطرة على الأسواق العالمية، فهى تفعل ذلك من خلال استخدام أيديولوجية جديدة مؤداها أن ليس هناك ثمة تعارض بين مصالح تلك المؤسسات الاقتصادية من جهة، وبين مصالح الدول الداخلية من جهة أخرى وهو المنطق الذى تتبناه عملية العولمة الاقتصادية فى واقع الأمر، أى أن أداة الهيمنة أداة تقوم على تمرير العلاقات الاقتصادية باعتبارها تمثل مصلحة للدول النامية، والترويج لهذه المقولات بما يقوم بتحييد المعارضة للهيمنة باعتبارها

(1)Walter wills ، «The USA – The Balance of Power – The USSR» N. y ، Times ، August ، 1959 ،p53

ضد نهضة الدول فى الجنوب [1].

٣-الهيمنة الثقافية:

كما تبين أن الهيمنة مفهوم واسع ومشتت يختلف البحاث في تحديده، وذلك حسب المنظور والرؤيا التي تؤطر ذلك المنظور، فإذا حاولنا تحديد المفهوم الإجرائي للهيمنة نجد أن العنصر الذي يرتكز عليه هو التسلط والإكراه، فالهيمنة تعني فرض ثقافة معينة من المتسلط على المتسلط عليه بشكل ظاهر أو خفي .وكمثال هيمنة الاستعمار الغربي عند احتلاله لشعوب العالم الثالث، ومحاولة فرض لغته، وثقافته، وأنماط تفكيره (المغرب – فرنسا) [2].والهيمنة الثقافية تعد أخطر بكثير من الهيمنة العسكرية أوالسياسية...فهى أكثر فعالية، وديمومة، وسلما، وأقلها تكلفة ولا تواجهها ما اعتادت الهيمنة العسكرية أن تواجهه من كراهية ومقاومة شديدين، بل على العكس فقد تحول المستعمرلدى الشعوب التى تشربت ثقافته صديقا، مألوفا، بل بات تعده تلك الشعوب الملاذ والمنقذ من التخلف والرجعية.وهى ظاهرة ترمي إلى نشر ثقافة الطرف المهيمن، ومحو الثقافات المحلية أو القومية من أجل سيادة نموذج واحد للتفكير، ونشر قيم إنسانية معينة عميقة، فهو تعطيل العقول في ثقافة معينة عن الإبداع وتسطيح الوعي، وذلك متمثل في الصور والمشاهد الإعلامية التي يغلب عليها طابع الإعلان الذي يستفز المشاعر، ويحجب العقل بالتالي يؤدي إلى امتلاك الذوق وقولبة الفكر [3].والأهم هو أن هذه المنظومة تتبنى كأساس مؤسس لها مبدأ فوقية

---

(١) ياسمين سامى، «الإمبراطورية فى نظريات العلاقات الدولية» ، مركز الدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ص:٢٥-٥٣.

(٢)مختار العربى ، «مفهوم الهيمنة الثقافية»، الحوار المتمدن ، المحور:مواضيع وأبحاث سياسية، العدد١١٦٧، ١٤/ ٤/ ٢٠٠٥، ص ص:٥-٨.

(٣)غازي شعيا، النظام الجديد، «مدول لا معولم (العولمة الثقافية والنظام)»، شئون الأوسط، السنة ١٤، العدد ١١٣، شتاء ٢٠٠٤، ص ١٢١.

كل ما هو غربي ودونية ما هو غير ذلك، وبالتالي تغدو المكتبة الغربية مرجع المعرفة الأعلى، ويغدو الأدب ، والفن، والموسيقى، والمسرح، وأي شكل، أو تعبير ثقافي غربي، وكل ما هو غربي إجمالا مقياساً للعالمية يحاكم ويقيم على أساسه كل إنتاج ثقافي آخر، رغم مبدأ المركزية الأوروبية المتضمن والمؤسس لهذه التعبيرات، كذلك يصبح النظام القيمي، والأخلاق الغربية قيما، وأخلاقا عالمية لا غربية، نتاجا لواقع وبنى تاريخية يقلل على أساسها من شأن كل ما هو ليس بغربى[١].



(١)المرجع السابق، ص ١٢١.



المبحث الثاني

نظريات ومقومات الهيمنة

حيثما كانت الظواهر طبيعية أومحدثة (مخلوقة) نتجت النظريات،وبما أن لكل ظاهرة نظرية تنتج عنها أو تثبتها،فإن لظاهرة الهيمنة التى هى رغبة بشرية متوارثة لدى البعض منذ القدم تحكمها أطماع،وأهدف مختلفة منها الحميدة،ومنها غير ذلك،وفيما يلي ذكره بعض النظريات التى توضح ظاهرة الهيمنة ومقوماتها.

أولاً النظريات :

أ- نظرية الهيمنة الحميدة Benevolent hegemony :

ترتكز هذه النظرية على مفهوم الهيمنة بالإقناع، أوالعنف، أوالاثنين معاً، والدولة المهيمنة بحكم هذه النظرية هى دولة قوية عسكرياً،وأيديولوجياً،واقتصادياً تتمتع بفضل هذه المصادر بقدرة الهيمنة،وإعادة ترتيب شئون العالم في جانبها القيمي والمؤسسي،ولو طبقنا هذه النظرية على التاريخ الأمريكي لوجدنا أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت منذ بداية القرن العشرين أكبر منتج صناعي دون منافسة،وإذا قارنا بين الولايات المتحدة الأمريكية في القرن العشرين وإنجلترا في القرن التاسع عشر

لوجدنا أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت أكثر قوة من إنجلترا،ففي عام ١٨٧٠م [1].كان نصيب إنجلترا من الناتج العالمي الصناعي ٣٢٪ وهى الدولة الصناعية الرائدة،بينما كان نصيب الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية ٤٨٪،لذلك فإن الولايات المتحدة كانت تمتلك من مصادر القوة الاقتصادية ما يؤهلها لدور المهيمن.وقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية بالفعل دور الهيمنة الحميدة بعد الحرب العالمية الثانية فقد استثمرت الكثير من مواردها من أجل إعادة بناء أوربا الغربية،ومن أجل إنشاء نظام مالي ومصرفي عالمي جديد. يضرب أحد ممثلي هذه النظرية مثلاً بأن خطة (مارشال) كان الهدف منها مساعدة أوربا الغربية لتكون شريكاً اقتصاديًا موحدًا وللولايات المتحدة الأمريكية في نظام عالمي تجاري حر.كذلك كانت الولايات المتحدة الأمريكية المهيمن المتفهم لدور الاشتراكية الديمقراطية في أوربا الغربية فساعدتها الديمقراطية المسيحية للوقوف في وجه الأحزاب الأوربية والغربية الشيوعية،وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى تميزت منذ الحرب العالمية الثانية بقوة عسكرية ضاربة ونظام سياسي/ ثقافي متميز بالجدية والمشاركة السياسية ونظام اقتصادي قوى مفتوح،كل هذه العوامل تجمعت لتعطي أمريكا قدرة على الهيمنة بمعنى القدرة على تقرير مصير النظام العالمي وتحديد مساراته ومؤسساته [2] .ويمكن تصوير منطق هذه النظرية كالتالي: تجمع مصادر متعددة «القوة، هيمنة حميدة،إعادة ترتيب العالم».

ب ـ نظرية مصدر السعي للقوة ـ إرادة وطنية ـ قدرة على التحكم في مقدرات الشعوب:ترتكز هذه النظرية على مفهوم الإرادة الوطنية «National Will»فى الهيمنة،وقد ترتكز هذه الرغبة على قدرة عسكرية،أو اقتصادية،وليس ضروريًا أن تكون الدولة المهيمنة هى الأقوى عسكريًا،واقتصاديًا على طول الخط،فبريطانيا

(1) G. John Ikenberry «**Rethinking The Origins Of American Hegemony**» Political Science Quarterly، Vol. 104، No. 1، 1989.p.32

(2) Stephan Gill، **American Hegemony and the Trilateral Commission**، N.Y; Cambridge University Press، 1990.p.p22-25.

على سبيل المثال كانت مهيمنة على النظام العالمي في القرن التاسع عشر رغم أنها كانت الثالثة من حيث الدخل القومي لإحداث التوازن وليس التحكم. ويتعين على الرامي بثقله خلف التوازن كهدف وهو الدور المعروف باسم Balancer [١]. أن يرى في استقرار النظام العالمي في حالة توازن مصلحة قومية له ويتعين عليه كذلك أن يقنع القوى الأخرى بنفس الشيء. الجزء الأكبر من منطق هذه النظرية يرتكز على افتراض واحد هو أن حسابات كل القوى متطابق بحيث يجد الـ Balancer سهولة في إقناع الآخرين دون حاجة مهيمن. يتطلب هذا الميزان كذلك منطقًا دوليًا يقف إلى جانب التحالفات المرنة والوقتية ونسق دولي من القيم والمؤسسات يخدم هذه النوعية من التحالفات،إن لم يوجد أي من الشطرين أو كلاهما فقد الـBalancer قوته وتحول إلى الهيمنة أو انحدار النظام العالمي إلى المواجهة.

ج-نظريات خاصة بمفهوم ميكانيزم الهيمنة:

١-نظرية والرشتاين «Wallerstein»:

يرى المفكر«والرشتاين» [٢] .أن الصعود إلى مرتبة الهيمنة يتطلب تعبئة قصوى وذات كفاءة عالية لكل مصادر القوة العسكرية،والاقتصادية،والثقافية،بل أنه يقرر أن هذه التعبئة لابد أن تكون شاملة في كل مجال على حدة .على سبيل المثال هو يؤمن بأن الهيمنة تتطلب تعبئة الموارد الاقتصادية الزراعية، والصناعية، والتجارية، والنقدية،وبما أن هذه الشروط قاسية جدًا فإن Wallerstein يقرر أن دور المهيمنين قصير الأجل. فقد كانت هولندا دولة مهيمنة على النظام العالمي لمدة ٦٠ سنة. أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد اعتلت عرش الهيمنة

(١) محمد علي العويني ،« توازن القوى في العلاقات الدولية »، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٢، ص٨.

(2) Charles Doran، **The Politics of Assimilation: Hegemony and its Aftermath Baltimore**: John Hopkins University press، 1971; Joshua Goldstei Long cycles; prosperity and war the modern Age new haven: Yale University Press، 1988. Vol. 104 .P.67.

لمدة ٢٠ عامًا (١٩٤٥م-١٩٦٧م). إذن فتعريف الهيمنة عند Wallerstein هو الفترة الوجيزة التي تستطيع فيها الدولة العظمى أن تعبئ كل قواها الاقتصادية،والعسكرية بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا،وكانت الثالثة في القوة العسكرية البرية بعد روسيا وفرنسا،ولكنها كانت الأولى من حيث القوة العسكرية البحرية والتجارة الخارجية،ولذلك فإن قدرة المهيمن قد تختلف حسب الموضوع أو الزمن،ولكن تظل الرغبة في الهيمنة قوية. وهذه النظرية تستخدم كثيرًا من قبل الكتاب الذين لا يرحبون بتقديرات زملائهم أمثال «بول كنيدي» عن عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على لعب دور المهيمن فنجد كتاب «ككير كباتريك»، و«بودهورتيز» ينتقدون«كيندي»،و«أولسن»،و«ميد» ، وغيرهم على أنهم يحبطون من عزيمة الولايات المتحدة الأمريكية ورغبتها في الهيمنة وأنهم بذلك أساس المشكلة.

٢- الحفاظ على التوازن Balancer :

بمقتضى هذه النظرية فإن النظام العالمي قد يحتوي على أكثر من قوة عظمى،وفي ظل هذا النظام لا مجال للهيمنة بمفهومها السابق لأنها قد تؤدي إلى تكاتف كل القوى ضد النظام الطامع في الهيمنة.إذًا في هذا النظام لا وجود لمن هو أعظم،ولكن هناك داع لمن هو قادر على الإبقاء بثقله ضد الطامع في الهيمنة الثقافية بكفاءة عالية[1].

٣ - نظرية Modelski :

يرى أن المهيمن شرطي يوفر الأمان،والنظام للمجتمع الدولي،ويكون ذلك عن طريق مؤسسة عسكرية قوية ومبتكرة،ولا يتطلب هذا الدور إلا قدرًا معقولاً من الموارد الاقتصادية والثقافية،ولا تدور الدائرة ضد المهيمن حتى يظهر منافس

(1) Joseph Nye «**The Changing Nature Of Word Power**» Political Science Quarterly، Vol. 105، No. 2، 1990.

له طموحات قومية يظهر بعدها مهيمن جديد[١].

٤- نظرية التمدد الإمبراطوري الزائد Imperial Overstretch :

وقد وظفها بول كيندي خير توظيف حين استخدمها لتوضيح نظريته في تدهور قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الهيمنة على المستوى الخارجي. كانت الولايات المتحدة الأمريكية متصدرة اقتصاديًا بنصيب ٥٠٪ من الناتج الصناعي العالمي،وبفضل هذه القوة الاقتصادية استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تصرف على خطة إعادة تعمير أوربا،وأن تؤسس حلف الأطلنطي،أي أن الولايات المتحدة الأمريكية قد ارتكزت على إنجازات اقتصادية وتقنية جعلتها تخرج من الحرب العالمية الثانية متقدمة،وقد أبقت الولايات المتحدة الأمريكية على تقدمها بعد الحرب في شكل مبالغ طائلة صرفت على جيش تمركز خارج أراضيها للحفاظ على سلامة أوربا،وعلى بنوك التعميروالتنمية للمساهمة في إعادة بناء اقتصاد حلفائها،وعلى الصعيد الداخلي أهملت الولايات المتحدة الأمريكية الصناعة الثقيلة،والادخار،والتعليم في وقت عانت فيه من أمراض الشيخوخة الاقتصادية المتمثلة في تضخم قطاع الأعمال،وانبهار المستثمر بالربح السريع في أسواق المال[٢].وفي المقابل لم تبدد أوربا مواردها في مجال التسليح بل ركزت في المقابل على التصنيع والتعليم مما جعلها تنافس المهيمنين في الأسواق وتتعداهم في الناتج العالمي الصناعي،وهى نفس الأطروحة التي تتبناها مؤكدين أن الولايات المتحدة الأمريكية تنفض عن كاهلها أعباء الإمبراطورية أصبحت كلها منافسة في قدرة العامل،ونوعية المنتج،وحماس الحكومات لعملية التعليم[٣].

(1) Joseph Nye ، Ibid، George modelski **«The Long Cycle of Global Politics and The Nation State»** In comparative studies in society and History، No. 20، April 1978، Ibid، Long Cycles in world Politics Seattle: University of Washington Press، 1987.

(2)Peter Schmeisser **«Interview with Paul Kennedy on His Book. The Rise and Fall of the Great Powers'** In the New York Time Magazine، April 17، 1988.

(3)Mancor Olson، **The Rise and Decline of Nations**، 1982; Callao Beyond American Hegemony.p.66

ثانياً مقومات الهيمنة :

كما أن لكل شئ مقوماته،فان هناك عناصر أساسية تمكن من الهيمنة أهمها الأتى:

١ـ الإمكانات الاقتصادية:

تعد الإمكانات الاقتصادية عنصرًا من العناصر المؤدية للهيمنة،فمدى الزيادة أوالوفرة النسبية في الموارد الطبيعية،والكوادر الفنية،والتقدم التكنولوجي مثل كل هذه العوامل الخاصة بالتقدم الاقتصادى يدفع بالدولة للهيمنة،وفيما يتعلق بالسوابق التاريخية استطاعت بعض الدول من خلال الحركة الاستعمارية أن تعوض النقص في مواردها الطبيعية،كما استطاعت من خلال شركائها أن تحصل على عقود امتياز في الدول الغنية بالموارد الطبيعية،بالإضافة على قدرتها الكبيرة على شراء المواد الخام وهذا يبين أن الإمكانات الاقتصادية يزداد وزنها كعنصر من عناصر القوة الوطنية أو القومية، إذا ما اقترنت بالتقدم الاقتصادي،وما يرتبط به من خصائص بنيانية اقتصادية،وتقدم تكنولوجي،وكوادر فنية،وهذا يساعدنا على تفهم الفروق بين الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية والفقيرة في موارد أخرى كالدول البترولية،هذا من جانب،ومن جانب آخر الدول المتقدمة والفقيرة في الموارد الطبيعية كاليابان[١].

٢- الإمكانيات العسكرية:

يرى بعض المحللين أن مصادر الهيمنة والقوة تتغير باستمرار،وأنها تتحرك في الوقت الحالي بعيدًا عن التركيز على القوة العسكرية التي تتناقص أهميتها النسبية مع تزايد أهمية عوامل أخرى مثل النمو الاقتصادي،والتقدم التكنولوجي،والتعليم.

إن فعالية استخدام القوة العسكرية كأداة للتأثير في العلاقات الدولية كانت

(١) أحمد السيد النجار، «تقرير الاتجاهات الاقتصادية والإستراتيجية»، مركز الدراسات السياسية ، ٢٠٠٥، ص١٧.

موضع جدل في أدبيات العلاقات الدولية. فيتجه بعض المتخصصين مثل«روبرت آرت »إلى التأكيد على أهمية القوة العسكرية وفعاليتها،إذ يؤكد أن القـوة العسـكرية وفعاليتها،سوف تستمر في أن تكون أساسية في العلاقات الدولية. ويـرى آرت أن،« تلك الدول التي لا تملك القدرة على إقامة قوات مسلحة قوية مثـل الـدانمارك أو تلك التي تختار أن تمتلك قوات أقل بكثير مما تسمح به قدراتها الاقتصـادية مثـل اليابان سوف تدفع الثمن،إذ أن كليهمـا سـيجد نفسـه غيـر قـادر عـلى الـتحكم في مصيره،وذلك بالمقارنة بالدول التي تمتلك قوات عسكرية قوية»[١].

٣-الإمكانات الديمجرافية (أوالبشرية):

تظهر أهمية ضخامة التعداد السكانى للدولة فى عدة نواح،وأول هـذه النـواحى هى أن السكان يشكلون عصب القوة البشرية اللازمة للحـرب مـن جهـة ولادارة أجهزة الإنتاج المدنى من جهة أخرى .وتبدو أهمية السكان من الناحية العسـكرية فى حالة احتفاظ الدولة بقوات تقليدية ضخمة،وذلك من واقع أن الحرب التقليدية لا زالت تلعب دوراً هاماً فى المجتمع الدولى برغم التطور التكنولوجى المستمر فى وسائل الحرب النووية والصاروخية التى تمتلك أسبابها الدول الكبـرى وحـدها . وإلى جانب الاعتبار السـابق ،فهنـاك أفـراد كثيـرون تقـوم الحاجـة إلـيهم لتقـديم الخـدمات المعاونـة للقـوات المحاربـة ،ومـن ذلـك تجهيـز الأسـلحة ونقلهـا وإصلاحها فنياً،وهى خدمات لاغنى عنها لأى قوة محاربة فى أى مكان وتحت أى ظرف من الظروف.

وكبر حجم السـكان فى الدولـة لـيس ضـماناً فى كـل الأحـوال لامـتلاك قـوة عسكرية كبيرة ،وهناك حالات تبرهن على ذلك ،فالهند رغم ضخامة سكانها إلا أن جيشها لا يمثل إلا نسبة ضئيلة للغاية من هذا التعداد،هذا فى حين أن دولـة مثـل –

(1) Robert J. Art، «**To What Ends Military Powers?**» In Robert O. Mathews، Arthur G. Rubin Off and Janic e stein (eds)، International conflict Prentice hall)، 1989، PP. 200-201.

إسرائيل تحتفظ بجيش يمثل حوالى عشرة فى المائة من مجموع سكانها وهو ما يمكن اعتباره من أعلى معدلات التعبئة العسكرية فى العالم بأسره.

وفى حالات أخرى نجد أن هناك دولاً تحتفظ بجيوش كبيرة،غير أن القوة الحقيقية لهذه الجيوش أقل بكثيرمما تدل عليه الأرقام الظاهرية،ويرجع ذلك إلى عوامل ومتغيرات أخرى غير الحجم،منها القدرات القتالية ونوعية التسليح وغير ذلك من العوامل الجوهرية ذات العلاقة وبالإضافة إلى المزايا العسكرية المباشرة التى يمكن أن تنتج عن كبر حجم السكان فإن هناك مزايا أخرى غير مباشرة . فالمناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة يصعب احتلالها والسيطرة عليها .كما أن أى محاولة للاحتفاظ بهذه المناطق تقتضى تجميد نسبة ضخمة من قوات الاحتلال فيها مما تخلق مشكلة النقص فى القوة البشرية التى تحتاج إليها الدولة الغازية فى ميادين أخرى .ومن أوضح الأمثلة على ذلك ما حدث لجيوش النازية خلال الحرب،إذ أن احتلالها لأوروبا والاتحاد السوفيتى سبب نقصاً حادا فى القوة البشرية التى تحتاج إليها ألمانيا لمواصلة انتاجها اللازم لتغذية أداتها العسكرية الهائلة،الأمر الذى انتهى أخيرا بتدمير قوة ألمانيا النازية تماماً[1]. والحقيقة أن القيمة العلمية الواضحة لكبر حجم السكان تبدو واضحة فى المجال الاقتصادى،وفى مجال الانتاج بالذات.فعلى الرغم من أن ضخامة الانتاج الاقتصادى تتوقف على عوامل كثيرة،إلا أنه من بين العوامل الهامة فى هذا الصدد،توافر القوة البشرية اللازمة لأغراض الإنتاج المدنى. وقد يجادل البعض بأن التقدم التكنولوجى يقود إلى توفير جانب كبير من القوة البشرية العاملة فى مجالات الإنتاج .غير أن الشواهد تدل على أنه برغم ذلك التقدم فإن الحاجة إلى العنصر الانسانى فى الإنتاج لم تقل.ولاتتوقف قيمة الحجم السكانى على عملية الإنتاج وحدها،بل تتعداها أيضاً إلى مجال الاستهلاك،ووجود منافذ ضخمة

(١)إسماعيل صبرى مقلد،العلاقات السياسية الدولية دراسة فى الأصول والنظريات ،كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة الكويت،الطبعة الثالثة ،١٩٨٤،ص ص١٨٠-١٨٣.

لاستهلاك إنتاج الدولة من السلع والخدمات،هو بلا شك من عوامل قوتها لأن انخفاض حجم الاستهلاك لابد وأن ينعكس بالضرورة على حجم الإنتاج ويؤثر فيه بالنقص.وتبدو أهمية وجود سوق واسعة للاستهلاك الداخلى فى المراحل الأولى لإنشاء صناعات وطنية،لأنه بعد أن ترسخ الصناعة أقدامها يمكن التحول إلى السوق الخارجى والاعتماد عليها فى عملية التوسع الصناعى والإنتاجى.ونخلص تحليلنا لهذا العامل فى الحقائق الأتية:

(أ)أن تعداد الدولة يعتبر من العوامل الهامة نسبياً فى تكوين قوتها،ويصدق هذا على نحو خاص كلما اتسع نطاق فئات العمر المنتجة فى التكوين السكانى للدولة.

(ب)أن ضخامة السكان تخلق،مع توافر ظروف وعوامل أخرى،قوة عسكرية للدولة،كما تجعل من الصعب على أية قوة أجنبية أن تحتلها وأن تأمل فى السيطرة عليها.

(ج)أن ضخامة السكان قد تخلق إحساسًا بالأمن والثقة بين مواطنى الدولة كما تخلق شعوراً بالخوف فى نفوس أعدائها،وهو ما يعزز من ممارسة الدولة لقوتها إزاء غيرها من الدول.

٤ـ التقدم التكنولوجي:-

التكنولوجيا ببساطة هى التطبيق العملي للعلوم،وقد أصبحت التكنولوجيا واحدة من الإمكانيات التي لها وزن كبير في التأثير على السياسة الدولية،والتى تمثل مقوم فعال من مقومات الهيمنة،حيث يترتب عليه اتباع الدول المفتقرة للتقدم التكنولوجى للدول المتقدمة تكنولوجيا،ويحتوي التقدم التكنولوجي على جانبين رئيسين[1]هما:

(1) Jan Shapiro، **«Enough Deliberation: Politics is About Interests and Power،«** in Deliberative Politics: Essays on Democracy and disagreement ed. Stephen Macedo (New York: Oxford University Press،1999)، P. 28-38.

أ-التقدم التكنولوجي المدني.

ب-التقدم التكنولوجي العسكري.

رغم التطور في ثورة الاتصال بين الأمم ،ورغم التبادل العلمي الواسع النطاق،فإن الدول لا تنشر سر التقدم المدني أو العسكري بسهولة،فيمكن للدول المتقدمة تكنولوجياً أن تصدر العتاد الكتولوجي للدول الأخرى،ولكن من العسير أن تكشف عن أسرار العمليات الصناعية المتعلقة بالتقدم التكنولوجي،وهكذا نجد أن أحد التحديات التي تواجه الدول المتخلفة تتمثل في الهوة التكنولوجية بينها وبين الدول المتقدمة تكنولوجيّا.

وعليه:فإن الباحثة ترى مما سبق ذكره من نظريات،ومقومات للهيمنة أن النموذج الصينى فى الآونة الأخيرة قد ظهرت لديه،وبقوة عوامل تؤهله إلى التأثير القوى على الهيمنة الأمريكية وذلك من حيث النمو الاقتصادى المتسارع،والتقدم العسكرى،والثورة الصناعية فقد أصبحت الصين مصنعاً للعالم،والتى غزت الأسواق العالمية مسوقةً بجانب منتجاتها لسياستها المعتدلة من حيث تبادل المنفعة،وليس فرض السيطرة،وهو ما ستتناوله الدراسة.



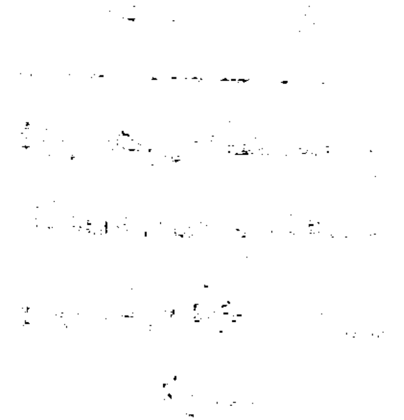


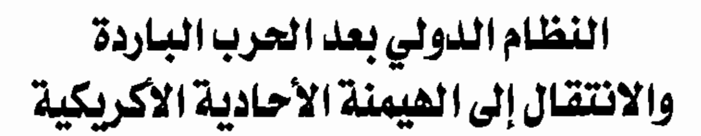




الفصل الثاني

دور الصين المتصاعد في النظام الدولي الجديد وسياستها تجاه الشرق الأوسط





النظام الدولي بعد الحرب الباردة والانتقال إلى الهيمنة الأحادية الأمريكية

أولاً: ملامح التغيرات الدولية وانتهاء الثنائية القطبية :

ما إن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها حتى انقسم العالم إلى معسكرين متصارعين ومتناقضين لكل منهما أيديولوجيته الخاصة به ونظمه الاجتماعية والاقتصادية وتصوراته القيمية والحياتية. قد اقتضت طبيعة ذلك الصراع أن يسعى كل منهما إلى توسيع نفوذه ونشر أيديولوجيته تارة بالحرب الباردة، وأخرى بالساخنة، وإما بسياسة الاستقطاب والتحالف والصراع التي ظلت تحكم العلاقات الدولية بين المعسكرين.[١]

لقد استمرت الحرب الباردة بين المعسكرين، وامتدت إلى دول العالم الثالث أو مناطق النفوذ والمواد الخام المتنازع عليها، وهنا استمرت المواجهة وقامت حروب بـ «الوكالة» بمعنى أن العالم الثالث بات مسرحًا للحروب، نيابة عن المعسكرين وبدعم منهما[٢]، فاستمر الصراع بين المعسكرين

(1) Rebert Kaan، «**Power and Weakness**،« Policy Review (No. 113، June 2002).

(٢) عبد القادر عرابي، «المجتمع الدولي والعربي في ضوء المتغيرات الدولية»، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، مايو ١٩٩١، العدد ١٤٧، ص ٥.

المتناقضين،أما الغرب فتطلع إلى بسط هيمنته على العالم فيما سعى الشرق إلى مواجهته ودحر نفوذه،ونتيجة لذلك تحول العالم الثالث إلى بؤرة للصراع والحرب الباردة، ينفخ المعسكران فيها بعقيدتهما لتبقى متوهجة كالجمر تحت الرماد،وليشعلا النار،ويطفئانها متى يريداً،وحيثما شاءا دون أن تتحول إلى مواجهة مباشرة بينهما فتحرقهما معًا،وظل العالم الثالث يشكل الرهان على مستقبل النظامين وميزان العلاقة بينهما مما شدد الصراعات الإيديولوجية، والاقتصادية، والعسكرية[١].

وفي نهاية القرن العشرين كانت الحرب الباردة قد انتهت قبل عقدين من الزمان بانهيار الاتحاد السوفيتي،وتساقط الأنظمة الشيوعية في أوربا الشرقية واحدة تلو الأخرى. واحتفظت الصين بعلاقتها مع الأحزاب الشيوعية مع عدد محدود من الدول التي تتولى مقاليد الحكم.

وقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي منذ التسعينيات من القرن الماضي نقطة فاصلة في تطور النظام الدولي،وارتبط ذلك بعدد كبير من التداعيات والنتائج التي مست مباشرة معدلات التوازن بين القوى الكبرى،ونشوء قضايا دولية جديدة تتعلق بالأمن،وأنماط جديدة من الصراعات الإقليمية،والعولمة والدور القيادي للولايات المتحدة،ومفهوم العالم متعدد القطبية، ودور القانون الدولي وإصلاح الأمم المتحدة،وغير ذلك من القضايا الإستراتيجية المؤثرة على مستقبل البشرية ككل،وبعد ما يقرب من عقد تقريبًا فرضت قضية ما يسمى بمواجهة الإرهاب الدولي نفسها على جدول أعمال النظام الدولي،وقادت إلى أنماط جديدة من التعاملات الدولية والضغوط والفرص والتحديات في آن واحد[٢].

إن التحولات الكبرى بإرهاصاتها تبشر بعصر جديد،متراخ أيديولوجيا،مثقل اقتصاديًا، تشده هموم الواقع أكثر ما تشده الأيديولوجيات،إن أيديولوجيا العصر

( )المرجع السابق،ص٧

(٢)حسن أبو طالب، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣٩.

الجديد هي العمل، الولاء للعمل قبل الأيديولوجيا، فلئن كان التطور الاقتصادي،والتقنية الحديثة قد تجاوز الوعي،كما حدث في الشرق،فإن الأيديولوجية كابحًا للإنتاج والإبداع،فإن العمل والإنتاج سيتبوأن المرتبة الأولى في النظام الدولي الجديد.

بإيجاز فإن التغيير في العلاقات الدولية يعني التحول من المواجهة إلى التعايش،ومن الحرب الباردة إلى التعاون،ومن الانغلاق إلى الانفتاح،فالاتحاد السوفيتي يعد الآن مجتمعًا منفتحًا،ومن سباق التسلح إلى نزع السلاح والأيديولوجية، ومن بناء الاشتراكية في الداخل والخارج إلى التنازل عن التحالفات الدولية مع الدول الاشتراكية كما حدث مع كوبا وفيتنام، وأثيوبيا، وأنجولا، وأفغانستان... إلخ،كل ذلك من طرف واجد فقط.

هكذا جاءت البسترويكا على تركة الحرب العالمية الثانية،وعلى الانقسامات الأيديولوجية والاقتصادية الأوربية أملاً منها في أن تحول العالم من القطبية الثنائية بمضامينها الأيديولوجية والقيمية إلى عالم واحد[1].

ثانياً :دعائم الهيمنة الأمريكية فى النظام الدولى الجديد

أبرزت وقائع الحياة الدولية بعد حرب الخليج الثانية الدور السياسي المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية في الحياة السياسية الدولية.ونجم عن ذلك تهميش كافة القوى العالمية «مجموعة السبع الكبار» كل شيء يسير وكأن الولايات المتحدة تملك تفويضًا من دول العالم كافة يعطي لها وحدها الحق في التوجيه وإدارة شئون المعمورة دون شريك،إن ما يثير الانتباه حقًا هو الغياب الكامل للمجموعات الجهوية للأمم المتحدة نفسها كقوة مؤثرة في الساحة العالمية في نظام دولي يسبغ على نفسه صفة العالمية[2].

(١)عبد القادر عرابي، مرجع سبق ذكره،ص٦

(٢)المرجع السابق، ص٧٦

ففرضت الولايات المتحدة النظام الرأسمالي المتكامل تحت هيمنتها بكلمات أكثر تفصيلاً، فعملت على دعم النظام الرأسمالي في العالم الثالث،والمنفتح على التجارة،وعلى استثماراتها ،وعلى استحواذها بأسعار رخيصة على المواد الأولية[1]فأهم المراكز الرأسمالية لم تحارب الحركات الاشتراكية في العالم الثالث فحسب،وإنما حاربت أيضًا الحركات القومية الاقتصادية التي تهدف إلى التقليل من الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي،وبالتالي التخفيف من حدة التبعية له،وذلك عبر الحد من الاستثمارات الأجنبية،والحد من الانفتاح على التجارة الدولية، وعبر اتباع سياسة الاعتماد على الذات ما أمكن،وعبر اتباع سياسة تصنيعية نشطة وهادفة. وكل ذلك بهدف دعم قوة الدولة وجعلها أقل تأثيرًا بالضغوط الخارجية،ومن الناحية السياسية فقد تم التناول الأمريكي للشئون الدولية في السنوات الأخيرة يعطي انطباعًا بأن إدارة واشنطن تصنف دول العالم إلى أربع مجموعات،أقلها درجة هي الدول الرعية،وتليها الدول المخزنية أي دول الأداة،ثم دول المشاركة بالتبعية،وآخرها الدول المستعصية،وعددها لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة،والتي تأتي في مقدمتها العراق،والجماهيرية الليبية، وإيران، وكوبا، وكوريا الشمالية، والعمل جار لاستكمال ترتيبها في الخانة الأولى إذا استطاعت ذلك[2]،أما لقد أكدت الأحداث منذ أزمة الخليج انعدام وجود إرادة ذاتية مستقلة عن الإرادة الأمريكية للدول المشاركة بالتبعية وهي دول المجموعة الأوربية الأربع الكبرى (ألمانيا ـ فرنسا ـ إنجلترا ـ إيطاليا) واليابان. ويبقى موضوع مسايرتها ودعمها للموقف الأمريكي ـ هل كان عن اقتناع أو انجرت إليه انجرارًا؟ -موضوع جدل يستثنى منه الموقف البريطاني فتوزيع حصص المساهمة في إعمار الكويت بين أطراف التحالف يبين أنها خرجت بخفي حنين[3] أما بالنسبة لروسيا التي ما تزال تعيش على وهم ماضي الاتحاد السوفيتي ولم تهضم بعد

(١) جمال قنان،«نظام عالمي جديد.. أم سيطرة استعمارية جديدة»، مجلة المستقبل العربي، القاهرة، العدد ١٨٠، فبراير، ١٩٩٤، ص ٧٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٧٦.

(٣) المرجع السابق، ص٧٩.

وضعها الجديد كدولة من الدرجة الثانية،فإن البيت الأبيض يعتقد أنه بواسطة سلاح المليارات من الدولارات التي ستدفعها دول المشاركة بالتبعية،وبعض دول المخزن سيتمكن من جرها لتأخذ مكانها بين الدول صاحبة الامتياز في النظام العالمي الجديد.

ومن أهم دعائم الهيمنة الأمريكية :

١ -القوة العسكرية الأمريكية:

في فترة الحرب الباردة وتحت مظلة الرعب النووي تمكنت الولايات المتحدة من بناء شبكة من التحالفات العسكرية لمحاصرة الاتحاد السوفيتي غطت جميع مناطق المعمورة ، فعلي اعتبار كونها القوة الجديدة التي خرجت منتصرة من الحرب دون تدمير ومستفيدة منها في الوقت نفسه فقد أخذت علي عاتقها مهمة الدفاع عن «العالم الحر» في مواجهة الخطر «الشيوعي» غير أن ظهور حركة التحرر الوطني في الميدان خاصة منذ بداية الخمسينات أدت إلي فشل شبكة التحالفات التي بنتها في معظم المناطق الساخنة في العالم آنذاك (في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا) ولم يبق سوي منظمة حلف شمال الأطلسي وهو ما أضطر الولايات المتحدة إلي التدخل المباشر في جنوب شرقي آسيا (حرب فيتنام)وعن طريق إسرائيل في الشرق الأوسط في الصراعات المتواصلة ضد حركة التحرر العربية حتى أزمة الخليج «١٩٩٠»[١].تطرح مسألة إصرار واشنطن علي الإبقاء علي هيمنتها العسكرية بعد اختفاء ما كان يشكل في السابق مبررًا لها سؤالاً ملحاً وهو ضد من تتم هذه التعبئة ؟

إن الحملة المسعورة التي شنها الإعلام الغربي ضد العراق أثناء أزمة الخليج وخلال الحرب تبين أن هناك خطراً يكمن في الجنوب الذي حل محل (الخطر الشيوعي) وأنه يجب علي الغرب أن يبقي في حالة تعبئة دائمة للتصدي له.إن وراء

(١) المرجع السابق، ص ٨٢.

ترسيخ هذه الفكرة مصالح أمريكية سياسية واستراتيجية وصناعية ضخمة ومن الصعب فصل الإمبريالية عن نزعتها العسكرية الغريزية فالولايات المتحدة كما لاحظ أحد المحللين العرب البارزين تعيش «منذ عام ١٩٤١» على الاقتصاد الحربي فإذا ما انهار هذا الاقتصاد تغرق البلاد في أزمة خطيرة لا يمكن تجاوزها إلا إذا أعيد النظر في تركيبية النظام الاجتماعي[١].

٢- الشرعية الدولية :

الدعامة الثانية للنظام العالمي الجديد تتمثل فيما تسميه واشنطن «الشرعية الدولية» إنه لما يثير الدهشة والاشمئزاز في الوقت نفسه أن يتم الاحتماء بهذه الذريعة القانونية والأخلاقية من طرف دول لها سجل حافل بالانتهاكات والاعتداءات علي ميثاق منظمة الأمم المتحدة نفسها ،فجلسات الجمعية العامة للهيئة الأممية منذ نشأتها حافلة بالشهادات والتنديدات ضد الاعتداءات والتي اقترفتها ولا زال بعض منها تقترفه حتى الآن ضد الشرعية الدولية التي نصبت نفسها اليوم داعية لها ومدافعة عنها ،وشكلت أزمة الخليج الثانية منعطفاً خطيراً في مسيرة المنظمة الدولية فلأول مرة في تاريخها تتورط في عمل عدواني مسلح ضد أحد أعضائها أعد من خارجها دون أن يكون لها حق الإشراف عليه ومراقبة من خلال مؤسساتها المتخصصة .لقد عرتها الولايات المتحدة ونزعت عنها كل مصداقية لتحولها إلي مجرد مصلحة فنية من مصالح الإدارة الأمريكية مهمتها إضفاء (الشرعية الدولية) علي اعتداءاتها علي حقوق الشعوب وعلي حريتها[٢].

٣- تعبئة رأس المال:

إن الحرب التي شنتها الولايات المتحدة علي بلدان الجنوب منذ بداية عقد الثمانينات وخصوصا منذ ١٩٨٦ هي حرب اقتصادية وسلاحها الأساسي هو

(١) جمال قنان ،مرجع سبق ذكره، ص :٨٣.

(٢) محمد الأطرش، مرجع سبق ذكره ، ص:٤٩.

رأس المال لقد تبين بالفعل أنه سلاح فتاك أشد تأثيراً من السلاح التقليدي . لقد تمكنت الرأسمالية العالمية حتى الآن من كسب معارك حاسمة ضد المشروع التنموي لحركة التحرر الوطني وضد النظام الاشتراكي ولا يزال هجومها مستمراً تحت لواء اللبرالية البدائية التي شعارها (اتركه يعمل –اتركه يمر) وهو الشعار الذي أعيد ترتيبه للتصدير إلي بلدان الجنوب وبلدان أوربا الوسطي والشرقية لتدمير القاعدة الصناعية التي بنتها بعرق وتضحيات أجيال علي مدي عشرات من السنين مع العلم أن البلدان الرأسمالية الكبرى نفسها لا تطبق هذا المبدأ إلا في الحدود التي تخدم مصالحها ،فحرية انتقال رأس المال ليست مكفولة إلا في إطار دائرة ضيقة جداً داخل محيط دول مركز الرأسمالية العالمية .وخارج هذه الدائرة فهو تحت وصاية المؤسسات المالية الكبرى التي تتحكم في توجيهه ليس وفقاً لمتطلبات قانون السوق وإنما حسب الأهداف التي حددت للمعركة.

ثالثاً : الحادي عشر من سبتمبر وأثره فى تحول الأحادية المرنة إلي الأحادية القطبية المحكمة

فجرت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، الغضب الأمريكي واستفزت الأمة الأمريكية على المستويين الرسمي والشعبي، وكانت وجهة هذا الغضب هى منطقة الشرق الأوسط، وكل ما هو عربي وإسلامي، باعتبار الشرق الأوسط منبت الإرهاب الذي أصاب الكبرياء الأمريكي في مقتل، ووجه ضربة قوية للهيمنة الأمريكية على العالم، باستهداف رموز هذه الهيمنة والكبرياء والتفوق متمثلة في برجي مركز التجارة العالمي بنيويورك ومبنى وزارة الدفاع بواشنطن.وكان ذلك إيذانًا بدخول الشرق الأوسط مرحلة جديدة عنوانها الاستكانة، ومحاولة نفي التهمة عبر مزيد من الخضوع والاسترضاء، وأصبحت منطقة الشرق الأوسط باستثناء (إسرائيل وتركيا) في وضع المترقب لما سينجم عنه الغضب الأمريكي، وأصبحت المنطقة رهينة القرار الأمريكي الذي توجه في البداية للانتقام المباشر من تنظيم القاعدة وحكومة طالبان في أفغانستان التي وفرت له المأوى، وباركت

دول الشرق الأوسط الخطوة الأمريكية التي تمت بمساندة العالم أجمع[(١)].

ونظرًا إلى ما تتمتع به منطقة الشرق الأوسط من تأثيرات قصوى في موازين القوى الدولية، في اعتباره آلية مهمة من آليات التحكم في النظام بحكم أهميته الاستراتيجية حضاريًا وجغرافيًا واقتصاديًا وسياسيًا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لإعادة ترتيب أوضاعه بما يكفل لها أقصى قدر ممكن من السيطرة والهيمنة عليه،ومن خلاله على النظام الدولي عبر ترتيبات سياسية ـ أمنية تشرف عليها وترعاها، فيما يقوم حلفاء واشنطن من العرب وغير العرب بالعمل على تنفيذ تلك الترتيبات بدعم سياسي وعسكري مباشر من قبلها[(٢)] ولعل الاحتلال الأمريكي للعراق في أبريل/ نيسان ٢٠٠٣، وقبل ذلك احتلال أفغانستان، صورة من صور السيطرة الأمريكية على العالم[(٣)] ودخل الشرق الأوسط وفى قلبه النظام العربى فى مرحلة جديدة من الاستهداف الأمريكى المباشر بغزو العراق واحتلال أفغانستان وراحت دول المنطقة فى موقف المترقب والعاجز فى نفس الوقت عن إبداء أى رأى،وفى وضع الانتظار لما تزمع الولايات المتحدة القيام به لإعادة بناء الشرق الأوسط وفقاً لهده المعطيات ،وراحت تتوالى تباعاً مفردات الرؤية الأمريكية بداء من اعلان بوش فى مايو ٢٠٠٣ عن اعتزام بلاده إقامة منطقة تجارة حرة أمريكية شرق أوسطية ،ثم مشروع الشرق الأوسط الكبير الدى اشتق من مبادرة الشراكة لتشارك دول المجموعة الثمانى الكبرى فى إعادة صياغة البنى السياسية والاقتصادية والثقافية والتعليمية الكفيلة بالقضاء على الخطر الدى صار يشكله الشرق الأوسط الإسلامي كمنبت للإرهاب وفقاً

(١) جريدة الأهرام،«مشروع معاهدة جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل»،١٢٣-٢١-٢٠٠٢م.

(٢)عبد الجليل محمد حسن كامل، «الشرق الأوسط الكبير»، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفلسفة في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٨م، ص ١٠٤، ١٠٥.

(٣)عبد العزيز شادي، «الإرهاب في العلاقات العربية الأمريكية»، النهضة، المجلد التاسع، العدد الأول، يناير ٢٠٠٨ ص٥١-٥٣.

للرؤية الأمريكية .

وفى هذا السياق نجد أن:

- من أهم عواقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر تصدر قضية «الحرب العالمية ضد الإرهاب»،قائمة أولويات سياسة الولايات المتحدة الخارجية،فإن إدارة الرئيس بوش تتناول شتى القضايا الأخرى من منظور مجابهة الإرهاب «Counter Terrorism» ومن ثَم تمكنت سياسات إدارة بوش بالفعل من إقناع أو إجبار الآخرين على التأسي بها،وقد وقفت الدول العربية ودول الشرق الأوسط بجانب حربها ضد الإرهاب في أفغانستان،واختصاراً للقول،إن ممارسات إدارة بوش بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر كان لها آثار واضحة على الأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط،وإن على جميع الأطراف في كل أنحاء العالم أن تعيد حساباتها بدقة في ظل سياسة الردع الجسيم التي أعلنتها بوضوح وتبحث عن مصادر قوتها الذاتية التي تحقق لها الأمن في ظل نظام عالمي تحكمه قواعد وأسس جديدة ولا مكان فيها للضعفاء.





المبحث الثاني

مؤشرات الصعود الصيني والصعوبات التي تواجهه

كان عقد التسعينيات من القرن العشرين هو المرحلة التي شهدت ظهوراً كثيفاً لأبحاث ودراسات ومقالات تناولت ظاهرة المعجزة الآسيوية بكثير من العناية والاهتمام،بل لعل السرعة التي تجاوزت بها دول القارة مأزقها الخانق كانت دافعاً أقوى لمحاولة التعرف علي الأسباب الكامنة وراء نجاح ذلك الجزء من العالم في تحقيق أكبر الطفرات الاقتصادية في التاريخ الحديث[1].

وكانت الصين على رأس الدول الآسيوية التي جذبت الانتباه في هذا الشأن،فمعدلات النمو الاقتصادي التي جاوزت نسبة الـ١٠٪ لسنوات متلاحقة وما تلاها من تغيرات في مستوى الرفاهية الاجتماعية للمواطنين،ثم النجاحات المتوالية في عمليات الاندماج مع الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على مزيد من النمو الاقتصادي الداخلي، كل هذا كان لابد أن يثير في النفوس مزيجاً من الإعجاب والدهشة معاً.وكان السؤال الذي هجس في أذهان الباحثين: هو كيف يمكن تفسير هذه النهضة الضخمة والتي نجحت في تثبيت دعائمها في زمن يعد وجيزاً للغاية إذا ما قورن

(1) Khoo Boo Teik، «**Dismasting Or Centralism and Occidentalism'**، Asia pacific View Point، Vol. 40، No. 30، December 1999، P. P. 304-307.

بذلك الذي استغرقته الدول الصناعية لتحقيق هذه النهضة؟[1].

ويمكن القول إن الصين بخصائصها الاشتراكية السابقة أضحت عملاقاً اقتصادياً حقيقياً بكل المقاييس.

لقد سارت الصين على تعليمات ومبادئ الآباء المؤسسيين من أمثال« ماوتسي تونج » و«دنج شيا وينج »وتمكنت من تحقيق نمو متواصل ومتسارع للاقتصاد الوطني وصل إلى ٩.٣٪ وهو أعلى المعدلات العالمية.

واحتلت المركز السادس على مستوى العالم بل إن الصين تصر على الحفاظ على هذا المعدل رغم التأثيرات السلبية التي نجمت عن الأزمة المالية العالمية الحالية.ومن ثَم، فإن سياسة الإصلاح الداخلي والانفتاح على العالم الخارجي قد مكنت الصين من تحقيق إنجازات ملموسة داخلية وخارجية، فقد انتهجت الدولة أسلوب اقتصاد السوق الاشتراكي الذي يقوم على سيطرة الدولة على القطاع العام، وإصلاح المؤسسات المملوكة للدولة، مع إتاحة الفرصة للقطاع الخاص ليلعب دوره مما ساهم في توفير مزيد من الوظائف للأيدي العاملة الصينية. [2].وفي المجال السياسي،ظلت الصين النموذج الوحيد، إضافة إلى بعض الدول الصغيرة مثل كوبا وكوريا الشمالية، اللذين يجسدان النموذج الاشتراكي، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية، وربما يعود ذلك إلى أن بكين طورت من نفسها وأحدثت تعديلات كبيرة في النظرية الماركسية، ورغم أنها قطعت خطوات جيدة في مسار تطبيق الديمقراطية الاشتراكية، ومع ذلك فهناك غياب التعددية السياسية والحزبية في ظل سيطرة مطلقة للحزب الشيوعي وهناك سيطرة كاملة للدولة على وسائل الإعلام وتغييب القنوات الإعلامية الخاصة المملوكة للأفراد، ولكن مع ذلك فهناك دور قوي للمجتمع المدني وخاصة نقابات العمال في التعبير

(١) حنان قنديل،«القيم والتنمية في الصين»، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ٢٤١.

(٢) سامى نائير ،«الإمبراطورية فى مواجهة التنوع»،بيروت ،دار الفارابى ،٢٠٠٦م،ص٢٤.

عن مطالب أعضائها[١]،وعلى الصعيد الخارجي،استطاعت الصين أن تقطع خطوات كبيرة في تطبيع العلاقات مع العالم الخارجي، وخاصة مع الولايات المتحدة، واتسمت سياسة الصين الخارجية دائماً بالحياد والموضوعية وعدم التدخل في شئون الآخرين،بل رغم أنها عضو دائم في مجلس الأمن الدولي، إلا إنها نادراً ما لجأت لحق الفيتو، وانتهجت أسلوب الحياد في القضايا والنزاعات الدولية خاصة نزاع الشرق الأوسط،ورغم أنها تمتلك القوة الاقتصادية فمن غير المرجح أن تشكل قوة عظمى في المدى القريب تنافس الولايات المتحدة فرغم امتلاكها القوة العسكرية والسلاح النووي إلا أنها ليس لديها طموح سياسي في انتهاج سياسة خارجية عالمية مهيمنة، وإنما اقتصرت على معالجة قضاياها الداخلية.

*مؤشرات الصعود الصيني:

أولاً المؤشر الاقتصادي:

إن ظاهرة النمو الاقتصادي في الصين هى تجربة فريدة من نوعها في التنمية وهو ما أطلقوا عليه «خصوصية» التجربة الصينية في النمو.فالصين وفقًا لتلك الرؤية قد نجحت في تحقيق إنجازاتها الاقتصادية بلا عقد على طرق وأساليب مستمدة من الواقع الصيني وأطره القيمية الخاصة، حيث أكد الباحثون والمسئولون الصينيون أن عدم الانسياق للتجارب الغربية في النمو (والتي تقلل من دور الجماعة وتعلي من القيم الفردية المتوحشة) ثم استلهام الخصوصيات الصينية في توجيه مسار النمو الاقتصادي هما اللذان ضمنتا للدولة التمتع بمستويات مرتفعة ومطردة من هذا النمو[٢].

فمنذ انتصار الثورة الشيوعية في الصين عام ١٩٤٩، كانت الدولة (والنخبة التي

(١) أحمد سيد أحمد، «الصين بين التحولات الداخلية والانفتاح على الخارج»، الديمقراطية، السنة الثالثة، العدد التاسع - يناير ٢٠٠٣م، ص ٢٤٨-٢٤٩.

(٢) حنان قنديل، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٢.

سيطرت على أجهزتها العليا) عنصرًا فاعلاً وأساسيًا في عملية التنمية الاقتصادية. وإذا كان صحيحًا أن ظروف الصين المادية قد شهدت معدلات نمو مرتفعة مقارنة بما سبقها من فترات، إلا أن المسيرة التي اختارها «ماو» ورفاقه والتي قامت على وجود اقتصاد مركزي ومعزول بدرجة كبيرة عن العالم الخارجي، هذه المسيرة لم تتعاون كثيرًا على استمرار ما تم تحقيقه في هذا الشأن، إن لم تسفر في واقع الأمر عن تراجعات كبيرة في بعض المراحل التاريخية، وكما حدث فعلاً في مرحلة القفزة الكبرى إلى الأمام، إلا أنه عندما تولى «دنج شياوينج» في عام ١٩٧٨ بدأ قيادة أكبر عملية اقتصادية في تاريخ الصين الحديث لتحويلها من الاعتماد على اقتصاد مخطط ومركزي إلى العمل وفقًا لبنية ترتكز إلى آليات السوق الحرة وهي الآليات التي ظلت تكسب أرضًا جديدة منذ ذلك الوقت وحتى اليوم وبذلك أصبحت الصين تمثل ماردًا اقتصاديًا جديدًا. حيث بهذا الفكر تركت هامش كبير في الحركة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية على نحو كبير، وتغير مفهوم الشركات الحكومية للاستيراد والتصدير التي كانت تقوم مقام الأقسام التجارية للمصانع الحكومة حيث ضعفت يومًا بعد يوم حتى أضحى قسم كبير منها يعاني من مشكلة في أماكن البقاء في السوق بعدما بدأت المصانع الخاصة والشركات التجارية الصينية العمل بطريقة تتواءم والمعاملات التجارية الدولية في التسويق وتحسنت نوعية المنتجات الصينية كثيرًا هي الأخرى وبقيت مستويات أسعارها الأحسن في العالم منافسةً الجميع بحيث أثر ذلك على القطاعات الصناعية في دول العالم الثالث. كما أن هذه الشركات بدأت تفتح فروعًا لها في أوربا والشرق الأوسط وإفريقيا وأستراليا[١].

ومنذ مطلع القرن الجاري خطت الصين خطوات نوعية في كل المجالات. فبنيتها التحتية في الكثير من المدن أصبحت تضاهي مثيلاتها في أمريكا وأوربا ،

(١) ياسر علي هاشم،« مستقبل الصين في النظام الدولي الجديد»، القاهرة، دار النشر للمعارف، ٢٠٠٤، ص٣٣.

وغزت ناطحات السحاب أجواءها وأصبحت مطاراتها رائعة ونما القطاع الخاص كثيرًا حتى أصبح قوة فاعلة في اقتصاد العالم يحسب له كل حساب في النواحي التجارية، وحتى عندما يفكر أي مستثمر في عمل مشروع صناعي يحسب حساب الصين ومنتجاتها التي تغزو العالم كل يوم.ولتوحيد منتجاتها وخدماتها المختلفة تنظم الصين عددًا من المعارض في أنحاء مدنها المختلفة، كما تشارك في المعارض التجارية التي تقام في شتى أنحاء العالم. ومن أهم معارضها معرض (كابتون الدولي) الذي ينظم مرتين سنويًا في فصل الربيع (أبريل)، وفي فصل الخريف (أكتوبر)، ولهذا المعرض مركزان للمعارض في مدينة (جو أنجوا) القريبة، (هونج كونج)، وفي أكتوبر من العام الماضي شاركت أكثر من ٢٧ ألف شركة صينية في معرض كابتون وغطت كل شيء تقريبًا، واللافت للنظر أن الشركات الصينية العارضة كان دليلها على الأقل الموارد البشرية الإنجليزية، وكانت نوعية منتجاتها تجعل المرء يرفع قبعته تحية لها ولمن يعمل خلفها بما فيها الكتالوجات الملونة لهذه المنتجات المطبوعة على نحو جيد إن لم يكن ممتازًا[(١)].

١- في مجال النشاط الزراعي:

ففي مجال النشاط الزراعي وفي ذلك القطاع المملوك للدولة « State Owned Sector» بدأت الصين منذ أوائل الثمانينيات إجراءاتها لتحويل الكوميونات « Communes» (وهى الصورة الأساسية للنشاط الزراعي حتى عام ١٩٨٠م إلى ما يعرف بنظام المسئولية الأسرية Household Responsibility System).وقد اشتمل هذا التحول على تغيرات مهمة في حقوق الملكية المترتبة لأسر الفلاحين والتي أصبحت في ظل النظام الجديد وحدة الإنتاج الرئيسية.أما عن الحقوق فتمثلت في أن يصبح للأسرة الفلاحية مثلاً حق استغلال Lease Contracts طويل الأجل تحدد أمدها بثلاثين عامًا في عام ١٩٦٣م، وكذلك تقرر الأسرة الفلاحية حق الانتفاع بقسم مهم من عوائد المحاصيل ولحوم الحيوانات بعد الوفاء

(١) المرجع السابق، ص ٣٤.

بالتزاماتها تجاه الدولة. وأخيرًا أصبح من حق الأسرة الفلاحية في النظام الجديد أن تتصرف فيما تملكه من قطع أراض خاصة عن طريق توريثها للأبناء، كما ترتب لها حق الاتجار فيما تحوزه من عقود استغلال طويلة الأجل عن طريق بيعها مثلاً إلى أسر فلاحية أخرى[١].

٢- في المجال الصناعي:

كانت الإصلاحات التي لحقت بالمشروعات الصناعية المملوكة للدولة دليلاً آخر على صدق نوايا «دنج شياو بينج» في إنجازات التحول نحو اقتصاد السوق الحرة. فقد قامت الصين في عام ١٩٦٤ بتطبيق نظام ملكية الأسهم في المشروعات الصناعية المملوكة للدولة، وبعد أن اقتصرت التغييرات، وقبل هذا التاريخ على إيجاد صور من العلاقات تفوض فيها الدولة بمقتضى سلطاتها إلى مديري المصانع في مجال حقوق الاستخدام والانتفاع دون حق التنازل باعتبار الدولة مالكة للمشروع بالكامل.ثم شجع «دنج» الاستثمارات الأجنبية للقدوم إلى الصين في خطوة مهمة لدعم الصناعة الوطنية باستخدام التكنولوجيا الحديثة الواردة من الخارج، ولأجل هذا الغرض بدأ في إنشاء ما عرف «بالمناطق الاقتصادية الخاصة» (SEZ) « Special Economic zones» منذ عام ١٩٨٠م ولتصبح مقارًا لنشاط المستثمرين من كل أنحاء العالم وحتى تجد الاستثمارات الأجنبية دافعًا قويًا للعمل في تلك المناطق،تم منحها إعفاءات ضريبية كبيرة وقدمت لها التسهيلات للدخول إلى الصين والخروج منها. وخُول أصحابها صلاحيات كبيرة في إدارة مشروعاتهم بل وتم السماح لهم بإقامة هيئات مالية (كالبنوك الخاصة) بالإضافة لإنشاء أسواق للأوراق المالية.وكانت هذه الإجراءات كلها تعكس رغبة القيادة الصينية في أن يشاركها العالم المتقدم هدفها في التحديث اعتمادًا على آليات السوق الحرة[٢].

(١) المرجع السابق، ص ٢٥٤-٢٥٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٥٦.

وتمشيًا مع متطلبات الانفتاح على العالم الخارجي وما استتبعه ذلك من انضمام للمؤسسات الاقتصادية العالمية أشرف «دنج» على صدور عدد من الإجراءات لتحسين النظام التجاري الصيني. وهكذا قامت الحكومة بخفض دعمها المباشر لصادراتها إلى الخارج بدرجة كبيرة وأصبحت الأهداف الخاصة بالتصدير أشد استجابة لإرشادات السوق العالمية بعد أن بدأت الدولة تتراجع تدريجيًا عن التدخل في تحديد هذه الأهداف، وكان من نتيجة هذه السياسات أن تمكنت الصين من تحقيق معدل للنمو في الناتج القومي الإجمالي بلغ حوالي ١٠٪ سنويًا طوال فترة الثمانينيات، ثم قفز هذا المعدل ليقترب من ١٣٪ سنويًا في عقد التسعينيات[١].

كما أسهمت علاقاتها مع العالم الخارجي في إنعاش الاقتصاد الصيني بدرجة كبيرة ومذهلة حتى إن القيمة الإجمالية لحركة الصادرات والواردات وحدها بلغت حوالي ٦٦ مليار دولار أمريكي في منتصف التسعينيات.

رؤية الصين لعضوية منظمة التجارة العالمية:

منذ أن بدأت الصين في اتخاذ خطوات جادة تجاه تطبيق آليات السوق والتحول نحو التحرر الاقتصادي، وارتفاع الأداء التجاري وتحسين ميزان مدفوعاتها بشكل ملحوظ. تقدمت الصين في عام ١٩٨٦م لعضوية منظمة التجارة العالمية ازدادت صادراتها من ٥٪ إلى ١٠٪ من إجمالي الناتج القومي الإجمالي، وكانت مساهمة الصين في حجم الصادرات العالمية حينذاك حوالي ١٪ أي أن التجارة بالنسبة للصين أصبحت حجر الأساس لدفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية[٢] وكل هذه التحولات المهمة في السياسة الصينية كانت ضرورية لاستكمال عضويتها في منظمة التجارة العالمية. فالخطوات الصينية الأولى تجاه

(1) Denny Roy، China's ForGin Relations (**Macmillan press LTD; London، 1998**)، P. 96.

(٢) عادل رمضان الريادي: «التحرر الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية»، مجلة الصين اليوم، العدد٩، سبتمبر ٢٠٠٢، ص ١٨.

التحرير الاقتصادي يمكن أن تستكمل بشكل أفضل من خلال آليات منظمة التجارة وفتح الأسواق العالمية أمام المنتجات الصينية بشكل أوسع وأكثر تنظيمًا، وبما يخفض الضغوط المتزايدة على الحكومة الصينية من جراء الإصلاح الاقتصادي المتبع فيها[1].

الصعوبات والمخاطر التي تواجه النمو الاقتصادي:

إن الصعوبات التي يواجهها اقتصاد الصين بارزة إلى حد كبير، إذ تركت البيئة الدولية الصادرة تأثيرات سلبية في اقتصاد الصين. فتدهورت أسعار النفط العالمية بانخفاض أسعار التسليم للمنتجات الصناعية الصينية لما زاد اتجاه انخفاض مستوى الأسعار ودلت التحليلات على أن العالم فقد ثقته إزاء مثابرة ومدى انتعاش اقتصاد كل من الولايات المتحدة واليابان، لذلك فالوضع الدولي الذي يواجه اقتصاد الصين في النصف الثاني من هذا العام لم يسمح بالتفاؤل وقد يكون التفاؤل على التصدير أكبر.

كذلك هناك مشكلتان أساسيتان ترتبطان بالأساس بالتفاوت الإنمائي بين مختلف مناطق الصين إضافة إلى المخاطر البيئية عن التقدم الاقتصادي.

أ- التفاوت الإنمائي:

فقد أدى إصدار القوانين عام ١٩٧٩م التي كان من شأنها اجتذاب وتيسير دخول الاستثمارات الأجنبية في الصين إلى إنشاء مجموعة من الشركات المختلطة الصينية الأجنبية وذلك في أربع مناطق اقتصادية تقع بالأساس على الساحل الجنوبي للصين[2].

وذلك لرؤية القيادة الصينية قدرة هذه المناطق الساحلية على تقبل الانفتاح

(١) نرمين السعدني: «الصين وعضوية منظمة التجارة العالمية... التحديات والآثار»، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٣، ٢٠٠٧م، ص ص ٢١٨-٢١٩.

(٢) هدى ميتكيس،مرجع سبق ذكره، ص ١٤٧.

والتغيير، ولعله من هذا المنطلق كان اختيار القيادة الصينية لهذه المناطق لتحقيق سياسات الإصلاح الجديدة. وذلك للحد من آثارها السلبية في حالة فشلها. يبدو أنه سرعان ما ثبت نجاح هذه التجارب التي اجتذبت أنظار العديد من المراقبين بما دفع الحكومة الصينية إلى تعميمها ومحاولة تجاوز سلبياتها[1].

ونظرة سريعة على أهم تداعيات هذه التجربة تكشف لنا ما يمكن تسميته بالتعاون الإنمائي. حيث نجم عنها تباين ملحوظ فيما يتعلق بالدخل الفردي لكل من المناطق الساحلية والداخلية حيث تشغل المناطق الساحلية موقع الصدارة على حساب المناطق الداخلية الريفية التي تضم أكبر عدد من الصينيين، على نحو ما أسلفنا، بحيث يمثل مستوى الدخل في« شنغهاي» خمسة أضعاف في «سشواق» على سبيل المثال، بل إن المناطق الساحلية ذاتها تشهد فيما بينها تباينًا في هذا الشأن حيث تتفاوت نسبة النمو من مدينة إلى أخرى وقد نتج عن هذا التفاوت تنامي ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة، وهو ما قاد الحكومة إلى فرض غرامة كبيرة على كل مزارع يرغب في العمل بالعاصمة في محاولة للحد من هذه الظاهرة.من ناحية أخرى، تبرز إحدى معضلات الانفتاح الاقتصادي في الصين من خلال تنامي بوادر صراع بين كل من الحكومة المركزية ومختلف الأقاليم التي بدأت تقطف ثمار الاستثمارات الأجنبية وذلك شكل نزاع إداري بين كل من الطرفين، وفي إطار هذا السياق ثارت الخلافات حول الضرائب المفروضة على هذه المناطق بما قاد هذه الأخيرة إلى إخفاء بعض المعلومات حول إمكانياتها الاقتصادية، بل فأخذت-في كثير من الأحيان متفردة- تبادر للحصول على الاستثمارات الخارجية متجاوزة بذلك القنوات الحكومية الرسمية وذلك تخوفًا من تحمل أعباء الانفتاح الاقتصادي لصالح الأقاليم الداخلية.

ويكفي في هذا المجال الإشارة إلى تمتع الشاطئ الساحلي من «شيرني» حتى «ليادنج» قرب الحدود الكورية بمستوى دخل مرتفع مقارنة بالمناطق الداخلية،

(١) نرمين السعدني،مرجع سبق ذكره،ص٢٢١.

حيث تشير الإحصائيات إلى تمتع حوالي ٢٠٠ مليون صيني بمستوى دخل فردي يقارب ألف دولار، في مقابل هذا يوجد أكثر من ٩٠٠ مليون صيني لا يصل مستوى دخلهم إلا إلى ١٣٧ دولار في السنة[١].

وهنا تجدر الإشارة إلى تعرض الصين في الوقت ذاته لمشكلة البطالة حيث صرح وزير العمل الصيني في ٩ مارس ٢٠٠٤م عن وصول عدد العاطلين إلى ٢٤ مليون صيني، وهو ما أعتبره مصدر إزعاج للحكومة الصينية بما يستوجب إيجاد حلول لها. وهو ما حدا بالمسئولين إلى استحداث خطة لمكافحة البطالة وذلك من خلال زيادة عدد الاستثمارات في المناطق الريفية. ولا نغفل أن الصادرات الصينية تتعرض لمشاكل عنصرية أو حمائية في الأسواق الخارجية بما يضر بمصالح مصدريها، ولهذا فإن قوانين الـ «W.T.O» تقدم حماية لمصالح الصين، ليس هذا فقط ولكن أيضًا لكي تتمكن الصادرات الصينية من الحفاظ على معدلات النمو العالية التي حظيت بها فى خلال العشرين عامًا الماضية، لابد من أن تتمكن من فتح أسواق جديدة وفرص مختلفة آمنة للتصدير[٢].

ب ـ المخاطر البيئية:

تتمثل أحد أهم المخاوف الناجمة عن الانطلاقة الصينية الاقتصادية، وخاصة في حالة تناميها في آثارها المتوقعة والتي يمكن أن تؤثر سلبًا على البيئة، وبالتالي على مختلف الأطراف التي سوف يقع عليها العبء الأكبر لهذه الكلفة فإذا كان من الممكن تقبل عواقب هذه الأخيرة إذا ما اقتصرت على الواقع الصيني، فإنه يصعب تصور هذا الأمر مع تجاوز نتائجها لتشمل مناطق أخرى.

هنا تجدر الإشارة إلى أن الحركة التصنيعية قد استخدمت كمًا هائلاً من الموارد العالمية وتتوقع في الأعوام التالية أن يتزايد استخدام الصين للطاقة حيث لا

(١) هدى ميتكيس،مرجع سبق ذكره، ص ١٤٨.

(٢) عثمان الرواف،« نظرة الغرب للصين ونظرة الصين لنفسها»،الشرق الأوسط، سبتمبر ٢٠٠١، العدد ٣١٦، ص ٣٤.

يستخدم حاليًا إلا قدر ضئيل منها. فحجم استهلاك الفرد من الطاقة في الصين في بداية التسعينيات من القرن العشرين كان يمثل ٦٠٢ كجم من البترول مقارنة بـ ٧٦٨١ كجم في الولايات المتحدة، بيد أن التصاعد المطرد للتصنيع الصيني يشير إلى إمكانية أن يشكل عبئًا مستقبليًا على إمدادات الطاقة العالمية[١].

ولعل مما يذكر أن مصدر الطاقة الأساسي في الصين يتمثل في الفحم الذي يعد من أكبر مصادر تلوث البيئة، وتبدو آثاره عبر الأمطار الحمضية التي يمكن أن تؤثر بدورها على مناطق خارج المجال الصيني مثل سيبيريا، وكوريا، بل إن البعض تصور الصين عام ٢٠١٠م كأكبر مصدر لهذه الأمطار الضارة.

وعلى صعيد آخر،يتمثل الهاجس البيئي لكل من الولايات المتحدة وأوربا فيما يمكن أن تتسب فيه الصين من تزايد في معدلات الاحتباس الحراري نتيجة احتراق الفحم وتواجد غاز ثاني أكسيد الكربون بمعدلات عاليه، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تغيرات مناخية، وارتفاع مستوى المياه في المحيطات، وبالتالي غرق بعض المناطق الساحلية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من شغل الصين للموقع الثالث من حيث حجم إنتاجها للغازات التي يمكن أن تسبب احتباسًا حراريًا،إلا أن هذه المكانة تتراجع وفقًا لمعيار نصيب كل فرد من هذه الغازات بحيث يأتي ترتيبها الواحد والخمسين بين مختلف دول العالم، حيث يرجع ذلك إلى حد كبير للعدد الهائل من السكان في الصين. وعمومًا يمكن القول أن بعض الدول الغربية تعرب عن تخوفها نتيجة إعلان الصين عدم قبولها التضحية بالتقدم الاقتصادي لصالح الحفاظ على البيئة، هذا في حين تحرص عدد من الدول الغربية على تخفيض حدة التلوث ومحاولة تجنب أسباب الاحتباس الحراري[٢].

(١) المرجع السابق،ص :٣٥.

(٢) هدى ميتكيس،مرجع سبق ذكره، ص ص:١٤٨ - ١٤٩.

ثانياً. المؤشر السياسي:

إذا انتقلنا لموضوع التطور السياسي في الصين لاحظنا أن بداياته لم تكن لتختلف عما حدث بالنسبة للتنمية الاقتصادية، وذلك من حيث قيام النخبة السياسية الصينية بالدور الأهم في إطلاقهما معًا. ومع ذلك فإن (دنج شياوينج) الذي نجح في دفع اقتصاديات السوق الرأسمالي في الصين« بفضل قيمه المواتية لهذا العمل» لم يكن ليحمل نفس القيم الملائمة لعملية التطوير السياسي أو المشجعة عليه، وإذا كان قد أظهر حماسه دومًا -وإن تم هذا بدرجات متفاوتة- لدور المبادرة الفردية في الاقتصاد، فإنه لم يكن ليقدم ذات التشجيع للحقوق الفردية في مجال العمل السياسي وهو ما أثبتته الدراسات الفاحصة لمواقفه في هذا الشأن[1].

ثلاثة أجيال متعاقبة:

يمكن القول أن هناك أجيالاً تولت حكم الصين الاشتراكية ـ ذلك البلد العملاق الذي تبلغ مساحته ٩.٦ مليون كيلو متر مربع، وهو الثالث على العالم بعد روسيا وكندا، وبلغ تعداد سكانه في عام ١٩٩٨م ملياراً وربع نسمة، ليشكل ربع سكان العالم ـ وشكلت ثلاث مراحل متميزة للاشتراكية الصينية، حيث بدأت المرحلة الأولى منذ مطلع الخمسينيات وحتى منتصف عقد السبعينيات تحت قيادة الزعيم ماوتسي تونج ورفاقه من الجيل الأول، حيث تم إرساء قواعد بناء الدولة اقتصاديًا، فزراعيًا تمكنت من تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء، بل والوصول إلى مرحلة التصدير، كما تم إرساء نهضة صناعية قوية حققت أيضًا اكتفاءً ذاتيًا للشعب الصيني في مجالات الصناعات الخفيفة والتحويلية، لكن من الناحية السياسة كانت أفكار ماو تميل إلى التشدد وانتهاج القيم الماركسية بصيغة صينية، رغم تمايزها عن الماركسية اللينينية، وعدم الانفتاح على الخارج.

(١) حنان قنديل،مرجع سبق ذكره،ص :٢٦٢.

ثـم المرحلـة الثانيـة التـي امتـدت منـذ منتصـف السـبعينيات وحتـى مطلـع التسعينيات بقيادة (دنج شياو بينج) وهى المرحلة التي شـهدت تحـولاً كبيـرًا في السياسة الصينية الداخلية والخارجية وكانت بمثابة انقلاب عـلى سياسـة ماوتسـي تونج، حيث تمكنت الصين في هذه المرحلة من ولوج حلبة المنافسة الدولية، مـع بروز قيادة جديدة مسلحة برؤية تكنوقراطية وعصرية، فبعد أن تولى« دنج» السلطة في عام ١٩٧٧م [١].

طرح برنامجاً اقتصادياً طمح من خلاله إلى تحديث الدولة صناعيًا وتكنولوجيًا وتجاريًا، وفـتح الأبـواب عـلى العـالم الخـارجي بصـناعته واسـتثماراته وتجارتـه واقتصـاد السـوق الحـرة، والعمـل عـلى إصـلاح هيكلـة الدولـة السياسـية والإيديولوجية، والتخلص من قيم« ماوتسي تونج » وتبني شـعارات تفـتح عيـون الصين صوب الثراء والمال والرأسـمالية، فانتشـرت مقـولات مثـل «مـا أروع أن تكون ثريًا وغنيًا» و «المجد لمن يصبح غنيًا»، كما عـزز« دنـج» علاقـات الصـين بأمريكا؛ حيث تم افتتاح السفارة الأمريكية لأول مرة في بكين في عام ١٩٧٨ [٢].

وقام دنج بـأول زيـارة لأمريكـا في ٢٩ فبرايـر ١٩٧٩م، حيـث أرسـى أسـس التعاون الأمريكي ـ الصيني،وفي عام ١٩٨٠م، أصدر دنـج قـانون «الاسـتثمارات المشتركة» وأنشأ اللجنة الجديدة للاستثمارات الأجنبية، وكانـت تلـك التغيـرات بداية لازدهار الصين المعاصرة؛ حيث كان يعني ذلك أنه بوسع الشركات الأجنبية أن تنشئ شركات من غيـر مشـاركة الصـين، وأنـه يمكـن بسـهولة نقـل الأمـوال والتكنولوجيـا وعقـد القـروض الأجنبيـة الحكوميـة والخاصـة، بـل إن الشـئون التجارية خرجت من سيطرة السلطة المركزية وأصبح رجـال الأعمـال الأجانـب قادرين على التفاوض مباشرة مع المصانع متجاوزين بذلك البيروقراطية والرشوة،

(١) المرجع السابق،ص: ٢٥٧.

(٢) حسن أبو طالب،مرجع سبق ذكره، ص: ٧٤.

بعد أن كانت هذه المفاوضات تمر عبر الوزارات في بكين سابقًا[١].

والمرحلة الثالثة والتي بدأت مع «زيمن» في بداية التسعينيات من القرن الماضي وانتهت مع مؤتمر الحزب السادس عشر فهي مرحلة دخول الاقتصاد الصيني عصر التكنولوجيا العالية، وفرضت الصين نفسها في الأسواق العالمية كمنافس يزاحم الولايات المتحدة واليابان حتى داخل السوق الأمريكية نفسها، وأضحت أكبر قوة إقليمية في آسيا، وقد انتهج «زيمن» نفس سياسات« شياو بينج » الإصلاحية والانفتاح على العالم الخارجي.

ومن أهم إنجازات «زيمن»، إعادة التلاحم بين قطاعات المجتمع الداخلي بين كوادر الحزب والتكنوقراط، بين المثقفين والجماهير، وبين كوادر الجيش وكوادر التكنولوجيا، كما أنه أعاد تطبيع علاقات الصين مع الولايات المتحدة وأوربا، وكذلك مع اليابان وكوريا وهو ما ساهم في تنمية الصين من خلال تدفق الاستثمارات الأجنبية عليها.

ملامح التغيير:

لقد شهد المؤتمر السادس عشر للحزب بعض التغيرات المهمة، ولكن لا يمكن وصفها بالجذرية، والتي يمكن أن تصل إلى مستوى الانقلاب لكنها تعد خطوات ضرورية باتجاه المزيد من الإصلاح والتطوير[٢]. وتمثلت أهم ملامح التغيير في:

١- **الانتقال السلمي للسلطة:** لأول مرة في تاريخ الصين الاشتراكي يحدث انتقال سلمي للسلطة دون صراع، حيث تنازل« زيمن» بإرادته عن السلطة لصالح« جنتاو»، فقد تم تنحية كل من بلغ السبعين عامًا، ليتولى جيل جديد من الشباب ، لا

(١) أحمد سيد أحمد: «الصين بين التحولات الداخلية والانفتاح على الخارج»، الديمقراطية. ص: ٢٤٥-٢٤٦.

(٢) المرجع السابق ،ص ص: ٢٤٦ – ٢٤٧.

يتعدى أعماره غالبًا الستين، بقيادة نائب الرئيس الصيني جنتاو، الذي أصبح نائباً لرئيس الجمهورية ونائبًا لرئيس اللجنة العسكرية وأمينًا عامًا للحزب الشيوعي الصيني خلفًا لزيمن؛ حيث أضحى ترتيبه الأول في هذه اللجنة المكونة من تسعة أعضاء بعد أن كانت سبعة فقط، هى التي تقود الحزب، جميعهم جدد في هذه اللجنة وإن كانوا أعضاء قياديين في اللجنة المركزية للحزب وتولوا مناصب عديدة قبل ذلك.

٢-**نظرية التمثيل الثلاثي**: كان قرار إدخال عناصر رأسمالية جديدة إلى الحزب الشيوعي الصيني، في الحقيقة ثمرة لسياسة الإصلاح والانفتاح التي قادها زعيم الحزب الشيوعي الأسبق« دنج شياو بينج»، والتي أطاحت بأنصار الزعيم ماوتسي تونج، وبالمقربين منه من زعماء السلطة السياسية، حيث أسست لمفاهيم وقيم رأسمالية جديدة لم تكن سائدة في مجتمع الصين في حقبة الزعيم «ماوتسي تونج»، والقرار في الحقيقة انعكاس لواقع الحياة في الصين بعد ٢٠ عامًا من الانفتاح على العالم الخارجي وتبني سياسات السوق. [١].

وقد نجح الرئيس الصينى السابق« زيمن» في أن يعدل من دستور الحزب، والنظرية الماركسية من خلال نظريته «التمثيل الثلاثي»، فبدلاً من كونه حزبًا ثوريًا للعمال والفلاحين، فهو يمثل إلى جانب هؤلاء البيروقراطية الصينية الكبيرة والطبقة الوسطى والأغنياء الجدد.

٣-**الفصل بين رئاسة الحزب ورئاسة اللجنة العسكرية**: حيث سيستمر الرئيس« زيمن»، في رئاسته للجنة العسكرية، ورغم استياء البعض من هذا القرار واعتباره حيلة حزبية لاستمرار «جيانج زيمن» في الحكم وسيطرته من وراء الكواليس إلا أن البعض الآخر يرى أن استمراره في رئاسة اللجنة العسكرية يأتي

(١)عاطف الحلوانى ،« دبلوماسية الصين الجديدة »،قراءات استراتيجية ،المجلد الثامن ،العدد الخامس ،مايو ٢٠٠٥م، متاح على: www.ahram .org .eg

لاستكمال مشواره الذي بدأه منذ ١٣ عاماً بتطهير وتحجيم المؤسسة العسكرية وتصفية نفوذها التجاري الضخم فقد استنزفت كثير من الشركات التجارية المملوكة للجيش موارد الدولة.

والمرحلة الرابعة، هى التي تبدأ مع تولي الجيل الرابع بقيادة «هوجنيتاو» ليقود الصين في ظل متغيرات عالمية عديدة اقتصادية وسياسية وحضارية عديدة، والاستعداد لدخول مرحلة الدولة العظمى الكبرى خلال السنوات العشر القادمة[١].

الاتجاه إلى الإصلاحات:

منذ اعتصامات« تيان آن مين» في عام ١٩٨٩م في الصين، فقد أدى إلى التحرر الجزئي وخصوصًا في نطاق الحريات الشخصية الكبرى[٢]وتنوع المصالح البيروقراطية والإقليمية والقطاعية، بشكل يدعو للسخرية إلى مؤسسات «مشوهة» وغير فعالة ـ خاصة على المستويات البلدية والمحلية ـ وتطور اقتصادي أدى إلى الاضطراب الاجتماعي وزيادة الظلم وتفشي الفساد[٣]وقد اتجهت الصين إلى الإصلاحات القانونية وبداية الانتخابات في المقاطعات المحلية واتساع نطاق الحريات الشخصية وظهور استقلال تشريعي محدود لمجلس الشعب الوطني NPC وتطوير نوع من «ديمقراطية الحزب الداخلية» ضمن حزب الصين الشيوعي CCP، غير أن هذه التطورات الواعدة قد واجهت بالفعل عوائق خطيرة، ففي حالة الإصلاحات القانونية على سبيل المثال أعطى «قانون التقاضي الإداري» المواطنين الصينيين مسارًا قانونيًا للاحتجاج على إساءة استخدام سلطة الدولة،

(١) حنان قنديل، مرجع سبق ذكره، ص :٢٦٦.

(٢) توماس كاروزيرس Thomas Caroth، «نهاية نموذج التحول،»جريدة الديمقراطية، يناير ٢٠٠٢م، ص: ٥-٢١.

(٣) مينكسين بي Minxin Pei ،«نحو تحول الصين: حدود الاستبداد التنموي»، شئون الأوسط،العدد١٢٣، ٢٠٠٦م.ص٢٢.

ومن ثم نتج عنه زيادة كبيرة في القضايا الجديدة ضد الحكومة[(١)].

وركزت معظم القضايا على حقوق الملكية الخاصة وتنفيذ العقود خصوصًا مصادرة الممتلكات من قبل وكلاء الحكومة؛ وتطلع المستثمرون الأجانب إلى نظام قانوني يتمتع بكم أكبر من الشفافية وأقل تعسفًا من أجل خلق بيئة آمنة للمزيد من الاستثمار، وقد ظهر مجتمع صغير- ولكن متنامي- من النشطاء القانونيين خلال السنوات الماضية في هذا المجال، غير أنه يوجد نوع من التناقض هنا بما أن حزب الصين الشيوعي CCP يحتفظ باحتكار الحزب السياسي وهذا النوع من الاحتكار يضع الحزب بشكل فعال «فوق القانون»، وفي الحقيقة أسست الصين «نظام القانون» أكثر منه «حكم القانون»، وقد زاد ذلك من غياب استقلال القضاء نتيجة لكبح جماح التطورات في المجال القانوني.

إن البدء في انتخاب المحليات أشارت إلى أهم وعد وهو نوع من التدرج ـ كما حدث على الساحة الاقتصادية ـ مع وجود تجارب على هذا المستوى والتي تؤدي ببطء للانتخابات مباشرة على مستويات عليا تالية في التسلسل الإداري. فقد طلب القانون العضوي بلجان سكان القرى في جمهورية الصين الشعبية في نوفمبر ١٩٩٠م من كافة القرى أن تقوم بإجراء انتخابات مباشرة كل ثلاثة أعوام من أجل انتخابات لجنة جديدة للقرية تتمتع بالسلطة على الأراضي وحقوق الملكية. وقد تم إجراء أول انتخابات بالقرى بعد عامين من تفكك نظام الأفكار الجماعية، صوت أكثر من ٨٠٪ من قرى الصين إلى رؤساء القرى ومجالس القرى ونسبتهم توازي نصف سكان الصين تقريبًا[(٢)].

على الرغم من أن هذا الإصلاح قد أدى بكل تأكيد إلى مستوى متزايد من الوعي

(١) إيان جونسون Ian john son، «ثلاث قصص تغيير في الصين الحديثة»، السياسة الدولية، العدد١٥٩، ٢٠٠٤م.

(٢) الاقتصادى، «أمور جديدة في حزم متناهية الصغر»، ٢٣ مارس ٢٠٠٦م.

http://www.economist.com
http://news.bbc.couk/2/hi/asia-Pacificl

السياسي والنشاط في ريف الصين إلا إنه يوجد بعض الأسئلة التي تدور حول ما قد يحدث إذا ما نجحت انتخابات القرى المباشرة بالفعل في زيادة نسبة التمثيل أو التحسين من الحكم المحلي. وفي كثير من الحالات ظهرت السلطات التقليدية القائمة على المجموعات الخططية بينما في حالات أخرى استطاع مسئولو الحزب الشيوعي التأكيد على السيطرة على الأمر الواقع عند هذا المستوى والحفاظ عليه. حشدت عمليات الاعتقال الأخيرة لسكان القرى والمستشارين القانونيين التابعين للجنة قرية «تايشي» وإساءة معاملة الشرطة لهم اهتمامًا واسعًا. خصوصًا بعد غلق منتدى شعبي على الإنترنت تناول الموضوع بالإضافة إلى القبض على المحامي الذي كان يساند سكان القرى في هذه القضية.

كما هو الحال مع الإصلاحات والتطورات القانونية في مجلس الشعب الوطني وكما هو مشار أعلاه يصطدم التحرر السياسي بشكل حتمي في الجدار الصلب «للأربعة مبادئ الكاردنيالية» (شعار يميز احتكار حزب الصين الشيوعي CCP للسلطة السياسية)[1].

الصعوبات أمام الإصلاح السياسي:

رغم الإنجازات التي تحققت إلا أن هناك تحديات ومصاعب كبيرة تواجه القيادة الصينية الجديدة وينبغي التعامل معها بجدية وإيجاد حلول جذرية لها:

١- مشكلة الريف الصيني: فالدخل لدى الفلاحين وبعض السكان في المدن والقرى يزداد على نحو بطيء، فالريف الصيني اليوم يواجه أزمة حقيقية، فحجم الأموال المتبقية للفلاحين بعد أن يدفعوا الضرائب والرسوم المحلية لا تكفي لشراء البذور والأسمدة لموسم الزراعة القادم، حيث تضاءلت دخول المزاعين، فيما ارتفعت بشكل كبير تكاليف الإنتاج، كما أن البنية التحتية في الريف في حالة

(١) «عمق ديمقراطية القرى في الصين»، جريدة تيم لورد«**Time Lured**» نقلا عن أخبار البي بي سي،العدد١٣٣٦، ١٠ أكتوبر ٢٠٠٥م.

يرثى لها، فيما تنعدم الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية. وإذا كان ٨٥٪ في الريف يدخلون المدارس. فإن نفس النسبة تترك المدرسة وتتسرب منها خلال السنوات التسع الأولى للمدرسة. ويضاعف من حجم مشكلة الريف الصيني، اعتماد الدولة بشكل كبير عليه، فالفلاحون الصينيون يقدمون تقريبًا ضرائب تعادل ثلاثة أضعاف ما يقدمه الأشخاص في المدن الكبرى، في المقابل فإن حجم الأموال التي تخصصها الحكومة المركزية للريف لا تصل إليه بالشكل الأمثل نتيجة لسوء الإدارة وفساد كثير من القيادات المحلية، وتزداد الأزمة حدة في الريف، خاصة إذا عرفنا أن الصين بها أكثر من ٩٠٠ مليون فلاح، ويزداد هذا العدد سنويًا بنحو ١١ مليونًا، ورغم أن القوة العاملة الريفية تتجاوز ٤٥٠ مليوناً، إلا أن ما يحتاجه الريف فعليًا لسد حاجات العمل فيه هو ١٠٠ مليون فقط، كما أنه إذا لم تتحسن أحوال الريف المعيشية، فقد يتسبب ذلك في هجرة واسعة لجيوش من العاملين من القرى إلى المدن، واليوم هناك أكثر من ٨ ملايين فلاح صيني ينتقلون للمدن سنويًا، وبالتالي يشكل الوضع في الريف تحدياً حقيقياً أمام القيادة الجديدة[١].

٢- البطالة: فالعاملون يزداد عددهم، وقد سجلت معدلات البطالة ارتفاعًا كبيرًا وصل إلى ١٥٪ في المتوسط ببعض مناطق البلاد، ويعني ذلك وجود ١٥٠ مليون عاطل، وقد ارتبطت البطالة بعملية الإصلاح الاقتصادي الذي ترتب عليه إغلاق المصانع الخاسرة، وهناك طبقات وشرائح عديدة من الصينيين يشكون من صعوبات جمة في مستوى المعيشة، وهناك خلل في توزيع الدخل بين فئات المجتمع مما ضاعف من الآثار الاجتماعية للبطالة.

وقد تم تخفيض عدد العاملين في القطاع العام في المدن بنسبة ٣٠٪ أي ما يعادل ٢٤ مليون عامل وما سمح بتحقيق هذا الانخفاض هو بيع عشرات آلاف من

(١) فارس بريزات،مرجع سبق ذكره، ص: ٥٩.

المؤسسات العامة الصغيرة والمتوسطة الحجم، بينما اكتفت مؤسسات عامة أخرى بتخفيض عدد موظفيها، فقد سرّحت مؤسسة السكك الحديدية التي تملكها الدولة وحدها أربعة ملايين عامل بينما سرّحت أكبر شركة نفط في الصين ٦٦٠ ألف عامل، إضافة لذلك قامت أربعة بنوك عامة بتسريح ٢٥٠ ألف موظف منذ عام ١٩٩٧م [١]، وبالتالي ما لم تقم القيادة الجديدة باحتواء هذه النسب العالية للبطالة، فإنها ستزداد، وسيكون لها العديد من الآثار السياسية السلبية التي قد تشكل تحديًا حقيقيًا للسلطة المركزية في بكين، خاصة مع استمرار نهج الدولة في الإصلاح الاقتصادي وإعطاء دور كبير للقطاع الخاص، وإذا كانت المظاهرات لا تندلع بسبب غياب الحريات السياسية نتيجة لسياسة القمع والسيطرة القوية، فإن عدم وجود فرص عمل أمام الشباب ووجودهم في الشارع قد يكون دافعًا قويًا لاندلاع هذه المظاهرات.

٣- المشكلات المتعلقة بالتنمية، فهناك اختلاف واضح بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، وكذلك بين مناطق الصين المختلفة، فكما يقول «جيانج زيمن» نفسه إن الهياكل الاقتصادية غير منطقية، مثلما يتضح في التشكيل الصناعي غير العقلاني وعملية التنمية المتضاربة والمتنافرة بين مناطق البلاد، والمستوى المتدني من الحضر، وتكنولوجيا الإنتاج الزراعية والصناعية المتأخرة وتدني الكفاءة العامة للاقتصاد القومي، وبالتالي فإن هذا يتطلب كما يقول (زيمن) إعادة الهيكلة الزراعية والهيكل الاقتصادي للمناطق الريفية والإسراع بإعادة التنظيم الصناعي وتكريس الجهود لتطوير تجارة الخدمات وتطبيق استراتيجية تنمية على نطاق واسع لغرب الصين [٢]. وكل هذا من خلال إعادة إصلاح العلاقة بين الإصلاح والتنمية والاستقرار،كما أن نظام اقتصاد السوق يحتاج إلى مزيد من العلاج والتعديل،وهناك مشاكل تتعلق بالأمن الاجتماعي في كثير من

(١)عبد القادر فهمي،مرجع سبق ذكره، ص ١٦٦.

(٢) محمد سعد أبو عامود،مرجع سبق ذكره، ص٤٥.

المناطق،وأسلوب العمل لدى بعض الكوادر القيادية الحزبية والمتمثل في الشكلية والبيروقراطية والإسراف والتبذير ما زال في غاية الخطورة.

٤- انتشار ظاهرة الفساد بشكل كبير، دعا رئيس الوزراء« تشو رونجي» إلى شن هجوم قاس على كثير من المسئولين الصينيين واتهامهم بالفساد وتبديد المال العام، وقال في أحد الاجتماعات الرسمية، «إن الوضع الاقتصادي والمتناقضات الاجتماعية تتزايد حدة وتميل إلى الانفجار، فقد عجز الحزب عن السيطرة على الفساد». كما أن أسلوب الحزب في القيادة والحكم ما يزال غير متطابق تمامًا مع متطلبات الوضع الجديد، وبعض المنظمات الحزبية تتسم بالضعف في أدائها. وظاهرة الفساد السياسي ترتبط في النظم الاشتراكية بشكل كبير بالقطاع العام وطبقة البيروقراطية المسيطرة على الحزب ومناصب الدولة التي غالبًا ما تسيء استخدام سلطاتها وصلاحياتها في تبديد المال العام، لكن مع تحول الصين تدريجيًا إلى اقتصاد السوق، فإن أشكال الفساد تطورت ولم تعد مقتصرة فقط على البيروقراطية، بل أنها شملت حصول رجال أعمال أو طبقة البرجوازية الصغيرة على قروض كبيرة من البنوك دون ضمانات حقيقية.

٥- مشكلات التطور السياسي، فالفترة الماضية في تاريخ الصين، وخاصة في عهد ماوتسي تونج، أعلنت عن مبدأ الاستقرار السياسي على حساب الانفتاح والتغيير، وهذا ما حدث مع مظاهرات الطلبة في عام ١٩٨٩م في ميدان «تيان أن مين»، حيث تم قمع تلك المظاهرات بالدبابات، ولاشك أن النظم السياسية الاشتراكية القائمة على حزب سياسي واحد وترفض التعددية السياسية والمشاركة السياسية الفعالة، غالبًا ما تلجأ لأدوات القمع والقهر المسيطرة عليها لقمع أية معارضة لها، بخلاف الحال في النظم الديمقراطية حيث قنوات المشاركة السياسية والتعبير عن الرأي موجودة، بحيث تصبح المظاهرات وسيلة احتجاج سلمية للتعبير عن مطالب الأفراد دون أن تأخذ طابعًا عنيفًا [1].

(١) حنان قنديل ،مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٤.

وربما يكون مبدأ الاستقرار السياسي صائبًا وملائمًا في الفترة السابقة من تاريخ الصين. يفرضه هذا العدد الكبير من السكان، الذي لا يمكن السيطرة على أي انقلاب فيه، لكنه مع التغييرات والتحولات الجديدة التي يشهدها المجتمع الصيني، فإن التطور السياسي أضحى قضية بالغة الأهمية مع دخول عناصر رأسمالية جديدة تؤمن بالفكر الليبرالي، وتطالب بمزيد من الديمقراطية والانفتاح والحرية والتعددية السياسية، ومن ناحية أخرى تتزايد ضغوط الغرب خاصة من جانب الولايات المتحدة التي ترغب في رؤية حدوث تحول سياسي في الصين على غرار ما حدث في الاتحاد السوفيتي السابق، بما يؤدي في النهاية إلى تخلي الصين عن عقيدتها الاشتراكية، وتحويلها باتجاه العقيدة الليبرالية الغربية.لكن رغم وجود إشارات من القيادة الجديدة عن الرغبة في تحقيق الانفتاح السياسي من الصعب حدوث تغييرات جذرية سياسية في الصين، فما تزال مبادئ «ماوتسي تونج» «ودينج شياو بينج» هى الحاكمة في الفلسفة الصينية، وهذا ما أوضحه الرئيس جاينج في تقريره المقدم للحزب الشيوعي.وبالرغم من أن (زيمن)دعا إلى تطوير الحزب الشيوعي لمواكبة التغيرات الجديدة وإصلاح المؤسسات السياسية وتطوير الديموقراطية، إلا أنه دعا إلى الحفاظ على السيطرة المطلقة للحزب الشيوعي على القوات المسلحة ودوره القيادي في البلاد، وشدد على أن الصين لن تطبق ديموقراطية التعددية الحزبية على النمط الغربي ولن تتخلى عن تأييدها التقليدي للعمال والفلاحين.

٦-تدهور أوضاع حقوق الإنسان في الصين خاصة بعد أحداث الميدان السماوي (تيان أن مين) فسجلها في مجال حقوق الإنسان ما يزال متردیًا، وقد نشرت منظمات حقوق الإنسان خاصة «منظمة العفو الدولية» ومنظمة «هيومان رايتس ووتش» تقارير عديدة تندد فيها بانتهاكات حقوق الإنسان في الصين، خاصة بالنسبة لقمع وتعذيب واعتقال المعارضين السياسيين. كما أن أوضاع القوميات داخلها والتي تبلغ (٥٦) قومية تعاني من أوضاع تمييز، فهذه القوميات

تشعر بالظلم لأنها لا تعامل على قدم المساواة مع قومية «هان» الكبرى التي تشكل الغالبية العظمة من سكان الصين. وفي الحقيقة فإن الصين رفضت هذه التقارير واعتبرتها تدخلاً في شئونها الداخلية وشكلاً من أشكال التوظيف السياسي للضغط عليها، خاصة أن الولايات المتحدة ظلت لفترة كبيرة ترفض انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية بدعوى انتهاكات حقوق الإنسان فيها، ولا شك أن القيادة الجديدة مطالبة بتحسين أوضاع حقوق الإنسان، خاصة أمام الغرب لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وإعطاء الانطباع باستقرار الأوضاع السياسية في الصين [1].

٧- قضية تايوان، وتحدي استكمال الوحدة الوطنية، فتايوان شكّلت الجرح الأكبر في حياة الصينيين شعبًا وحكومةً، ورغم تطبيع العلاقات بين أمريكا والصين، إلا أن الموقف الأمريكي المؤيد(لتايوان) ظل كما هو «حيث استخدمت واشنطن تلك القضية ورقة للضغط بها على الحكومة الصينية وقتما تريد» ولذا فإنها تؤيد انفصال تايوان عن الصين بل وتشجع قادتها علنًا على التمرد. في حين أن القيادة الصينية ظلت دائمًا ترفع شعار «دولة واحدة ونظامان» أي عودة تايوان إلى الوطن الأم مع الاحتفاظ بنظامها الداخلي كما هو، كما حدث في حالة (هونج كونج)، وعلى الرغم من محاولات الحكومة المركزية في بكين للتقارب مع النظام اللدود في تايوان، فإنها لم تفلح، لأن الرئيس التايواني «تشينشووى بيان» معروف بعداوته الشديدة لنظام بكين ،وبسعيه المستمر لتكريس الانفصال.

وفى هذا السياق نجد أن:

نجد أن هناك تيارين يقودان العمل السياسي في الصين، الأول هو التيار المحافظ وهو التيار المهيمن الذي يؤمن زعماؤه بالإصلاح الاقتصادي لتقدم الصين، ولكنه يشترط أن يكون إصلاحًا تدريجيًا للحيلولة دون حدوث

(١) مارك ترامبول،«العجز التجاري مع الصين يثير مخاوف الأمريكيين»،في كريستان سانيس مونيتور،العدد١٣٣٢، ٢٠٠٦، ص: ٣١-٣٣.

اضطرابات اجتماعية وعدم استقرار، وقاد هذا التيار (جيانج زيمن) نفسه، وهناك تيار الإصلاحيين الليبراليين، وهو ليس بنفس قوة التيار الأول، ويتكون من القيادات التي تعلمت في الخارج وشغلت مناصب قيادية وحققت مكاسب مالية ضخمة، ويرغب هؤلاء في الإسراع في عجلة الإصلاح الاقتصادي، المتزامن مع إصلاح سياسي يحقق مشاركة أكبر للمواطنين في العملية السياسية،وبالتالي من المتوقع أن يسير «جنتاو» على نفس سياسة «زيمن»الإصلاحية، دون أن يحدث انقلاب حقيقي أو تغير جذري، فلقد تعهد «جنتاو» فور توليه قيادة الحزب الشيوعي بالالتزام بأيديولوجية الحزب المرشدة بدءًا بالماركسية اللينينية ومرورًا بأفكار (ماوتسي تونج) و(دنج شياو بينج)، وانتهاء بنظرية التمثيل الثلاثي التي تسمح بدخول العمال والفلاحين والرأسماليين إلى البرلمان الصيني، وبأن يتوحدوا مع الشعب الصيني بمختلف قومياته في بناء المجتمع الرغد وتطوير النظرية الاشتراكية ذات الخصائص الصينية[١].

كما أنه من الصعب في دولة مثل الصين يتجاوز تعداد سكانها المليار نسمة أن تلجأ قيادتها إلى تغيرات جذرية، ربما تكون غير مضمونة العواقب، وتؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار يصعب السيطرة عليها وخاصة إذا ما أتيح هامش كبير من الحرية السياسية ورغم الخطوات المتسارعة في مجال الإصلاح الاقتصادي والتوجه نحو الرأسمالية والانفتاح على الخارج، إلا أن الجانب السياسي يسير وفق سياسة الإصلاح التدريجي والمسيطر عليه،وما يدعم هذا التوجه أن (هوجنتاو) يتسم بالحذر رغم توجهه الليبرالي الذي كان يمثله الرئيس (شياوبنج) والذي نحى عن منصبه عام ١٩٨٩م، بعد أحداث« تيان أن مين» حيث أن (شياو بنج) هو الذي اكتشف (جنتاو) وضمه لعضوية اللجنة المركزية، وعينه مسئولاً لإقليم (جوى جوه)

وأصبح آنذاك ملاذًا لأنصار التحرر العسكري، لكنه انقلب عليهم بعد عام ١٩٨٩م

(١) وليد سليم عبد الحى،مرجع سبق ذكره،ص٣٢.

خاصة عندما تولى إدارة إقليم التبت في عام ١٩٨٨م، وكان أول حاكم غير عسكري للإقليم، وقد اتخذ مواقف متشددة إزاء مطالب سكان الإقليم وقام بقمع المظاهرات التي وقعت فيه وفرض الأحكام العرفية، كما أنه ألقى بيانًا متشددًا بعد تعرض السفارة الصينية في« بلجراد» للقصف من جانب قوات شمال الاطلنطي عام ١٩٩٩م.

إضافة لذلك، فإنه كان حذرًا للغاية ومنضبطاً طوال مسيرته السياسية وأنه يسير على خطوات سابقيه، ولا يطرح المبادرات الشخصية بل يتجنبها لعدم إثارة الجدل، ورغم أن له الخلفية السياسية المطلوبة، إلا أن أحدًا لا يعرف كثيرًا عن أفكاره حول مستقبل الصين[١].

ثالثاً- المؤشر العسكري:

حرصت الصين على استخدام ناتج الانطلاقة الاقتصادية في دعم وتحويل المجال العسكري وبناء ترسانة عسكرية قوية تضمن للصين مكانتها كقوة عظمى -وذلك على عكس اتجاه عدد من الدول الأخرى إلى التقليل من ميزانياتها العسكرية- ومن هذا المنطلق كان حرص جيش التحرير الشعبي الصيني على الحصول على طائرات حربية مقاتلة إضافة إلى معدات عسكرية أخرى من الاتحاد السوفيتي السابق.

هنا تجدر الإشارة إلى أن الميزانية الرسمية المعلنة الخاصة بالتسلح في الصين لا تعكس واقعها الحقيقي حيث لا تتضمن الإمدادات العسكرية كما تغفل المبالغ المخصصة للأبحاث العسكرية إذ انه وفقًا للإحصائيات الرسمية، فإن هذه الميزانية تضاعفت في الفترة من عام ١٩٨٠م إلى منتصف التسعينيات من القرن العشرين لتصل إلى ٧.٥ بليون دولار، ثم بلغت عام ٢٠٠٠م ١٨ بليون دولار وهو ما يجعلها بين مصاف أعلى ميزانيات الإنفاق العسكري في العالم[٢].هذا، ويمكن

(١) أحمد سيد أحمد: مرجع سبق ذكره، ص ص: ٢٤٨-٢٤٩.

(٢) هدى ميتكيس: مرجع سبق ذكره، ص: ١٥٠.

إرجاع رغبة الصين في تدعيم قدراتها العسكرية إلى هدف تأكيد نفوذها خارج حدودها حيث بادرت بالفعل إلى اتخاذ بعض المواقف العدوانية بشأن عدد من القضايا الحدودية مع جيرانها. ومن هذا المنطلق لجأت الصين إلى التعاون العسكري مع روسيا حيث حرصت على شراء صواريخ روسية مماثلة لصواريخ باتريوت الأمريكية، إضافة إلى طائرات مقاتلة روسية، بل ويرى البعض إمكانية امتداد التعاون الصيني الروسي لتصنيع طائرات حربية في مقاطعة جيزو الصينية واستمراريتها مع كل من باكستان، وإيران لتدعيم قواتها الجوية وتدريب طياريها،وعلى صعيد آخر، حرصت الصين على تنمية أسطولها البحري بحيث يشمل حاملات للطائرات، إضافة إلى سفن عسكرية Mangwer ، ومدمرات Lubu ، وهو ما أثار مخاوف العديد من الدول المجاورة، كما لجأت الصين إلى الاتفاق مع بورما لاستخدام جزيرتين في المحيط الهندي كقواعد بحرية ونقاط مراقبة.

وعلى هذا النحو، يمكن القول إن الإنفاق العسكري في الصين بمعدله الحالي الذي وصل إلى ٤٪ من إجمالي الناتج القومي- مقارنه بمثيله في الولايات المتحدة الأمريكية- يثير مخاوف دول المنطقة برغم التدني النسبي للمستوى التكنولوجي في هذا المجال،وعلى صعيد آخر تسهم الصين في مجال بيع التكنولوجيا للسلاح لباكستان خاصة مجموعة من الصواريخ م١١ (M11)، القادرة على حمل رؤوس نووية لمسافة ٣٠٠ كم، بما يمكن أن يضاعف من مخاطر الحرب على الحدود الهندية الباكستانية. كما ساعدت الصين كل من الجزائر وإيران في مجال الطاقة النووية وإن اعتبرت الصين مقارنة بكل من الولايات المتحدة، وفرنسا واليابان، وروسيا أقل انخراطًا في مجال بيع الأسلحة[1]. ويتخوف الكثيرون من تنامي القدرة العسكرية الصينية لما يمكن أن يتسبب فيه من إذكاء حدة الصراع في

(١) المرجع السابق،ص ص:١٥٣-١٥٤.

المنطقة، إلا إنه تجدر الإشارة إلى صعوبة تخلي أي حكومة صينية عن مطالبها الإقليمية وخاصة في تايوان وبحر الصين الجنوبي أو هونج كونج باعتباره مطلبًا قوميًا يصعب التخلي عنه، هذا بالإضافة إلى العلاقات التاريخية التي ربطت الصين بهذه المناطق قبل أن تفقدها خلال قرن ونصف مضي،ومن جانبها تستمر الصين نحو مساعيها لبناء أسطول قوي يمكنه من القيام بدور عالمي خاصة وأن الصين تسعى إلى ملء الفراغ القائم في المحيط الهادي مع رغبتها في توسع مصالحها في المنطقة خاصة مع تراجع دور روسيا والولايات المتحدة فيها.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن معاناة الصين لفترة طويلة من الإحساس بعدم الأمن كان وراء سعيها لإرساء دعائم أسطول قوي، وإن لجأت الحكومة الصينية إلى تقليل حجم الجيش بحوالي ثلاثة مليون شخص وذلك لزيادة فاعلية الإنفاق العسكري وتوجيهه نحو التدريب والمعدات ولعل مما يذكر أنه برغم تناقص عدد أفراد هذا الجيش، إلا أنه يظل عشرة أضعاف مثيله في اليابان،وقد بذلت الصين جهوداً كبيرة لتحديث قواتها المسلحة ومر ذلك عبر ثلاث مراحل الأولى من عام ١٩٩٢م وحتى ١٩٩٦م وتمثل مرحلة تأسيس التحديث ،ثم وضع أسس التحديث المتقدم فى عام ١٩٩٨م وحتى عام ٢٠٠١م ،أما المرحلة الحالية فتشهد ثمار أسس التحديث فى بعض المجالات النوعية مثل يناء القدرات على رد الفعل السريع ،والمساندة البحرية والجوية للصواريخ البالستية يعيدة المدى .وغزو الفضاء ، وعمليات الاتصال ،ونظم الأوامر والتعليمات ،وتستند عملية رفع القدرات العسكرية للصين على مجموعة من الأسس تتمثل فى معدل سنوى للنمو الاقتصادى يتراوح ما بين ٦٪و٨٪ وهو ما يؤدى غلى زيادة الناتج القومى الإجمالى إلى ٤ تريليون دولار عام ٢٠١٠م،ورفع زيادة فى جوانب الكمية والكيفية للسياسة العامة والتكنولوجية على مستوى البناء والأفراد،وهو الأمر الذى أدى إلى تكوين ما يقرب من ٣٠مليون فنى متخصص فى عقد التسعينات .[1].

(١) المرجع السابق،ص١٥٥.

الصعوبات التي تواجه الصعود العسكري:

أسهم تسارع الصعود الصيني بصفة عامة، وعلى الصعيد العسكري بصفة خاصة إلى إذكاء حدة التخوف من النوايا والتطلعات الصينية خاصة وأن العالم قد عانى في فترات سابقة من جراء صعود بعض القوى، حيث أدى صعود الولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن الماضي إلى إثارة مخاوف دول أمريكا اللاتينية. وعلى نفس الصعيد، تبدي عدد من الدول تخوفها من خطورة إحساس بعض القوى الصاعدة بعدم الأمان أو من إمكانية تحولها إلى نظم ديكتاتورية. بيد أن استرجاع الصين لقدراتها العسكرية عبر انطلاقتها الصناعية جعلها تعيد النظر في هذه الأوضاع في سبيل تصحيحها. ولعل مما يذكر أن سعى دينج شياوبنج نحو مزيد من القوة والتحديث دون قلب موازين القوى يشابه موقف بسمارك في ألمانيا قبل عام ١٨٩٠م، وأن تخوف الغرب من لجوء القيادة الصينية الحالية إلى إذكاء الروح القومية في الصين يتشابه مع ما قام به وليم الثاني قبل الحرب العالمية الأولى، ثم هتلر إبان الحرب العالمية الثانية [١].



(١) المرجع السابق، ص١٥٧.



المبحث الثالث

السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط

إن سياسة الصين تجاه الشرق الأوسط تمر بتحول كبير، حيث تعتبر بكين أن المنطقة ليست ببعيدة عن مجال الاستثمارات الكبيرة، ولذلك فإن إقامة العلاقات الدبلوماسية مع المنطقة بما فيها العالم العربي ابتداء بالعلاقات مع مصر في عام ١٩٥٦ [١] وانتهاء بتبادل السفراء مع المملكة العربية السعودية عام ١٩٩٠م تكون وزارة الخارجية الصينية أكملت مهمتها في إقامة علاقات مع كل بلد عربي الى جانب الدول الغير عربية بالمنطقة وفيما يلي أمثلة لأبرز العلاقات الصينية بدول الشرق الأوسط [٢].

١- العلاقات الصينية الإيرانية:

رغم أن العلاقات السياسية بين الصين وإيران لم تكن في أفضل حالاتها لأسباب معينة إلا أن أهمية إيران في الحسابات الدبلوماسية الصينية لم تكن غائبة أبدًا. ومنذ بداية السبعينيات

(١) روبرت ميريديت، «الصين والصعود المذهل الفيل والتنين»، (مترجم) شوقي جلال، دار المعارف، يناير ٢٠٠٩م، ص ص: ١٣-٢٥.

(٢) كير لدنغ لي: «بكين وسياسة الشرق الأوسط في فترة ما بعد الحرب الباردة»، قضايا ودراسات، آب/ أغسطس ١٩٩٤، ص: ٦٩-٩٤.

عندما كانت إيران تحت حكم الشاه الموالي لأمريكا، وكانت الصين تحت تأثير تهديد الاتحاد السوفيتي السابق، شكلت إيران إحدى نقاط الارتباط المهمة في إستراتيجية الدفاع الصينية.

إن الموقع الاستراتيجي لإيران لم يفقد أهميته أبدًا، فالشرق الأوسط هو في نظر الصين امتداد لمحيطها الجغرافي، بينما إيران هو أول بلد في الشرق الأوسط يحد الصين برًا. وإيران تعتبر موقعاً مهماً على طريق الحرير القديم الذي يربط الصين والشرق الأوسط وأوربا، والذي أظهرت إيران والصين ودول أخرى مؤخرًا، اهتمامًا كبيراً بإعادة الحياة إليه ويقترح خبراء الطاقة أيضًا مد خط أنابيب من إيران إلى الصين عبر آسيا الوسطى، ومع أن هذا الاقتراح لا يزال بعيدًا عن الواقع غير أن هذا الاحتمال لا يمكن إهماله.

إن الإستراتيجية- هى المحيط الكبير- تذهب إلى أبعد من المدى الجغرافي، فهى إستراتيجية تنامي طلب الصين للنفط ،فتزداد تجارة النفط مع إيران فى أهمية توفير الطاقة، وحتى النمو الاقتصادي لحماية الأمن الوطني للصين بما فيه التدفق الدائم للنفط، وإيران هى المصدر المهم جدًا لواردات الصين من الطاقة، فهناك العقدان الموقعان عام ٢٠٠٤م باستيراد ٢٥٠ مليون طن مترى من الغاز الطبيعى المسال ، والعقد الثانى الموقع عام ٢٠٠٩م بالبحث عن النفط فى حقل آزادجان ، كما تصدر إيران للصين حوالى ١٢٪من استهلاكها النفطى مليون برميل يومياً ، ولقد أصبحت الصين الآن ثاني أكبر مستهلك للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية [(١)]. وفى هذا قال السناتور (ألفونس داماتو)بفرض عقوبات علي إيران والذين يساعدونها،وخص بذلك الصين حال كونها تبيع مواد تستخدم فى صنع أسلحة كيماوية لإيران ،ومن ثم فإنها ستفقد ميزة التجارة الممنوحة لها من الولايات المتحدة الأمريكية ،باعتبارها دولة أولى بالرعاية وينبغى عليها أن تبنى

(١) جن ليانغ زيانغ ، «استراتيجية المحيط الكبير تلتقي مع إيران»، شئون الشرق الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد ١١٩، صيف ٢٠٠٥، ص: ٥٤.

علاقاتها على الاحترام المتبادل والبعد عن المحظورات التى تهدد السلام الدولى وإلا فإنها ستفقد مكانتها ،ولقد تبين أن الصين التزمت الأمر الذي حدا بالرئيس كلينتون إلى التقدم للكونجرس فى كانون الثانى \يناير ١٩٩٨م الإتفاق للتعاون النووى مع الصين للتعاون النووي الاتفاق مع الصين، وأوضح المتحدث باسم البيت الأبيض «مايك ماكوري» أن الرئيس عبر عن ارتياحه إلى أن الصين قد استوفت الشروط اللازمة بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية« للمشاركة في التعاون السلمي مع الصناعة الأمريكية،وهذا يعنى أن كلاً من الصين والولايات المتحدة الأمريكية استبعد التصادم .

٢- العلاقات الصينية التركية :

إن تركيا التي كانت من أهم الدول الاستراتيجية لمنظمة الناتو، وقد انتهى دورها في الشرق الأوسط مع سقوط الشيوعية في أوربا الشرقية. إن الأحداث العالمية بعد سقوط الشيوعية خاصة غزو العراق للكويت، وبعدها مشروع إسقاط النظام البعثي من قبل أمريكا، وعدم حماس وتأييد تركيا للسياسة والمشروع الجديد في الشرق الأوسط جعل من تركيا الدولة التي لا يمكن أن تتماشى مع المصالح الأمريكية في المنطقة. وإن محاولات تركيا للدخول كعضو في الاتحاد الأوربي وعدم استطاعة تركيا الاندماج مع المعايير الأوربية تجعل هذا البلد في موقف ضعيف على المسرح العالمي، ونمو المشاعر الإسلامية المناهضة للسياسات الأمريكية في تركيا تجعل هذا البلد في خانة الدول المعادية في المستقبل لأمريكا وأوربا.

وهذا ما جعلها تبحث عن شريك آخر في النظام، فكانت الصين هي أنسب صديق، فقد تم إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وتركيا في عام ١٩٦١ وارتبطت الدولتان بعلافات تعاون مثمر في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وكافة المجالات المختلفة الأخرى [١].

(١) سونالي:« تركيا والصين وتعزيز العلاقات الاقتصادية»،السياسة الدولية،العدد١٥٨ ،٢٠٠٦م،ص ص:٦٦-٧٠.

إن الصداقة بين الصين وتركيا، وخلال آخر خمسة وثلاثين عامًا من تاريخ العمل الدبلوماسي في المجالين الاقتصادي والسياسي، وفي أوائل ١٩٨٠ لم يكن هناك مشاكل سياسية كبيرة، والعلاقات الثنائية بين البلدين أخذت في التطور سياسيًا. وقد قيل أن المسافة الجغرافية بين الصين وتركيا من المفارقات التي تكون أقرب من حيث الدبلوماسية[١].

٣- العلاقات الإسرائيلية الصينية:

تسعى الصين للتعاون دبلوماسيًا إلى السلام بين العرب وإسرائيل، هذا لا يعني أن العلاقة بين الصين وإسرائيل كانت تسير بدون مطبات، فقرار إسرائيل عام ١٩٩٤ لاستقبال (الدالاي لاما)، الزعيم المنفي التبتي، زاد من توتر العلاقات بين الصين وإسرائيل. وكذلك الإدانات الصينية للعمليات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية المحتلة. كما أن هناك حالة أخرى باتخاذ إسرائيل في تموز/ يولية ٢٠٠٠ قراراً تحت الضغوط الأمريكية الشديدة لإلغاء إرسال نظام الإنذار المبكر المحمول جوًا (نظام رادار).حيث أحدث ذلك خلافاً في العلاقات العسكرية (توتر التعاون الثنائي)ووفقًا لتقرير هارتس، طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من إسرائيل أن لا عودة لإرسال طائرات مسيرة بدون طيار إلى الجيش الصيني، وبغض النظر عن النتيجة النهائية للنزاع في بعض النواحي فقد لحقت بالصين أضرار بالغة [٢].رغم أن إسرائيل لا تفي بالتزاماتها لرفع مستوى الطائرات المسيرة بدون طيار، وإخلالها بالشروط التعاقدية الذى من شأنه أن يؤدي ببكين من أن تفرض عقوبات على الشركات الإسرائيلية ليس فقط على البر الرئيسي الصيني ولكن أيضًا في هونج كونج إلا أن هناك علاقات وطيدة بين الدولتين [٣].

(١) نظام مارديني،« تركيا مواقع وأدوار»، شئون الأوسط، القاهرة، العدد ١٢٢، ٢٠٠٦م، ص:١٦٤.

(٢) أميل أمين، «إسرائيل والخيار الصعب بين واشنطن وبكين» في www.yamsyaf.com.2008

(٣)جوناثان أدلمان: «فالكون إلى الصين سيل: الدروس لإسرائيل»، رسالة القدس، العدد٢١٤،مارس ٢٠٠٢م، Shishor، ص: ٧٣.

٤- العلاقات الصينية العربية :

كانت الدول العربية في طليعة المجموعة الدولية التي اعترفت بجمهورية الصين الشعبية في الخمسينيات، كما كان لجهودها دور بارز في تبوؤ الصين لمقعدها في الأمم المتحدة، وكذلك في مجلس الأمن،ومن ناحيتها فقد بادلت الصين الدول العربية التأييد والتضامن في قضاياها وخاصة فيما يتعلق بنزاع الشرق الأوسط.

ووجدت الدول العربية في الصين مساندًا خلال الحرب الباردة ومرحلة الاستقطاب الدولي، كما شهدت السنوات الأخيرة نموًا مطردًا في العلاقات الثنائية بين الصين والدول العربية في شتى المجالات وتمثل ذلك في قيام عدد من الزعماء وكبار المسئولين العرب والصينيين بزيارات متبادلة تمخضت عن إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية التي تفضي إلى تعزيز علاقات التعاون على الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية مما أدى إلى زيادة فرص الاستثمار لدى الجانبين وتضاعف معدلات التبادل التجاري.

وفي عصر الهيمنة الأمريكية على العالم، وغياب القطب الآخر الذي يحدث التوازن بعد سقوط الاتحاد السوفيتي ببداية التسعينيات من القرن الماضي، تتجه الأنظار للبحث عمن يمكن أن يكون المنافس لتلك القوة المهيمنة على النظام العالمي، ويكاد يكون هناك شبه إجماع على أن الصين حتى الآن هي الدولة التي تملك المقومات التي تؤهلها لكي تتبوأ هذه المكانة، فمن الناحية البشرية يبلغ عدد سكان الصين ملياراً وثلاثمائة مليون نسمة، وهو يوازي أربعة أضعاف عدد سكان الولايات المتحدة، ومن الناحية العسكرية يعتبر الجيش الصيني أكبر جيش في العالم، إذ يبلغ تعداده مليونين ونصف المليون جندي، كما تحتل الصين المرتبة الثالثة في الإنفاق العسكري بعد الولايات المتحدة وروسيا، وذلك حسب التقارير الأمريكية.

ومن الناحية الاقتصادية، يعتبر الاقتصاد الصيني أكبر اقتصاد حقق نموًا في التاريخ المنظور خلال الخمسة والعشرين عامًا الماضية حيث حقق بشكل سنوى ٩.٨٪، واستطاعت الحكومة الصينية خلال هذه السنوات تخليص ثلاثمائة مليون صيني من الفقر، وأن تضاعف دخول الأفراد أربع مرات كما أن الصين تحتفظ بثاني أكبر احتياطي عالمي من العملات الأجنبية على رأسها الدولار الأمريكي، وأما من الناحية التجارية فقد أصبحت البضائع الصينية تشكل قلقًا للدول الصناعية الكبرى بسبب أسعارها المنافسة[١].

في ظل هذه الاعتبارات الاستراتيجية يحاول العرب رسم مستقبل أفضل لعلاقاتهم مع الصين في ظل الهيمنة الأمريكية،لكن الصين التي خرجت من الحرب الباردة لتواجه الانفتاح والعولمة كما هو الحال في العالم العربي، حافظت على وتيرة هادئة في دعم القضايا العربية دون أن تتمسك بسياساتها السابقة القائمة على الموقف الساخن،وأصبحت الصين تبدي اهتمامًا متزايدًا بدعم اقتصادها وحل مشاكلها الإقليمية والانفتاح في المجالين الدبلوماسي والاقتصادي على الوطن العربي لخدمة سياساتها الجديدة ودعمها في مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة.

غير أن هذا التوجه الصيني الجديد قد نالت منه إسرائيل حظًا وافرًا بتنامي العلاقات الصينية - الإسرائيلية في المجالات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية؛ الأمر الذي أضعف التحالفات العربية على الصعيد الدولي لصالح القضايا العربية، وكشف ضمور الموقف العربي في الأمم المتحدة أمام الضغوط والإملاءات الأمريكية والتجاوزات العدوانية الإسرائيلية المتصاعدة.

غير أن واقع الحال إزاء المصالح العربية والصينية اقتضى ولا يزال أن يبحث

(١) أحمد منصور، «الاقتصاد الصيني بين التنمية والازدهار»، صحيفة الوطن،الكويت،العدد ١٦٧٤، بتاريخ ١٦/٦/٢٠٠٥.

الطرفان عن آليات ووسائل تحقق رفع مستوى التشابك والتعاون المصلحي بين الطرفين على مختلف المستويات وهو ما كان يقف خلف فكرة إنشاء المنتدى العربي ـ الصيني.

والصين بحاجة إلى المزيد من الحفاظ على علاقاتها مع الدول العربية وإسرائيل، يبدو أن وزير الخارجية الإسرائيلي (شمعون بيريز) لدى لقائه بنظيره الصيني (تانغ جيا شيوان) [١]خلال زيارته لبكين في آذار/ مارس ٢٠٠٢ اعتراف بأن إسرائيل تقدر الجمهود الدبلوماسية الصينية، واقترح أن الصين يمكن أن تلعب دورًا أكبر في المستقبل[٢].

أهم مجالات التعاون العربي الصيني:

أ- في المجال السياسي:

إن محور هذا المجال هو تبادل الطرفين الاحترام والتأييد ويتعاملان بهدف ويعملان على التضامن والتعاون ولاسيما أنه لا يوجد تضارب في المصالح الأساسية بين الصين والدول العربية، ولها وجهات نظر متطابقة في صيانة سيادة الدول ومعارضة نزعة الهيمنة وسياسة القوة والإرهاب. وكثيرًا من القضايا الأخرى وذلك يشكل أساسًا هامًا لتعزيز التعاون السياسي بين الطرفين، كما تؤيد الصين قيام الدول العربية بتجديد أنظمتها السياسية وطرقها في التنمية ومفهومها للقيم وفقًا لظروفها الخاصة ومعارضة التدخل الخارجي في شئونها الداخلية، كما تقوم الدول العربية بتأييدها للصين في قضية حقوق الإنسان وقضية تايوان وغيرها من القضايا[٣].

(١) ون هو باو: (شنغهاي)،«التعاون الصينى العربى»، وزار الخارجية الصينية، في مؤتمر صحفي في ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢.

(٢) محمود صبرى،«اسرائيل والحليف الاستراتيجى الجديد.....الصين»، شئون الأوسط، العدد٣، ١٤٣/ ١١/ ٢٠٠٩م.

(٣) محمد عبد الوهاب الساكت: «التعاون العربي الصيني في القرن العشرين،هدى ميتكيس، (محرر) فى الصعود الصيني»، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ص:٢٤٨-٢٤٩.

إلا أن بعض الباحثين الصينيين يذكر أن الصين تحتل موقعًا متأخرًا في دوائر اهتمام السياسة الخارجية العربية التي تجعل الدائرة العربية في المرتبة الأولى ثم الإسلامية ثم الإفريقية ثم الدول الأخرى، وأن الاهتمام العربي بالصين يأتي بعد الاهتمام العربي بالولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية.

ونظرًا للتواجد الأمريكي في المنطقة العربية فإن البعض يميل إلى الاعتقاد بأن حل قضايا المنطقة رهن الإدارة الأمريكية إلى حد كبير، ولذلك فإن الصين لا تتوسط أو تتخذ مبادرات عملية مكتفية بترديد ما نعرفه من مواقف مبدئية ثابتة تحوم في معظمها حول مبادئ التعايش السلمي الخمسة، والذي يعكس قناعتها في أسلوب حل المشكلات الدولية حسب طرحها لمفهوم الأمن المشترك الدولي والذي أعلنه الرئيس الصيني السابق وعرفه بأنه: «الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة والتعاون» ويظهر في موقفها من قضية الشرق الأوسط. هذا كما لم تقم الصين بتعيين مبعوث خاص لها بالشرق الأوسط إلا في عام ٢٠٠٢م وبعد مطالبة وإلحاح من الجانب العربي أسوة بالقوى الدولية الأخرى.

وقد كان تبريرها لذلك هو أنه لا يمكن إيجاد حل لقضية الشرق الأوسط بدون مشاركة الولايات المتحدة وتأييدها، وهي تتفق في هذا مع ما سبق أن أعلنه الرئيس الراحل محمد أنور السادات من رأي مشابه، كما أن لها أسلوبها الخاص في التعامل مع هذه القضية.

وفي نفس الوقت أكدت الصين على أنها ستظل على موقفها من تأييد الحقوق الفلسطينية وانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة بما فيها القدس وتأسيس الفلسطينيين دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس، وفي نفس الوقت أكد المسئولون الصينيون على أن تطوير العلاقات العربية الصينية ليس مرتبطًا أو متعارضًا مع تطور العلاقات الإسرائيلية الصينية حيث إن الظروف التي تختارها الصين قد تستلزم هذا التعاون مع إسرائيل بينما التعاون العربي الصيني هو مسألة دائمة وتاريخية.

وقد أدى هذا إلى القول بأن الدول العربية لم تقم بتحويل الرؤى الثنائية العربية للعلاقات مع الصين إلى رؤية مشتركة عربية استراتيجية لما يريده العرب من الصين والتركيز على الحدود الدُنيا. بل إن البعض يذكر أنه لا يوجد دليل على أن العرب قد تأثروا كثيرًا بشيء من حضارة الصين وتراثها الفكري بل ولا يوجد دليل على أن العرب كان لديهم أية رغبة في السير في هذا الاتجاه بينما اكتسب الإسلام في الصين أصالة وقوة لا يقلان عن الأصالة والقبول اللذين اكتسبها في أي من البلاد الإسلامية الأخرى[1].

ب- في المجال الاقتصادي:

تشارك معظم الدول العربية الصين في أن الهدف الأساسي لسياستها الخارجية هو خدمة استراتيجية التنمية طويلة المدى مما يعطي أساسًا قويًا لصالح علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني بينهما.

والواقع أن كلا من العالم العربي والصين يتسمان بتماثل في ظروف أقاليمها بأنها قابلة للتطور والنمو الاقتصادي فالبلاد العربية كمجموعة تمثل كتلة طبيعية متجانسة في مجال السكان واللغة والترابط الثقافي، وينطبق الوضع نفسه على الصين وشعبها، ومن مصلحة الطرفين أن تزداد العلاقات الاقتصادية بينهما وثوقًا، وفي الوقت الحاضر يشكل النفط الخام والمواد البتر وكيماوية معظم الصادرات العربية إلى الصين، كما تشكل المواد المصنوعة الجزء الأكبر من وارداتها من الصين، ولكن حجم التجارة بين الطرفين لا يشكل سوى نسبة صغيرة من إجمالي التجارة الدولية لكل منهما مما يعطي الفرصة لتوسع كبير في المستقبل في التجارة بينهما، وعلى سبيل المثال، فقد وصل حجم التجارة بين الطرفين عام ٢٠٠٣م حوالي ٢٥ مليار دولار مقابل ٥ مليار دولار عام ١٩٩٥م، غير أن ذلك يمثل حوالي ٢٪ من حجم التجارة الخارجية للصين عام ٢٠٠٣م، والتي بلغت

(١) المرجع السابق، ص ص: ٣٥٠- ٣٥١.

٨٤٠ مليار دولار، ٥٪ من حجم التجارة الخارجية العربية التي بلغت حوالي ٥٠٠ مليار دولار في نفس العام، كما تحتل الدول العربية المرتبة السابعة بالنسبة لتجارة الصين الخارجية في حين يحتل الاتحاد الأوربي المرتبة الثالثة ومجموعة الآسيان الرابعة واليابان والولايات المتحدة الأولى والثانية ،وقد قال الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى خلال الاجتماع الوزارى لمنتدى التعاون الصينى فى تيالجين بالصين إن قيمة التجارة الثنائية الصينية – العربية ١٠٠ مليار دولار العام الماضى ٢٠٠٩م على رغم الأزمة المالية العالمية ،وقد حقق الجانبان الصينى والعربى زيادة كبيرة فى قيمة التجارة الثنائية من خلال المثابرة على مبدأ التعاون بحيث ازدادت قيمة تجارتهما من ٣٦.٤ ملياردولار عام ٢٠٠٤ إلى ١٠٧.٤ مليار عام ٢٠٠٩م[1]

وازدادت قيمة الاستثمارات الصينية والعربية المباشرة من ١.١ إلى ٥.٥ مليار دولار بين عام ٢٠٠٤م و٢٠٠٩م،مع ازدياد قيمة الأعمال من التعاون فى مقاولة المشروعات من ١٣.٥ بليون دولار إلى ٧٠مليار دولار.

كذلك فقد لوحظ تفاوت بين الدول العربية بالنسبة لحجم تجارة كل منها مع الصين فبعضها كالسودان واليمن تعد الصين الشريك التجاري الأول لهما في التجارة الخارجية، والبعض يفوق حجم تجارته مع الصين المليار دولار وهم ست دول هى: السعودية التي تحتل المركز الأول، والإمارات وسلطنة عمان ومصر والسودان واليمن، كما تتفاوت الدول العربية بالنسبة لميزانها التجاري مع الصين، فالبعض يحقق فائضاً كمعظم دول الخليج العربي والبعض الآخر يحقق عجزاً كبيراً مثل مصر وسوريا ودول شمال أفريقيا. وبرغم استعداد الصين لاستيراد أية منتجات منها.

والواقع أن حجم العلاقات التجارية والاقتصادية قد تطور وتنوع بشكل كبير

(١)المرجع السابق،ص ص: ٣٥٢ ـ ٣٥٤

خلال السنوات الأخيرة، وبصفة خاصة منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وحيث بدأت الاستثمارات العربية تتجه إلى الصين، كما تزايد عدد التجار العرب الذين يتعاملون معها خاصة بعد الإجراءات الأمنية التي بدأت الدول الأوربية والولايات المتحدة في اتخاذها ضدهم.

ج- في المجال الثقافي:

يعتبر المجال الثقافي من أهم مجالات التعاون وأكثرها أثرًا في العلاقات العربية الصينية، ويرجع هذا إلى قِدمه أولاً، وإلى استمراريته ثانيًا، وإلى رخص تكاليفه ثالثًا، ويمكن القول إنه كان لظهور الإسلام دور في حفز العرب على السعي في الأرض والاتجاه خاصة نحو الصين (أطلبوا العلم ولو في الصين) والتي يرى المؤرخون أن الإسلام دخلها قبل أن يدخل الأندلس، وأن أول مسجد بنى خارج الجزيرة العربية هو مسجد بنى في الصين وأن دخول اللغة العربية وتعليمها قد بدأ في الصين منذ القرن السابع الميلادي، حيث كانت المساجد تقوم بهذا الدور التعليمي. وقد أدى هذا الأمر إلى تواصل حضاري اتسم بالسماحة تلاقت فيه الخبرات والتجارة والتقت فيه روافد الحكمة بين الجانبين، كما حدثت نسبة من التداخل اللغوي بين العربية والصين،وكذلك فقد اهتمت الصين الشعبية بإنشاء أقسام في الجامعات الصينية لتدريس اللغة العربية والحضارة العربية الإسلامية حيث يوجد الآن أكثر من عشر جامعات صينية تقوم بهذا العمل، فضلاً عن الجمعية الإسلامية الصينية التي أقامت مدارس تقوم بهذا العمل تحت إشرافها، كما تشارك الصين في جمع المعارض الدولية والانضمام إلى البلاد العربية.[١]

وتعقيباً على ماسبق من تعاون بين الصين والدول العربية ترى الباحثة أن هناك عوامل تدفع الصين نحو التعاون العربى الى جانب عقبات تحول بين الاندماج

(١)عبد القادر عرابى ،المجتمع الدولى والعربى فى ضوء المتغيرات الدولية،المستقبل العربى ،مركز دراسات الوحدة العربية ،القاهرة ،مايو ١٩٩١م،العدد١٤٧ ،ص ص:٤٣-٤٧.

العربى الصينى وهى كما يلى:

أولاً- المصالح الصينية التي يمكن للجانب العربي أن يساهم في تحقيقها(دوفع الصين نحو العرب):

على مستوى التعاون والتبادل والدعم فإن العرب يمكن لهم أن يقدموا خدمة للصين في تحقيق العديد من مصالحها، ومن أبرز ذلك:

١- التعاون الاقتصادي على صعيد فتح الأسواق العربية وتطبيق أنظمة الإعفاءات الجمركية المتبادلة مع الصين.

٢- استفادة الصين من النفط والغاز العربي (الطاقة)، دون المرور عبر السياسة الأمريكية أو الغربية.

٣- دعم الصين كقوة دولية اقتصاديًا وسياسيًا في منظومة النظام الدولي خاصة في ظل النفوذ الهائل لتكتل الدول الصناعية الثمانية في التجارة والاقتصاد والسياسة الدولية حيث ليس للصين فيها أي دور.

٤- فتح المجال للتبادل والتلاقي الثقافي بين الصين والعرب وتحقيق الإسهام المشترك لمنع اندلاع ما يسمى بصراع الحضارات، ودفع العالم نحو توفير التنافس والتعاون والحوار الحضاري بعيد المدى كاستراتيجية إنسانية عامة.

٥- فك العزلة الثقافية للصين في النظام الدولي في ظل هيمنة الحضارتين الأمريكية والأوروبية (الحضارة الغربية) على السياسات الثقافية والتعليمية والاجتماعية للنظام الدولي ومؤسساته المختلفة [1].

ثانياً- الإشكالات(العقبات) القائمة في العلاقات الصينية-العربية:

١- تطور العلاقات الصينية ـ الإسرائيلية على حساب العلاقات مع الدول

---

(١) مجلة بيت العرب،"التعاون العربي الصين في القرن القادم"،جامعة الدول العربية في بيكن،العدد ٣٦، يناير، فبراير ٢٠٠١، ص ٢٥.

العربية.

٢- صعوبة اللغة الصينية مما يحول دون انتشارها في الأوساط العربية وبالعكس.

٣- اعتماد الطرفين العربي والصيني على مصادر المعلومات والإعلام الغربي في تشكيل رؤيته ومعلوماته عن الآخر، وخصوصًا الوسائل التي تسيطر عليها الولايات المتحدة وبريطانيا (CNN وBBC) والذي يتسبب في:

- نقل الصورة المشوهة وينشأ سوء الفهم لدى كل طرف عن الآخر، مما يزيد من الجهل ويعقد العلاقة.
- إن علاقات الصين بالعامل العربي ودورها المستقبلي في العلاقات الدولية يستلزم وضوح الرؤية ضد محاولات التشويه والتشويش التي تقوم بها عناصر دولية معادية، بهدف بث الفرقة والتشكيك والاختلاف في علاقات الطرفين.
- إعطاء الانطباع الخاطئ للقيادات والمفكرين الصينيين عن منطقة الشرق الأوسط ودفعها للابتعاد عن الخوض في سياساتها، حيث تعرف المنطقة وفق هذه المصادر كما يلي[1]:

- منطقة مضطربة وفيها توقع غير المتوقع.
- قضايا المنطقة منبع الإرهاب في العالم سواء الإرهاب الأصولي أو الراديكالي.
- لا تستطيع الصين التأثير في المنطقة وهى على هذه الحال.
- ضعف الأثر الصيني في السياسات الدولية الخاصة بالشرق الأوسط مما يحد من تأثيرها في الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

---

(١) محمد السيد سليم، «نحو بناء منتدى عربي ـ صيني للتعاون»، مجلة الصين اليوم، العدد ٤ لعام ٢٠٠٣.

وفي هذا السياق نجد أن:

تدرك الصين مصالحها الهائلة في الشرق الأوسط، غير أن تأثيرها في هذه المنطقة لا يزال متواضعًا. وتعارض الصين أيضًا انفراد الولايات المتحدة فيما يتعلق بمسألة الشرق الأوسط، ولكنها لا تواجه واشنطن مباشرة.

عارضت الصين حرب الولايات المتحدة على العراق، إلا أنها اتخذت موقفًا ضعيفًا فترة ما قبل الحرب، وأكثر ضعفًا من مواقف فرنسا وألمانيا وروسيا. وامتنعت الصين عن التصويت ضد قرارين لمجلس الأمن يهددان بفرض عقوبات على السودان في أزمة دارفور[1]. رغم مصالحها النفطية المهمة في المنطقة، وكذلك امتنعت عن التصويت ضد قرار يطلب من سوريا الانسحاب من لبنان.

ويظهر الدور الصيني في الشرق الأوسط مربكًا، وغير متناسب مع المركز الدولي للصين ومع توقعات المجتمع الدولي. ويعود ذلك لأسباب مختلفة.

لا تمتلك الصين تقليديًا موطئ قدم قوية في الشرق الأوسط على شاكلة الدول الأوربية والولايات المتحدة وروسيا. وحدث أن قدمت الصين دعمها لنضال بلدان الشرق الأوسط من أجل سيادتها الوطنية، ولكن هذا اقتصر على الدعم المعنوي والأيدلوجي والقليل من الدعم الاقتصادي والعسكري، ولم يكن للصين نفوذ مهم في الشرق الأوسط.

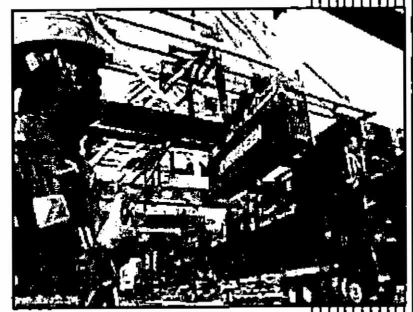
فالمصالح الصينية في الشرق الأوسط رغم أنها آخذة في النمو، فهي لا تزال متواضعة، وهذا يضر بشرعية تدخل بارز من قِبلها،وتساوي واردات الصين من نفط الشرق الأوسط سدس من إجمالي استهلاكها، وليس لدى الصين منافسها الاستراتيجي. ومن جهة أخرى، لا تزال بلدان الشرق غير معتادة على طلب

(١) الهيئة العامة للاستعلامات،«العلاقات في حقبة التسعينات من القرن العشرين» ، القاهرة، الفصل السابع، ٢٠٠٥.

المشورة من الصين. عندما تواجه هذه الدول ضغوطًا من الولايات المتحدة، فإنها عادة تتجه لأوربا وروسيا طلبًا للمساعدة؛ والمصالح الصينية في الشرق الأوسط لا تزال غير محددة الوضوح، الأمر الذي يجعل تدخل الصين في مسائل المنطقة تعوزه الشرعية الدولية دون سيطرة قوى على إيران، فالدولتان إيران والولايات المتحدة متناقضتان من حيث السياسة والجيوستراتيجيا، والدين والثقافة. ولاشك أن تنامي قوة الصين وارتفاع مكانتها في العالم سوف يكون له مردود إيجابي على التعاون العربي الصيني خاصة وأن الجانبين يشتركان في الدفاع عن قيم الحضارتين العربية والصينية ومقاومة ما يسمى بنظرية صدام الحضارات وتأكيد قيم التسامح والتعايش السلمي بين الشعوب.









الفصل الثالث

المصالح الصينية الأمريكية في الشرق الأوسط بين التعارض والالتقاء



المبحث الأول

مواطن التعارض والالتقاء الصيني الأمريكي في الشرق الأوسط

في أطروحته الشهيرة «صدام الحضارات» توقع صموئيل هنتجتون أن تقود الصين في القرن الواحد والعشرين محور الصدام مع الغرب،وأن تحالفًا قويًا سوف ينشأ بينها،وبين الدول الإسلامية لمواجهة أمريكا،وأوربا،وغيرها من الدول الغربية،وسبب ذلك هو أن أمريكا المنتصرة في الحرب الباردة والمدعومة من العالم الغربي؛سوف تسعى لفرض هيمنتها على العالم،وأن الصين والعالم الإسلامي سوف يرفضان هذا الوضع؛وسوف يعملان معًا علي مواجهة النفوذ الأمريكي في المناطق التي تمس مصالحهما الوطنية والاستراتيجية (1).

في أطروحة هنتجتون أيضًا تطورت رؤية متطرفة ترى أن الصين والدول الإسلامية سوف تتحدان،وتواجهان المصالح الأمريكية في آسيا،وأفريقيا،وبما أن دول العالم الإسلامي لا تخضع لكيان سياسي واحد،ولأنهما متباعدتان جغرافيًا،وأضعف عسكريًا،واقتصاديًا من الصين،فلقد تركز اهتمام أمريكا في السنوات الأخيرة على فهم الصين والتعامل مع القوة الصينية دون

(1)Samuel P. Huntington، «The Clas Of Civilization?، The National Interest ، (No. 113، June 2002).p.44

أن تهمل قدرات الدول الإسلامية التي يمكن أن تتحالف مع الصين،وتطورت نتيجة تركيز أمريكا على بكين نظرتان مختلفتان،نظرة ترى أن الصين تتجه بالتدريج لتكون عدوًا جديداً لأمريكا وتسعى لكي تصبح القوة العظمى الجديدة المنافسة لها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق.

وترى النظرة الأخرى بالمقابل أن الصين تريد فقط أن تلعب دورًا رئيسيًا في النظام الدولي ينسجم مع حجمها،وقوتها،ومركزها في العالم،وتسعى لمشاركة السياسيين والاستراتجيين الأمريكيين الذين يعتقدون بأن روسيا بما تملكه من ترسانة أسلحة نووية،وليس الصين هي التي ما زالت تشكل الخطر الأكبر على الأمن الوطني الأمريكي،ولقد تم التعبير عن هذه النظرة بشكل واضح في مقالة نشرتها مجلة News Week الأمريكية،ويدعو أصحاب هذه النظرة إلى زيادة حجم التبادل التجاري للدول الغربية مع الصين التي تسعى بدورها للانفتاح على الغرب [(1)].

وإذا عدنا إلى «فوكاياما» في كتابه «نهاية التاريخ»[(2)] نجد أنه أقرب إلى النظرة الثانية من النظرة الأولى،فهو لا يعتقد بأن الصين يمكن أن تشكل أي خطر عسكري، أوايديولوجي،أواقتصادي على الغرب الديمقراطي الرأسمالي،وإنه يمكن للصين أن تطور اقتصادها على المستويين المحلي،والعالمي إذا تخلت عن الشيوعية،وتحولت إلى الديمقراطية الغربية الرأسمالية،وإذا حافظت بالمقابل على شيوعيتها فسوف تصل إلى المرحلة التي يصبح فيها الاقتصاد الصيني عاجزًا عن النمو،وإن حاولت الصين في ذلك الوقت أن تتحدى العالم الغربي فسوف تواجه نفس مصير الاتحاد السوفيتي السابق[(3)]وفي الصورة التي يرسمها هنتجتون، لا يقع

(١) عثمان الرواف: مرجع سابق ،ص:٤٠.

(٢) فرانسيس فوكوياما،نهاية التاريخ وخاتم البشر،(مترجم)حسين أحمد أمين ،مركز الأهرام للترجمة والنشر ،مكتبة القاهرة الكبرى ،الطبعة الأولى،١٩٩٣م،ص:٩٣.

(1) In Armaments In The Introduction To The Chinese World Rejected In The Confidence Four Army Special.
http://rtanlate.google.com/translate?hi=en&S=ar&u=http://arabic.People-com.cn/

الصدام بين الثقافات المتنافسة بطريقة عشوائية،أو مصادفة؛فعلى الرغم من أنه يميز بين سبع أو ثماني حضارات مختلفة،إلا أن مقاله يحدد حضارة واحدة تلقى بظلالها الكثيفة على كل الحضارات الأخرى،إن الصدام سيقع بين الغرب بوصفه القوة العظمى الوحيدة الموجودة (والتي تمثل النزعة العالمية الحديثة،وبين كل البلاد،والحضارات الأخرى التي توصف باختصار بأنها «لا غربية») ويتوقع الكاتب أن المحاور الرئيسية للسياسة العالمية في المستقبل ستكون في الغالب الصدام بين الغرب والبقية.وفي الحقيقة فإن الحرب العالمية القادمة ـ إن كان مقدرًا لمثل هذه الحرب أن تقع ـ ستكون «حربًا بين الحضارات».ومن هنا نجد المفارقة التاريخية التي تمثلت في تزامن انهيار الاتحاد السوفيتي السابق مع نهوض الصين،والتي أعادت طرح نظرية الصين «كتحد وعدو»خصوصًا في ظل ظهور نظرية «صدام الحضارات».ففي أواخر التسعينيات من القرن الماضي ظهر كتاب المؤلف الأمريكي «آلاستير جونستون» عن «الواقعية الثقافية»[1] يدور حول الثقافة الاستراتيجية في تاريخ الصين،ويتتبع الحروب التي شنتها الإمبراطورية الصينية ضد جيرانها،وذلك رغم تعاليم كونفوشيوس التي تدعو إلى السلم، وتعارض الالتجاء إلى القوة والعنف،وينقل جونستون عن بعض الدراسات الأكاديمية أنه في الفترة بين عامي (١٩٥٠ـ١٩٨٥) دخلت الصين في إحدى عشرة أزمة سياسية لجأت في ثمان منها (بنسبة ٧٢٪) إلى العنف والحروب،وأن هذه النسبة تفوق كل المعروف عن حالات العنف التي لجأت إليها أي من القوى العظمى الأخرى خلال القرن العشرين كله. وسُئل « توماس بيكرينج» الرجل الثاني في الخارجية الأمريكية في إدارة كلينتون عن ماهية الدول التي ينبغي على الولايات المتحدة أن تحذر منها في القرن الحادي والعشرين، فرد على الفور «دولة واحدة هي الصين»،ومن ثم كان الشاغل الاستراتيجي للولايات المتحدة بعد تولي إدارة بوش «الابن»،وقبل أحداث ١١ سبتمبر،واندلاع الحرب على الإرهاب؛هو

(١)آلاستير ايان جونستون،الثقافة الواقعية (برينستون ١٩٩٥) متاح على:
www.Islamonlife.com\forum\archive\Index...\t-956.htm\

نهوض الصين كقوة منافسة يمكنها أن تتحدى الهيمنة الأمريكية مستقبلاً[1]. لذلك نجد الانتقادات الأمريكية للصين ليست جديدة،فقد كانت العلاقات الأمريكية ـ الصينية على الدوام محل شد وجذب لدى كل الإدارات الأمريكية جمهورية، وديمقراطية منذ الزيارة «السرية» الشهيرة لوزير الخارجية الأمريكي الأسبق «هنري كسينجر» إلى بكين في فبراير عام ١٩٧٢م[2]. حيث كانت الصين تجسد بالنسبة للرأي العام الأمريكي الشرق الغامض المليء بالأسرار والمؤامرات، وتحديًا مناسبًا في نظر كثيرين،ولكنها كانت أيضًا عملاقًا كامنًا على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي السابق،وانتصرت وجهة النظر القائلة بتشجيع هذا العملاق على النهوض ليقلق الاتحاد السوفيتي خصوصًا منذ حدوث الانشقاق في الكتلة الشيوعية بين الصين والاتحاد السوفيتي في منتصف الستينيات من القرن الماضي،وتعددت النظريات والآراء المؤيدة لخطة إقامة تحالف سياسي أمريكي ـ صيني موجه ضد الاتحاد السوفيتي.

أولاً :التعارض الأمريكي ـ الصيني في الشرق الأوسط

منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي،أصبحت الصين إحدى القضايا الأساسية في الحملات الانتخابية للرئاسة الأمريكية،هكذا صرح الرئيس الديمقراطي السابق «بيل كلينتون»أثناء حملته الانتخابية لعام ١٩٩١م قائلاً: «أنني لن أصافح أبدًا جزار بكين»،وكان يقصد رئيس وزراء الصين الذي قمع المظاهرات الطلابية المطالبة بالديمقراطية في ساحة بوابة السلام السماوي في بكين عام ١٩٨٩م،وفي عام ١٩٩٩م،ندد الجمهوري «جورج دبليو بوش» بمقولة (الشراكة الإستراتيجية) مع الصين كما صاغها بعض المحيطين بالرئيس السابق «بيل كلينتون»،وأكد «بوش»الرئيس السابق أن «الصين ليست شريكًا وإنما هي

(١) أحمد أبو زيد، «الرؤية الأمريكية للتنين النائم»، الحياة،العدد١٣٢٤، ٧ أكتوبر ٢٠٠١م،ص:١١.

(٢) جميل مطر،« مكانة الصين الدولية بعد الحرب الباردة وإستراتيجيتها الخاصة»، الحياة، العدد١٣٣٦، ٢٦ يوليو ٢٠٠١م،ص:٧.

منافس» ،وخلال حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية في خريف عام ٢٠٠٤م،لم يتردد المرشح الديمقراطي «جون كيري» في اتهام الرئيس «بوش» بأنه «نام وراء عجلة القيادة،وترك الصين تضاعف معدل تجاوزتها»،ووعد كيري بأنه فور وصوله إلى البيت الأبيض سيضع حدًا للممارسات التجارية غير الشريفة لبكين التي تخرق باستمرار التزاماتها الدولية[١].

وخلال النصف الثاني من ولاية بوش الأولى احتلت قضية محاربة الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م،والحرب على أفغانستان،والعراق الأولوية في أجندة إدارة الرئيس جورج بوش (الابن) الجمهوري،وبعد إعادة انتخابه لفترة ثانية عادت قضية الصعود الصيني تحتل أولوية بارزة في السياسة الخارجية الأمريكية،إذ جرى التركيز خلال تلك الآونة على القضايا الخلافية التقليدية بين الولايات المتحدة والصين،إذ اتهمت واشنطن بكين بأنها سبب البطالة في الولايات المتحدة،وبخاصة بطالة عمال النسيج والملابس نتيجة انخفاض أسعار الصادرات الصينية من المنسوجات إلى الولايات المتحدة وأوربا الغربية[٢].

١-الرؤية الأمريكية للتحدى الصينى:

شملت الرؤية الأمريكية للصين قائمة انتقادات خلال الولاية الأولى لبوش الابن منها ما يلى:

أ- أنها تهدد الغرب عمومًا بأزمة اقتصادية حادة؛لأنها تعتمد الإبقاء على عملتها المحلية (اليوان) دون مستواها الحقيقي مقارنة بالدولار الأمريكي.

ب- زيادة إنفاقها العسكري إلى نحو ٩٠ مليار دولار،أي ثلاثة أمثال الرقم

---

(١)محمد السيد سليم،«القوي الآسيوية الكبرى وقضايا الشرق الأوسط »،مركز دراسات الشرق الأوسط،أبريل ٢٠٠١م،ص:٤٥.

(2)Yu Bin »‹**United States -China Relations and Regional Security After September11**‹«Issues & In Sights Vo.2-02.Pacific Forum CSIS.April 2002. www.CSIS.gov.

الذي تحلنه بكين.

ج- التقصير في المساعدة على فرض إرادة الولايات المتحدة على كوريا الشمالية فيما يخص برنامجها النووي.

د- رفع مستوى التوتر في شرق آسيا،وزيادة المشاعر القومية المناهضة لليابان على أيدي متظاهرين صينيين احتجوا على الغطرسة اليابانية في التعامل مع جرائم الحرب العالمية الثانية وما قبلها.

و- كما ترى واشنطن أن الصين تكون شبكة تحالفات تهدف إلى عزل الولايات المتحدة وإضعاف مكانتها،وبخاصة في ساحتها الخلفية أي في أمريكا اللاتينية،وأفريقيا،وذلك بالتنسيق مع دول لاتحظى بالرضا الأمريكي مثل فنزويلا، وزيمبابوي، والسودان، ونيبال، وبورما، وإيران[1].

وتكاد تكون الحملة المتصاعدة في كثير من أجهزة الإعلام الأمريكي تغطي كل ما يتعلق بالصين،مع التركيز على المشكلات الاجتماعية التي ترافق الصعود الصيني،فأوضاع حقوق الإنسان تزداد تدهورًا،وعلاقات التوتر الاجتماعي بادية في الريف وضواحي المدن خاصة مع اتساع الفجوة بين المناطق الصناعية والريف،وتعددت في الآونة الأخيرة التقارير الصحفية التي تتحدث عن مشكلات تثيرها الأقليات الصينية في جنوب آسيا،وبخاصة في ماليزيا ، واندونيسيا، وسنغافورة، وعن عمليات تجسس يقوم بها الصينيون في استراليا.وكان من الممكن عدم التوقف كثيرًا عند هذه الحملة لولا أن«دونالد رامسفيلد» وزير الدفاع الأمريكي السابق ألقى بقنبلة دبلوماسية خلال مشاركته في مؤتمر عن الأمن الآسيوي بسنغافورة (٤ يونيو ٢٠٠٥م.) والذى اتهم الصين بأنها تجاوزت الحدود في الحصول على أسلحة حديثة -خصوصًا- من روسيا،وزيادة الإنفاق على

(١) أحمد دياب« السياسة الأمريكية تجاه الصين بين المشاركة والاحتواء، السياسة الدولية، العدد ١٦٣، يناير ٢٠٠٦م، المجلد ٤١،ص: ١٧٦.

الدفاع،وقال:«إن هذا الإنفاق على إنتاج الصواريخ والتكنولوجيا المتطورة يهدد تايوان،والمصالح الأمريكية في آسيا،وتساءل «رامسفليد» عن دوافع زيادة الإنفاق العسكري في وقت لا تواجه فيه الصين أي تهديد خارجي،وهدد بأنه إذا لم تنفتح الصين وتفتح مجتمعها،فسوف تنمي الولايات المتحدة علاقاتها مع الهند،بينما ستضعف علاقاتها مع الصين»[1].

وخلال زيارة الرئيس «بوش» للصين في الفترة من١٩ إلى ٢١ نوفمبر ٢٠٠٥م، طالب القيادة الصينية بالسماح بالمزيد من الحريات الاجتماعية، والسياسية، والدينية، ووجه «بوش» دعوة للصين كي تتخذ من تايوان نموذجًا للديمقراطية، رغم علمه بأن الصين تحلم باستعادة تلك الجزيرة «المتمردة» إلى أحضانها. ومن جانبها صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية «كوندليزا رايس» بأن «الولايات المتحدة أبلغت الصين قلقها بشأن تقارير تشير إلى تعرض منشقين صينيين للقمع،ومؤكدة أن واشنطن لم تر التقدم الذي توقعته في مجال حقوق الإنسان في الصين».وأثارت «رايس» أيضًا تساؤلات بشأن النيات الفعلية للصين من رفع النفقات وتحديث الجيش- يبلغ عدده نحو ٢.٥ مليون جندي- مما يجعله أكبر قوة قتالية في العالم،مؤكدة حرص الولايات المتحدة على توازن القوى في المنطقة[2].ورغم انضمام الصين إلى منظمه التجارة العالمية بمباركة أمريكية عام ٢٠٠١م،فإن واشنطن وجهت إلى الصين انتقادات شديدة في «استراتيجية الأمن القومي الأمريكي»،والتي صدرت في سبتمبر ٢٠٠٢م.حيث بدا واضحًا تصميم الولايات المتحدة على مقاومة كل خصومها ومنافسيها كي تبقى وحدها القوة العظمى الوحيدة في العالم،بل إن بعض المحللين يعتقدون أن التنافس مع الصين هو السبب الحقيقي الذي دفع الولايات المتحدة إلى غزو العراق عام ٢٠٠٣م،فهي تحتاج ـ لكي تحتوي الصين ـ إلى أن تنفرد بالسيطرة على منطقة

(١)المرجع السابق، ص ص:١٧٧-١٨٧.

(٢)جيل مطر،مرجع سابق،ص ص:٣٣-٣٢.

الخليج الإستراتيجية التي تحتوي على أكثر من ربع الاحتياطي العالمي من النفط،وهو المادة التي تسعى الصين إليها لكي تدعم،وتنمي قوتها الاقتصادية الهائلة،فالصين حسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية ستحرق ٣.١بليون طن فحم سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠م،ولذلك سوف تستهلك فى العام الواحد كميات من الفحم أكثر من كل ما استهلكته الولايات المتحدة الأمريكية منذ باية الثورة الصناعية فيها [(١)] وهذا إن دل سيدل على الإسراع فى معدلات النمو والتحديث الاقتصادى لها.

وفيما يلى تظهر الرؤية الأمريكية التحدي الصيني:

ففي خلال النصف الثاني من القرن العشرين اضطرت الولايات المتحدة إلى مواجهة أعداء ومنافسين في مجال واحد،إما اقتصادي (اليابان ألمانيا وغيرها)، أوسياسي عسكري(الاتحاد السوفيتي السابق)،لكن الصين هي أول قوة عظمى في القرن الحادي والعشرين سوف تحوز القوى السياسية، والعسكرية، والاقتصادية معًا،ففي الصين تجري أهم تجربة تحديث اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية،فالصين التي كانت تعتبر بلداً نامياً تحولت خلال العقود الثلاثة الأخيرة إلى عملاق صناعي،وتتحول الآن وبسرعة من بلد مصدر للسلع الرخيصة إلى عملاق استهلاكي يستورد كل شيء من الطاقة،وخامات المعادن،حتى أجهزة التليفزيون، والكمبيوتر الذي تتضاعف مبيعاته فيها كل ثلاث سنوات،وهى الآن أكبر سوق في العالم للهاتف المحمول،حيث يبلغ عدد مستخدميه ٣٧٧ مليونًا، يزدادون بنسبة ٨٪ كل ثلاثة أشهر،وحصة الصين ـ طبقًا لإحصائيات البنك الآسيوي للتنمية ـ ٤٠٪ من الاستهلاك العالمي للحديد،و٣٠٪ من الفحم،و٢٥٪ من الألمنيوم والنحاس [(٢)] ،والصين هى المستورد الرئيسي للحبوب،حتى أن الأرز -

(١) باتريك سيل، «مستقبل الصين والشرق الأوسط إلى أين»، الحياة،العدد١٣٤٢، ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٢م.

(٢)هدى ميتكيس،مرجع سبق ذكره،ص ص:١٥٧-١٥٩.

المحصول الرئيسي في الصين - يتم تبوير المساحات الشاسعة المزروعة به،وتحويله إلى أراضي بناء تقام عليها مجمعات صناعية، وتجارية، وسكنية، وفي(عام٢٠٠٤م)،احتلت مدينة شنغهاي موقع مدينة روتردام الهولندية،كأكبر ميناء بحري في العالم،وقد عجزت حركة الشحن البحري العالمية التي تضاعفت خمس مرات خلال عام ٢٠٠٤م [١]عن تلبية طلب الصين في عام ٢٠٠٤م بنسبة ٤٠٪،وقد تضاعف معدل استهلاك الصين للكهرباء ٧ مرات خلال ربع القرن الأخير ورغم القفزات الهائلة في الاستيراد، فإن فائض الموازنة الصينية يزيد على ١٠ مليارات دولار،وتبلغ احتياطها من العملة الأجنبية نحو ٧٥٠ مليار دولار، ومع نمو الصين اقتصاديا،وحاجتها المتزايدة إلى الأسواق الخارجية، والاستثمارات، والمواد الأولية تغيرت ملامح سياستها الخارجية تجاه الكثير من مناطق العالم المختلفة.

فالصين التى كانت حتى أوائل الثمانينات مجرد أكبر اقتصاد زراعى مكثف ذاتيا،أصبحت فى عام ٢٠٠٥م،سادس أكبر اقتصاد فى العالم،وبلغ انتاجها المحلى الإجمالى٢.١ تريليون دولار أمريكى،ويتجاوز نموها الاقتصادى السنوى ٩٪، وتعد-وفقاً لبيانات ٢٠٠٦-رابع قوة اقتصادية بعد الولايات المتحدة، واليابان،وألمانيا،وقد كان الاقتصاد الصينى حقق فائضاً من احتياطى العملات الأجنبية بلغ١.٦٨ تريليون دولارفى نهاية مارس ٢٠٠٨م.كما تمتلك نحو ١٠٠ مليار دولار أمريكى من احتياطات النقد الأجنبى لتصبح واحدة من كبريات الدول التى تملك احتياطات من النقد الأجنبى، فإن حجم الاقتصاد الصيني سوف يساوي نظيره الأمريكي بحلول عام ٢٠٢٠م.[٢]خصوصًا في ظل العجز الهائل في الميزانية الأمريكية الذي وصل إلى ٤٥٠ مليار دولار، في ظل العجز الهائل في الميزان التجاري بين الولايات المتحدة والصين ففي خلال عام ٢٠٠٥م

---

(١)المرجع السابق،ص: ١٥٩.

(٢) حسن أبو طالب،مرجع سبق ذكره،ص:١٤٣

بلغ ٢٠٠ مليار دولار لصالح الصين[١].وعلى الصعيد العسكري،ورغم أن معهد الدراسات الإستراتيجية بلندن يقدر حجم الإنفاق العسكري الصيني بنحو ٦٢.٥ مليار دولار سنويًا،أي ما يقل عن ١٥٪ من الإنفاق العسكري الأمريكي (٤٠٠ مليار دولار سنويًا)،فإن الصين تمتلك أسلحة وصواريخ نووية قادرة على تهديد الأراضي الأمريكية،وقد يكون لافتًا في هذا السياق ما ذكره الجنرال «جوشينج»،وهو أستاذ في الجامعة الوطنية للدفاع في الصين،في منتصف يوليو٢٠٠٥م حول إمكانية استخدام بلاده الأسلحة النووية ضد الولايات المتحدة في حالة تعرضها لهجوم أمريكي خلال أي صراع[٢].

٢- الإستراتيجية الصينية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية:

تقوم الإستراتيجية الصينية تجاه الولايات المتحدة على عدة محاور أهمها:

أ-رفض الهيمنة الأمريكية على العالم منذ انتهاء نظام القطبية الثنائية بانهيار الاتحاد السوفيتي السابق،وفي الوقت نفسه بدأت الصين تتطلع إلى دور عالمي جديد على الساحة العالمية تنافس من خلاله الولايات المتحدة،وقد أدركت بكين أنها لن تستطيع القيام بذلك بمفردها،لذا اتجهت للاتفاق،وتدعيم العلاقات مع روسيا لتشكيل تكتل دولي عالمي تستطيع من خلاله منافسة الولايات المتحدة. وقد أكد كل من الرئيس الصيني «جيانج زيمين» والرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» على ضرورة إيجاد عالم متعدد الأقطاب،ورفض نظام القطبية الأحادية التي تهيمن الولايات المتحدة من خلاله على العالم.

ب-اعتبار أية تحركات أمريكية عسكرية أو أمنية في آسيا مهددة للصين،لذا عندما تكررت الطلعات التي تنفذها طائرات التجسس الأمريكية على السواحل

(١)المرجع السابق،ص ص:١٤٥-١٤٨.

(٢) لي وي جيان ،تحليل ودراسة العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط،السياسة الدولية ،العدد١٤٥، يوليو٢٠٠١،ص١١٤.

الصينية قامت الصين باتخاذ مواقف متشددة ضد هذه الإجراءات،والتي انتهت باصطدام المقاتلة الصينية بطائرة التجسس الأمريكية،وقامت الصين باحتجاز طاقم الطائرة وطلبت من الولايات المتحدة الاعتذار عن فقد حياة الطيار الصيني،وهو الأمر الذي كاد يتسبب في مواجهة دبلوماسية عنيفة بين الجانبين[1].

٣- التعارض الأمريكي ـ الصيني على الشرق الأوسط:

تذهب بعض التحليلات إلى إمكانية العمل على تعزيز التحالف الشرق أوسطي مع الصين لتتحول الأخيرة لمواجهة الولايات المتحدة في كثير من القضايا والميادين،وإلى أن الصين متجهة لتكون قطبًا دوليًا منافسًا للولايات المتحدة.

وإن تناول موضوع الصين والشرق الأوسط وهو موضوع يتسم بالتشعب الشديد نظرًا لتعدد وتطور مختلف الفضايا في هذه المنطقة،إلا أن الباحثة سوف تركز في تحليلها لهذا الموضوع على الموقف الصينى من الهيمنة الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط الذى تطور الموقف الصينى بصددها مع إلقاء بعض الضوء على الموقف الصينى على كل من القضية العراقية والوضع الإيراني وتتعزز أهمية الصين بالنسبة لقضايا الشرق الأوسط،فإلى جانب تصاعد نموها الاقتصادي الذي وصل في التسعينيات من القرن الماضي إلى حوالي ١٣٪ فأنها إحدى الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن،وهى الدولة الوحيدة في هذا المجلس التي يثق بها العرب ويعتقدون أنها أقرب إلى توجهاتهم في عدد من قضاياهم،هذا إضافة إلى أن الصين هى الدولة الوحيدة من الدول العظمى التي تحافظ على علاقات جيدة مع دول الشرق الأوسط،وهى الدولة الكبرى التي تؤكد انتماءها لدول العالم الثالث وتعلن تبنيها لقضاياه.

ويمكن استجلاء التباين بين موقف الصين والولايات المتحدة في مختلف القضايا الخاصة بالشرق الأوسط،نشير إلى الآتي:

---

(١) أحمد دياب، مرجع سابق، ص:١٧٦.

-الموقف الصيني من الهيمنة الأمريكية على المنطقة.

-الموقف الصيني تجاه القضية العراقية.

-الصين والتحالف الاستراتيجي مع إيران.

-مبيعات السلاح الصينى لدول الشرق الأوسط.

-إسرائيل والتحالف الاستراتيجى الجديد مع الصين.

أ- الموقف الصيني من الهيمنة الأمريكية على المنطقة:

لقد أدركت الصين إبان حرب الخليج الثانية الدور المهيمن للولايات المتحدة حيث أكدت مجريات الأمور تبعية الدول العربية المشاركة في التحالف للولايات المتحدة،هذا ولم تستطع الصين اتخاذ أي موقف دولي ضد الإدارة الأمريكية.وقد كشفت هذه الأزمة عن مدى ضعف النظام العربي وانقسامه في مواجهة الهيمنة الأمريكية المتزايدة على المنطقة،ومع تنامي احتياج الصين للنفط العربي لم تجد غضاضة في الاعتراف بإسرائيل،وإقامة علاقات دبلوماسية معها. خاصة وأن التواجد الأمريكي في الخليج أدى إلى تزايد النفوذ الأمريكي في تقرير السياسة النفطية في الخليج العربي،هذا في حين تنامت حاجة الصين إلى النفط،[1] فبعد أن كانت تصدره حتى عام ١٩٩٣م أصبحت منذ عام ١٩٩٦م تقوم باستيراده بسبب التوسع الهائل في الاعتماد على مشتقات النفط بحيث زاد استهلاك الصين من الطاقة بنسبة ٣٣٪ عما كان عليه الحال في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي والذي من المتوقع أن يرتفع عام ٢٠١٠م إلى ٢.٧ مليون برميل يوميًا[2].وفي إطار هذا السياق استشعرت الصين الضغوط التي يمكن أن تمارسها الولايات المتحدة المهيمنة على مقدرات النفط العربي بحيث يشكل هذا الواقع ضغوطًا على الصين في مجال النفط العربي بما عكس تحكم الولايات المتحدة بأهم محددات مسيرة

(١)على سيد فؤاد النقر،مرجع سبق ذكره،ص ص:٣٣-٣٨.

(٢)هدى ميتكيس، «الصين والشرق الأوسط»، مرجع سبق ذكره، ص ص:١٠-١٥.

التنمية والتطور الصيني،وهو ما سوف يكون له أكبر الأثر على توجهات الصين بشأن سياساتها الخارجية في المنطقة العربية.

ومع تنامي النفوذ الأمريكي في المنطقة الذي تزامن مع تصاعد هذا التواجد في جنوب شرق آسيا تيقنت الصين من نية الولايات المتحدة في استمرارية هذه الهيمنة لاعتبارات اقتصادية،وإستراتيجية،ومن بينها السيطرة على طرق الملاحة،وهوما أدى إلى التأثير بشكل مباشر في السياسة الخارجية الصينية إزاء الشرق الأوسط.

ب- الموقف الصيني تجاه القضية العراقية:

لم يمثل الموقف الصيني تجاه القضية العراقية خروجًا عن الأهداف المعلنة لسياساتها الخارجية،من حيث حرصها على معارضة أي شكل من أشكال الهيمنة بهدف الحفاظ على السلام العالمي،وتشجيع التنمية المشتركة مع حماية المصالح المشتركة للبشرية في ظل عالم متعدد الأقطاب،والحفاظ على الاستقرار في المجتمع الدولي من هذا المنطلق رفضت الصين منذ البداية التواجد الأمريكي بالعراق والذي استند إلى رغبة الولايات المتحدة في القضاء على أسلحة الدمار الشامل،والذى كان إدعاء ثبت كذبه،بل واعترفت الولايات المتحدة بكذبه،وحيث أدركت الصين أن الأهداف الأمريكية تتجاوز هذه الادعاءات خاصة،وأن الصين تعلم مدى الرغبة الأمريكية في إرساء دعائم مشروع الشرق الأوسط الكبير،واعتبرت الصين التواجد الأمريكي في العراق سابقة خطيرة في العلاقات الدولية تتعارض مع أهداف سياستها الخارجية،وتسهم في إذكاء حدة العداء ضد الولايات المتحدة[1]كما أكدت الصين على أهمية الحفاظ على استقلال العراق وعن استعدادها للمشاركة في إعادة إعمار العراق من خلال الشركات الصينية في العراق هذا وقد تقدمت الصين باقتراح لمجلس الأمن حول القضية

(١) المرجع السابق،ص:١٦.

العراقية في ٢٦ أبريل ٢٠٠٤م،تعكس أهداف وتوجهات الموقف الصيني، ويتمثل في تحسين الأحوال الأمنية في العراق،وتحقيق السلام،والاستقرار مع مساعدة الشعب العراقي على إعادة البناء،والتنمية،والحفاظ على الاستقلال السياسي للعراق،ووحدة أراضيه، إضافة إلى إرساء دعائم نظام ديمقراطي يحافظ على الوحدة الوطنية،وعلى علاقات الجوار، ومساعدة العراق على تحقيق عودتها إلى المجتمع الدولي والحفاظ على السلام والاستقرار في منطقة الخليج ككل،وذلك في إطار قيام الأمم المتحدة بدور فاعل.

هذا وقد رأت الصين إضافة إلى هذه الأهداف ضرورة احترام رغبة الشعب العراقي فى تقرير مصيره،والحفاظ على حقوق الإنسان في العراق.

ج- الصين والتحالف الاستراتيجي مع إيران:

تشهد العلاقات الصينية الإيرانية تناميًا ملحوظًا في الآونة الأخيرة،وهو ما تبدي عبر علاقات ثنائية بين بلدين يتقاسم كل منهما مصالح جيوبوليتيكية متشابهة،إضافة إلى رفض كل منهما الهيمنة الأمريكية.وتأتي أهمية إيران باعتبارها الدولة الثانية المصدرة للبترول بعد المملكة العربية السعودية،وهوما قاد إلى أن تشغل إيران محورًا في السياسات الصينية للطاقة[1].

من هذا المنطلق حرصت الصين على تقوية علاقاتها مع طهران،وقد أيدت الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية وجهة النظر القائلة بضرورة اعتماد الصين على بترول الشرق الأوسط في ظل التأكيد على تنامي هذا الاعتماد في المستقبل؛وعلى هذا النحو ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن مزيداً من تدعيم العلاقات الصينية الإيرانية يمكن أن يؤدي إلى تهديد الهيمنة الأمريكية في المجالات الاقتصادية،والعسكرية،والنووية،وتنبع خطورة هذا الأمر من أن كلا

(١) تياو دينج زانج: المصالح الصينية في الشرق الأوسط، قضايا إستراتيجية،عدد ٣ سبتمبر ٢٠٠٠م، ص ص: ٩٤ـ١٩٨

من الصين وإيران تعدان قوى إقليمية بيد أن تقاربهما يمكن أن يحولهما إلى قوى تهدد الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط.[1].وتنظر الصين إلى إيران باعتبارها الحليف الاستراتيجي لها في الشرق الأوسط،بل إن بعض المسئولين الصينيين دافعوا عن النشاط الإيراني لتخصب اليورانيوم،ومن جانبها لم تخف الولايات المتحدة تخوفها من تنامي العلاقات الصينية الإيرانية، وأثر ذلك على بترول الشرق الأوسط،وقد أكد مسئولون أمريكيون أن موضوع الطاقة يمثل أحد أهم مكونات الأمن القومي الأمريكي،بحيث يمكن أن يقود أي تهديد لها في الشرق الأوسط إلى رد عسكري صريح من الجانب الأمريكي،وتشير هذه الدلائل في مجملها إلى محاولة الصين القيام بدور فاعل في منطقة الشرق الأوسط من خلال تكثيف علاقاتها مع إيران التي تمثل حالياً لها منطقة حيوية نظراً لاحتياجها إلى البترول.

التغير فى الموقف الصينى من العقوبات على إيران:

حيث أقر مجلس الأمن القرار١٩٢٩ مؤخراًفي يونيو ٢٠١٠م[2]حزمة من العقوبات على إيران بسبب برنامجها النووى،وفي هذا الإطار نفهم التغير في الموقف الصينى،ولماذا وافقت الصين على القرارات الثلاثة السابقة التى أصدرها مجلس الأمن بخصوص فرض العقوبات على إيران. فللصين مصالح اقتصادية مهمة مع إيران لعل أهمها العقدان الموقعان سنة ٢٠٠٤ باستيراد ٢٥٠ مليون طن مترى من الغاز الطبيعى المسال، والعقد الموقع سنة ٢٠٠٩ بالبحث عن النفط فى حقل آزادجان،كما تصدر إيران للصين حوالى ١٢٪ من استهلاكها النفطى بمعدل حوالى مليون برميل يوميا. ولكن مصالح الصين مع الولايات المتحدة أكبر من مصالحها مع إيران فهى تسعى بالأساس إلى حماية مصالحها الاقتصادية مع

---

(١)هدى ميتكيس: مرجع سبق ذكره، ص ص :١٦ـ١٧.

(٢) محمد السيد سليم ،"الموقف الصينى من العقوبات الدولية على إيران"، العربى، العدد١١٢٠٦، لعام٢٠١٠م، ص:٢٢.

الولايات المتحدة، خاصة أن حجم الاستثمارات الأمريكية فى الصين يبلغ حوالى ٤٨ بليون دولار فضلا عن أن الفائض فى الميزان التجارى الصينى الأمريكى لصالح الصين بلغ ٣٥٠ بليون دولار. وهى تحاول تهدئة السياسة الأمريكية التى تعمل على محاصرة الصين بسلسلة من التحالفات. ولهذا فرغم أن الصين عارضت فى البداية إحالة الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن إلا أنها عادت وصوتت فى المجلس ضد إيران. فلماذا إذن تعترض الصين بشدة هذه المرة على فرض العقوبات على إيران للمرة الرابعة؟ يمكن القول إن الموقف الصينى هذه المرة هو ردة فعل للتدخلات الأمريكية فيما تعتبره الصين شئونها الداخلية،وأن الصين تحاول بموقفها من مسألة العقوبات على إيران دفع الولايات المتحدة إلى وقف هذا التدخل. فقد أعلنت الولايات المتحدة أنها قد عقدت صفقة أسلحة مع تايوان قيمتها حوالى ٦.٤ بليون دولار [1] وهو ما أثار غضب الصين والتى تعتبر أن موضوع تايوان بمثابة خط أحمر. من ناحية ثانية فرغم احتجاجات الصين،فقد التقى الرئيس أوباما بالزعيم الروحى للتبت الدلاى لاما فى البيت الأبيض،وهو ما اعتبرته الصين تدخلا فى شئونها الداخلية،ورغم مناشدتها أوباما إلغاء المقابلة إلا أنه أصر عليها يبدو أن الصين ترد على التدخل الأمريكى بتعطيل مشروع فرض العقوبات أملا فى الحصول على تنازلات فى ملفاتها. ولكنها لن تستمر إلى أمد طويل فى تلك المعارضة ولعله من المهم أن نتذكر الإنذار المبطن الذى وجهه مندوب الصين فى مجلس الأمن إلى إيران بأن تتفاوض بجدية لإنهاء الشكوك حول برنامجها النووى،وحثه لإيران على قبول مقترح الوكالة الدولية رغم علم الصين أن هذا المقترح ليس إلا أداة لإخراج اليورانيوم المخصب منها بلا عودة،وبالتالى يضيع عليها جهد العشرين عاما الأخيرة من ناحية أخري فالصين تريد بموقفها أن يصدر قرار مخفف بفرض العقوبات على إيران،وأن تظهر لإيران أنها قد لعبت دورا مهما فى هذا الصدد مما يمكن معه حماية مصالحها النفطية مع إيران. وبالتالى

(١)المرجع السابق،ص:٢٣.

فالسياسة الصينية المعارضة لفرض العقوبات على إيران تحقق المصالح الصينية على المستويين الأمريكى والإيرانى فى آن واحد. وإذا قدمت الولايات المتحدة التنازلات المطلوبة للصين،فإنها ستوافق مع روسيا على حزمة من العقوبات «الذكية» خاصة مع الوفود الأمريكية والإسرائيلية التى زارت الصين لحثها على تغيير موقفها،ومع التغير الجزئى فى الموقف الروسي. فالصين تعمل مع الأغلبية وليس ضدها كما تقول دائما،وهى كما قلنا أداة لتأكيد التوازنات وليس لقلبها.

د- مبيعات السلاح الصينى لدول الشرق الأوسط:

أحد العوامل المهمة كذلك في تحديد مستقبل الدور الصيني في الشرق الأوسط هو مبيعات السلاح الكثيفة للدول العربية وإيران،حيث إن الوجود الصيني الاستراتيجي يمكن تحديده بدرجة أكثر وضوحًا فيما يتعلق بمبيعات سلاحها،وبخاصة لإيران و«أعداء» الولايات المتحدة الآخرين،وهو ما يمكن أن يمثل ورقة ضغط سياسية لبكين في علاقاتها مع أمريكا.

ولقد كانت أحد الأمور المعقدة هو استخدام حزب الله للأسلحة الصينية الصنع في حربه الأخيرة مع إسرائيل عام٢٠٠٦م،كما أن الأكثر أهمية للولايات المتحدة هو مبيعات الصواريخ التي يمكن استخدامها في العمليات البحرية،وبخاصة في منطقة الخليج،أيضاً تتعاون الصين بشكل نشط في المجال النووي مع كل من إيران وباكستان،والمؤكد أن العالم النووي الباكستاني «عبد القادر خان» كانت له روابط وعلاقات وثيقة مع الصينيين،وأن الدور الصيني كان له الأثر في تطور البرنامج النووي الباكستاني[1] ومن المنظور الأمريكي،فالتعاون النووي الصيني مع إيران قوى جداً،ولذلك وضعت إدارة «بوش الابن» ضغوطاً عديدة على الصين لقطع تعاونها النووي مع إيران فى وقت نجحت فيه الصين في تطوير علاقات عسكرية مع إيران،وباكستان،والدول العربية،وحافظت على

(١) هدى ميتكس: مرجع سبق ذكره، ص ص: ١٨ـ١٩.

روابطها الوثيقة مع إسرائيل بما فيها شراء التكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية المتقدمة.

هـ-إسرائيل والحليف الاستراتيجى الجديد....الصين

تمتلك إسرائيل سجلاً حافلاً من التحالفات يؤكد نظرية التحالف مع الأقوياء، ومنذ أصبحت الولايات المتحدة قوى عظمى،ولا زالت تمثل الدعم، والسلاح،والرعاية،والاقتصاد بالنسبة لها،لكن المؤشرات الآن باتت تشير إلى تراجع العملاق الأمريكى،الذى أصبح غارقاً فى مشاكله الداخلية وانهياره الاقتصادى، فى ظل عالم لا تستقر فيه موازين القوى -عالم تشير فيه- كل التوقعات إلى أن القوة الأكبر فى الغد ستكون ذات ملامح أسيوية. وهكذا كان من الطبيعى لإستراتيجية الولاء للأقوى الإسرائيلية أن تتجه عن تنين صينى،أو فيل هندى، أونمرياباني، أو كورى يكون أكثر قدرة على ضمان المصالح الإسرائيلية عندما يفقد الحليف الأمريكي تفوقه.

ومن هنا فإن من المرجح أن تنتقل الصين إلى درجة الحليف الأقوى لإسرائيل فى المستقبل، وهو أمر لايخلو من البحث المستمر داخل محافل الفكر،والسياسة،والعسكرية الإسرائيلية .

وكانت إسرائيل أولى دول الشرق الأوسط،وسابع دولة فى العالم اعترفت بالصين الشعبية ومع ذلك اتسمت العلاقات الدبلوماسية بين الصين وإسرائيل لفترة طويلة بالبطء الشديد والتوتر فى بعض الأحيان،وشهدت صعوداً وهبوطاً فى كثير من الأحيان بسبب الموقف الصينى من الصراع العربى- الإسرائيلى [1].

بدأ التقارب مع إسرائيل مع بداية السبعينيات من القرن الماضي حيث كان إيذانًا بتغير الموقف الصيني تجاه القضية الفلسطينية خاصة بعد أن أصبحت أحد

(١) محمود صبرى،مرجع سبق ذكره،ص ص:٣٤-٣٦.

أعضاء مجلس الأمن الدولي الدائمين بحيث توقفت عن دعم حركات التحرر الفلسطينية وتراجعت عن مطالبها بحقوق الفلسطينيين ونلاحظ أن التغير في الموقف الصيني جاء استناداً إلى الطابع البراجماتي للثقافة الصينية بحيث قبلت التواجد الإسرائيلي في الشرق الأوسط كأمر واقع حيث أعلن «شون أن لاي» في خطاب له أمام الجمعية العامة،إن الصين لا تعادي اليهود أو شعب اليهود،وإنما تعترض علي سياسات التوسع الإسرائيلية [1]. وعلى هذا النحو يمكن القول إن بداية تغير الموقف الصيني من القضية الفلسطينية يعود إلى تقاربها مع الولايات المتحدة،وإن تأييد هذا الموقف في انتهاج الصين لسياسة الإصلاح والانفتاح على دول العالم في نهاية السبعينيات من القرن الماضي،وذلك من منطلق رؤية أكثر واقعية وبراجماتية لموازين القوى الدولية ولحدود الصين في النظام العالمي ومنذ مطلع الثمانينيات من القرن الماضي بدأت الصين تتراجع عن مواقفها المؤيدة علنًا للدول العربية في صراعها مع إسرائيل،وهو ما تبدي عن تكرار المسئولين الصينيين تأييد الصين للشعوب العربية ضد سياسة التوسع الإسرائيلي،وتأييد المفاوضات السلمية التي تخدم الحل العادل الشامل لمشكلة الشرق الأوسط وبطبيعة الحال فإن مثل هذا الموقف الصيني نهج نهجًا مختلفًا عن سابقه بما أدى إلى تبادل الاعتراف الدبلوماسي وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة في يناير ١٩٩٢م.وعلى هذا النحو أدى اعتراف الصين بإسرائيل إلى ما كانت ترغب فيه الصين من تحسين صورتها أمام الغرب بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة [2].

وفى عام ١٩٩٩م،كشفت الصحافة الإسرائيلية النقاب عن معلومات تتعلق بصفقة الفالكون ،وحسب الصفقة كانت إسرائيل ستزود الصين بأربع طائرات

(١) المرجع السابق ص ص:٣٤-٣٦.

(٢) مازن النجار ،«الحلم الصيني أمام القوة الناعمة ومخاطر الاحتواء »،مجلة الصين اليوم ، العدد٩،سبتمبر٢٠٠٧، ص ١٩.

فالكون،ورأى الأمريكيون أن حصول الصين على طائرات الفالكون سيخل بالتوازن العسكرى على حدود تايوان،وسيضر بأداء الجيش الأمريكى فى المنطقة ؛ الأمر الذى دفع الولايات المتحدة لمعارضة الصفقة بشدة ،واعتقدت إسرائيل أنها تستطيع الصمود أمام ضغوط الولايات المتحدة ووعدت الصين بإتمام الصفقة ، ولكنها أعلنت فى النهاية إلغاءها عام ٢٠٠٠م .

وفى عام ٢٠٠٣م قررت إسرائيل تعليق عقود تصدير السلاح للصين والتعهد للولايات المتحدة بأنها لا تبيع سلاحاً يشكل خطراً على الولايات المتحدة ،لكن الاتفاق لم يشمل حظر بيع الطائرات الصغيرة بدون طيار من طرازR P،الأمر الذى تسبب فى أزمة طاحنة فى نهاية عام ٢٠٠٤م. وكانت إسرائيل قد باعت للصين فى عام ١٩٩٩م –بعلم الولايات المتحدة– ١٠٠ طائرة صغيرة بدون طيار من طراز هيربى،والتزمت إسرائيل بتوفير قطع غيار لها وصيانة لمدة عشر سنوات ،مما آثار غضب الأمريكيين،وخاصة أن الصينيين طلبوا قطع غيار للطائرات،ورأت الولايات المتحدة أن الهدف من ذلك هو تطوير الطائرات وليس مجرد الصيانة فقط،وفرضت الولايات المتحدة سلسلة من العقوبات على إسرائيل، والتى وافقت عليها المستويات العليا فى الإدارة الأمريكية،وفى ذلك مستشار الأمن القومى للرئيس السابق «بوش الابن» الذى صدق على عقوبات ضمنية ضد تل أبيب شملت إحباط صفقات عسكرية ومشروعات مشتركة وتبادل معلومات مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بأنظمة الأسلحة الجديدة ،كما قاطعت الولايات المتحدة مدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلى فيما يتعلق بتطوير الطائرة JSF، وأوقفت التعاون فى إنتاج منظومة المحاكاة الجديدة للجيش الإسرائيلى .وطالبت الولايات المتحدة إسرائيل بالآتى :

–على إسرائيل نقل معلومات للولايات المتحدة بخصوص ٦٠ صفقة أجرتها مع الصين حتى تستطيع تقدير الأضرار التى لحقت لها كشرط لرفع العقوبات.

– فرض رقابة على بيع الأسلحة لدول العالم (سواء على مستوى الشركات

الخاصة مثل ألبيت أوالجيش الإسرائيلى)[1].لم تستطع إسرائيل تقدير الخطورة التى توليها للولايات المتحدة لتسلح الصين،وكادت تفقد تعاطف أكبر الداعمين لها،مما اضطرها فى النهاية للرضوخ والإذعان للمطالب الأمريكية وفى عام ٢٠٠٥م اضطرت إسرائيل لفرض رقابة مشددة على الصادرات العسكرية وحظر التجارة العسكرية مع الصين.ورغم ذلك لم تتأثر العلاقات التجارية بين الدولتين،حيث صرحت وزارة الخارجية الصينية أن العلاقات لن تتأثر بسبب طرف ثالث بل ستزداد قوة،ويعود الرد الصينى إلى أن الصفقة كانت صغيرة ،فضلاً عن قيام الصين بتطوير الطائرات بدون طيار بنفسها ،كما أنها أدركت أن إسرائيل ليس لديها خيار آخر. وتجدر الإشارة أخيراً إلي ما يتعلق بالسبل للدفع بالعلاقات مع الصين وتجهيزها كحليف استراتيجي جديد ،حيث إقامة زيارات رسمية رفيعة المستوي بشكل أكثر كثافة والتأكيد علي مدي أهمية إسرائيل في استقرار المنطقة وأمنها وتعزيز التعاون التكنولوجي مع الصين لجذب الاستثمارات،وأخيراً إيجاد سبل لتعزيز التعاون الاستخباراتي بين إسرائيل والصين.

وبعد استعراض هذا المسار من العلاقات بين الصين وإسرائيل،يمكن القول إن الطريق لأن تكون الصين كما يرغب الإسرائيليون حليفا استراتيجيا أول لم يزل في بدايته،وأن علي الدول العربية الانتباه إلي هذا التنامي الكبير في العلاقات بين الدولة التي يري الكثيرون أنها القطب العالمي القادم،وبين إسرائيل التي احترفت قراءة المتغيرات جيدا وإدارة علاقاتها مع الكبار من خلال نظرية(التحالف مع الأقوياء)فإسرائيل هدفها الأبعد هو تجهيز البديل للحصان الأمريكي المتغير لضمان تفوقها علي الدول العربية والشرق أوسطية مستقبلاً.

ثانياً :الالتقاء الأمريكي-الصيني في الشرق الأوسط

رغم وجود العديد من القضايا الخلافية العالقة بين الطرفين أهمها تايوان

(١) المرجع السابق،ص ص:٢٠-٢١.

وتصدير السلاح الصيني لدول تعتبرها الولايات المتحدة معادية لها،إلا أن ذلك لم يمنع من إحداث تقارب في العلاقات التي كانت تتسم دائمًا بالتوتر والاضطراب،والذى بلغ ذروته بعد اصطدام طائرة تجسس أمريكية بمقاتلة صينية فوق جزيرة هانيان، مما أدى إلى تحطم المقاتلة الصينية ومصرع قائدها،بجانب اضطرار الطائرة الأمريكية للهبوط في الأراضي الصينية[1].بالإضافة إلى ذلك كانت الانتقادات الأمريكية لانتهاكات حقوق الإنسان في الصين،بجانب التعاون الأمريكي التايواني من العوامل التي تزيد من التوتر في العلاقات الأمريكية الصينية،إلا أن الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في سبتمبر ٢٠٠١،وما أعقبها من الحرب في أفغانستان قد أدى إلى قيام الدولتين بإحداث تغيير نسبي في استراتيجيتهما تجاه بعضهما البعض.

١-التقارب الأمريكي للصين:

جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما تبعها من إعداد الولايات المتحدة لتحالف دولي لمواجهة الإرهاب لتحدث تغييرًا نسبيًا في السياسة الأمريكية تجاه بعض دول العالم ومنها الصين. وقد أدركت الولايات المتحدة أنها لن تستطيع القيام وحدها بالحرب ضد الإرهاب المنتشر في مختلف دول العالم،فهو مثل الجليد الذي تظهر قمته فقط[2].وتتمثل من وجهة النظر الأمريكية في «أسامة بن لادن» وتنظيم القاعدة،وحركة طالبان،بينما يختفي الجزء الأكبر من جبل الجليد تحت سطح الماء وهو ما يسمى بالخلايا النائمة المنتشرة في مختلف دول العالم في أوربا،وحتى في الولايات المتحدة نفسها،وهو الأمر الذي أدى إلى إطلاق السلطات الأمريكية لعدة تحذيرات من هجمات إرهابية وشيكة على المصالح

(١) محمد عباس ناجي: مرجع سبق ذكره، ص: ١٤٥.

(٢) سيف الدين عبد الفتاح،السيد صدقي عابدين،محرران، «الأفكار السياسية الآسيوية الكبرى في القرن العشرين »، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١، ص ص: ١٣٢-١٣٤.

الأمريكية في الداخل أو في الخارج. ولذا رأت الولايات المتحدة ضرورة تكوين تحالف دولي لمحاربة الإرهاب ليس في أفغانستان فقط بل في مناطق أخرى مختلفة يحتمل أن تكون الفلبين، أوالعراق، أواليمن، أوالصومال. وفي الوقت نفسه سعت الولايات المتحدة إلى إعادة ترتيب الأوضاع العالمية بما يتوافق مع مصالحها هي فقط،فبدأت في إعادة النظر في علاقاتها بدول العالم،وأدركت أنه يمكن أن تقوم هذه الدول بدور إقليمي ودولي يمكن أن يتوافق مع المصالح الأمريكية،وكانت الصين من ضمن هذه الفئة الأخيرة من الدول التي يمكن أن تتجه العلاقات الأمريكية معها نحو مزيد من التقارب.[١]

لذا بدأت الولايات المتحدة في اتباع إستراتيجية جديدة تجاه الصين تمثلت في الآتي:

أ- السماح بانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية،وهو الطلب الذي كانت تلح عليه باستمرار الحكومة الصينية منذ ١٥ عامًا،إلا أن الولايات المتحدة كانت ترفض ذلك بدعوى أن الصين لم تحرر تجارتها مع دول العالم ،ففي ١٠ نوفمبر عام ٢٠٠١م وافقت دول المنظمة على انضمام الصين لها،وأصبحت عضواً عضواً رسمياً داخل المنظمة في ١١ ديسمبر ٢٠٠١م.

ب-الترحيب بقيام الصين بلعب دور إقليمي جديد في آسيا يمكن أن يخدم المصالح الأمريكية،خاصة فيما يتعلق بعلاقاتها مع كوريا الشمالية،فالولايات المتحدة أرادت فتح حوار جديد مع بيونج يانج يمكن أن يسهم في تخفيف التوتر في شبه الجزيرة الكورية،إلا أن دعوتها لم تلق استجابة من بيونج يانج،ورأت الولايات المتحدة أن الصين يمكن أن تقوم بدور في التقارب مع كوريا الشمالية، وذلك من خلال استغلالها العلاقات الصينية الكورية في إحداث مثل هذا التقارب.لذا دعا الرئيس بوش بكين إلى نقل رسالة التقارب الأمريكية إلى بيونج يانج[٢].

(١)المرجع السابق، ص ص: ١٣٢ -١٣٤.

(٢)المرجع السابق، ص ص: ١٣٥-١٣٧.

ج- بدأت الولايات المتحدة في إحداث تغييرات طفيفة في مواقفها تجاه القضايا الخلافية مثل تايوان. لذا أكد الرئيس بوش على دعمه لمبدأ «صين واحدة»،وعدم استقلال تايوان. كما بدأت الولايات المتحدة في تقديم المبررات التي تدعوها للتعاون مع تايوان،وهو الأمر الذي لم تكن تفعله في السابق،حيث أرجعت الولايات المتحدة هذا التعاون إلى اتفاق مبرم بين واشنطن وتايبيه في عام ١٩٧٩م،وهو العام الذي شهد إقامة علاقات دبلوماسية بين الولايات المتحدة والصين،وينص هذا الاتفاق على التزام الولايات المتحدة بتوفير سبل الدفاع عن تايوان،كما دعت الولايات المتحدة إلى ضرورة التوصل إلى حل سلمي بشأن قضية تايوان.

أما قضية انتهاكات حقوق الإنسان فقد استمرت عالقة بين الجانبين،فما زالت الولايات المتحدة تنتقد الإجراءات التي تتخذها السلطات الصينية لمواجهة المظاهرات الطلابية ومعاملة طائفة فالون كونج. لذا فقد قدمت الولايات المتحدة احتجاجًا على إساءة معاملة وحبس (٣٧) شخصًا من أتباع طائفة فالون كونج المحظورة في الصين الذين اعتقلتهم السلطات الصينية وقامت بترحيلهم بعد عزلهم.

بجانب ذلك أكد الرئيس بوش على ضرورة أن يكون الشعب الصيني حرًا في اختيار الكيفية التي يعيش بها،ودعا بكين إلى فتح حوار مع الفاتيكان- التي قطعت علاقاتها مع الصين في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي- بعدما عينت بكين أسقفين بعد موافقة البابا،كما حث الرئيس بوش الحزب الشيوعي على الإسراع في تنفيذ الإصلاحات الديمقراطية(١).

٢- الالتقاء في المصالح الأمريكية الصينية داخل الشرق الأوسط:

كما أسلفنا سابقًا عن أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية،وكذلك تعد إحدى أكثر مناطق العالم تأثيرًا في عملية التنمية

(١) محمد عباس ناجي، مرجع سبق ذكره، ص ص: ١٤٦-١٤٧.

الصينية،وتكمن أهميتها في كونها المصدر الرئيسي للنفط العالمي من جهة، ولواردات الصين النفطية المتزايدة من جهة أخرى، ناهيك عن كونها الأسواق الكبيرة التي تلتهم المنتجات الصينية المتنوعة التي تذهب إلى العديد من بلدان هذه المنطقة.فعلى الصعيد الدولي فقد أعلنت الصين حرصها على التعاون مع كافة الدول من منطلق المنفعة المتبادلة،وهى السياسة التي تنتهجها الصين في هذه المنطقة،مع الحرص على القيام بدور عالمي في مختلف القضايا بصفة عامة.

أ-التعاون الأمريكى– الصيني في الحرب علي الإرهاب:

[إن حربنا ضد الإرهاب تبدأ بتنظيم القاعدة في أفغانستان لكنها لا تنتهي هناك،إنها لن تنتهي حتي يتم العثور على كل مجموعة إرهابية في العالم،وحصارها وهزيمتها.وعلى كل أمة وكل منطقة أن تتخذ قرارها الآن،إما معنا أو مع الإرهابيين،فمن اليوم وصاعدًا كل أمة وكل منطقة أن تتخذ قرارها الآن،إما أنكم معنا أومع الإرهابيين.

فمن اليوم وصاعدًا كل أمة تواصل إيواء الإرها ب ستعتبر من قبل الولايات المتحدة نظامًا معاديًا.أغلقوا فورًا وبصفة دائمة كل معسكر إرهابي سلموا كل إرهابي،أعطوا الولايات المتحدة إمكانية الوصول الكامل إلى معسكرات الإرهاب .. وإلا فإنكم ستشاركونهم نفس المصير] (1).

تلك الكلمات وردت بالنص في خطاب الرئيس جورج بوش أمام الاجتماع المشترك لمجلس الكونجرس الأمريكي يوم ٢٠ سبتمبر ٢٠٠١ بعد ٩ أيام من الهجمة الإرهابية المدمرة التي تعرضت لها الولايات المتحدة. حيث حدد أبرز ملامح الإستراتيجية الأمريكية الشاملة التي ستنطلق على أساسها الحملة ضد الإرهاب،والتي يتضح من نص كلمة الرئيس بوش أنها ترتكز على محورين

(١) نعوم تشومسكى ،«السعى الأمريكى إلى السيطرة على العالم» ،الهيمنة أم البقاء،(مترجم)سامى الكعكى ،دار الكتاب العربى –بيروت ،لبنان ،مكتبة القاهرة الكبرى،٢٠٠٤م.

رئيسيين هما: الاستمرارية والشمول.[1].

وفي ٧ أكتوبر ٢٠٠١م بدأت بالفعل فعاليات الحملة العسكرية في أفغانستان ضد تنظيم القاعدة وطالبان،وبدأت العمليات العسكرية في أفغانستان،ودارت على مستويات،ومراحل مختلفة أدت إلى تدمير القوة العسكرية للقاعدة وطالبان وشل حركتها،ودفعها إلى التخلي عن قواعدها وعن المدن الرئيسية، وتمكين قوات تحالف الشمال الأفغاني من فرض سيطرتها،وتمت إعادة ترتيب الأوضاع السياسية داخل أفغانستان تحت المظلة العسكرية الأمريكية والرعاية الشكلية للأمم المتحدة حتى تكتسب السلطة الأفغانية الجديدة الشرعية الدولية، وهو ما أسفر عنه مؤتمر «بون»، وتم تشكيل حكومة مؤقتة بدأت في ممارسة سلطاتها اعتبارًا من ٢٢ ديسمبر ٢٠٠١م.[2].أما الموقف الصيني،فقلما تتفق واشنطن مع بكين في وجهات النظر،لكنهما في الحرب علي الإرهاب اتفقا مرحلياً وتكتيكيا بحكم تلاقي المصالح؛حيث إن الصين دعمت واشنطن في الحرب علي الإرهاب أملاً في فتح مرحلة جديدة من العلاقات،فإنه رغم الخلاف التقليدي المصبوغ بالصبغة الإيديولوجية بين كل من الولايات المتحدة والصين الشعبية،والذي تعود جذوره إلي عشرات السنين،إلا أن مواقف دولية معينة كانت تساهم في وقت من الأوقات في التقارب الشكلي والتكتيكي بين كل من واشنطن وبكين .تقليديا يبدأ رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية فترة حكمهم بالتشدد حيال الصين ثم ما يلبثون أن يتعاملوا مع الأمر الواقع ببراغماتية سياسية تفرضها عوامل كثيرة،فعقب تعرض الولايات المتحدة الأمريكية لاعتداءات الحادي عشر من سبتمبر\ عام ٢٠٠١م،أعرب الرئيس الصيني آنذاك«شيانغ زيمين»لنظيره الأمريكي ليس فقط عن أسفه للحادث وإدانته،وإنما أبدي استعداد بلاده للتعاون مع واشنطن في

---

(١) محمد عبد السلام، الحرب غير المتماثلة «بين الولايات المتحدة والقاعدة»، السياسة الدولية، العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٢، ص ٢٠٧.

(٢) حصاد الهجوم الأمريكي والبريطاني على أفغانستان، متاح على موقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3E.

الحرب علي الإرهاب .هذه الخطوة لفتت نظر المراقبين الذين لم يكونوا يتوقعون من بكين هذا الموقف لاسيما بعد التوتر الذي ساد في العلاقات بين البلدين علي خلفية طائرة التجسس الأمريكية،كما أن هذا الموقف جاء في ظل سيادة مشاعر عدائية تجاه السياسة الأمريكية وبالذات من قبل الجيل الثالث في الصين،لكن موقف« شيانغ زيمين» هذا كان نابعاً بالدرجة الأولي من منظور المصلحة الوطنية للصين،إذ أنه اعتبرها فرصة لتحسين علاقات التعاون بين بلاده والولايات المتحدة الأمريكية انطلاقاً من أن مثل هذه العلاقات تعد ضرورية لمواصلة عملية تحديث بلاده [١]،وهو ما كانت تسعي إليه القيادة الصينية .

كما أن بكين كانت تأمل من خلال مشاركتها في التحالف الدولي في الحرب علي الإرهاب أن يبدي المجتمع الدولي تفهماً لطريقة تعاملها مع الحركات الانفصالية في الداخل وإضفاء الشرعية عليها،فلدي الصين أيضا مشكلاتها الداخلية مثل التمرد في منطقة كسينج يانج الشمالية التي يقطنها حوالي ١٨ مليون نصفهم تقريباً مسلمون،هذا بالإضافة إلي انفصال تايوان عن الصين .لذلك صاغت الصين مفهوما خاصا بها للإرهاب يشمل الحركات التي تدعو إلي الانفصال [٢].

ومن جانبه كان الرئيس الأمريكي «جورج دبليو بوش» بحاجة للدعم والتعاون الصيني في مجال مكافحة الإرهاب ، فالصين عضو دائم في مجلس الأمن وتمتلك حق الفيتو الذي قد يعرقل أي قرار دولي لإضفاء الشرعية علي الحروب التي تزمع الإدارة الأمريكية القيام بها تحت ذريعة محاربة الإرهاب .كما أن ساحة أولي معارك الحرب علي الإرهاب -كانت الإدارة الأمريكية علي وشك القيام بها- هي أفغانستان القريبة من الصين،وبالإمكان أن تساهم الصين في هذا الجانب بالتعاون مع باكستان في محاربة طالبان والقاعدة،لذلك كانت مكافأة بكين أن وضعت

---

(١) محمد فايز فرحات، المارد الأصفر، «لماذا يخش العالم من صعود الصين»، الأهرام الاستراتيجي ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية متاح على www.ahram.org.eg

(٢) عثمان الرواف، مرجع سبق ذكره، ص ص: ٣٩-٤٠.

واشنطن «جبهة شرق تركستان الإسلامية »[1].علي القائمة السوداء ضمن المنظمات الإرهابية العالمية فقط خلال الفترة ما بين ١١ سبتمبر ٢٠٠١م،وحتى نهاية عام ٢٠٠٢م،حيث التقي رئيسياً البلدين ثلاث مرات الأمر الذي ساهم في تلطيف الأجواء بين واشنطن وبكين إلي الحد الذي دفع بالرئيس الأمريكي إلي وصف العلاقات بين البلدين بأنها تقوم علي أساس «الشراكة البناءة» [2].

ب- دفع عملية السلام في الشرق الأوسط:

كان للصين دور نشط في دفع عملية السلام في الشرق الأوسط ،بل يمكن القول إن هذا الدوريتعامل مع كافة المسائل الساخنة الأخرى في الشرق الأوسط.فقد لعبت الصين دورًا معنيًا في حل المسائل الساخنة في الشرق الأوسط خلال الأعوام الأخيرة،فمثلاً مسألة دارفور بالسودان،حيث لعبت الصين دوراً مهماً،فأرسلت قوات حفظ السلام إلي هناك،وقامت بالوساطة بين الحكومة السودانية وقوات العصابات في الجنوب لإجراء المفاوضات بين الطرفين،وظلت تبذل جهودها السلمية دائماً،ولكن في حل المسائل الساخنة في الشرق الأوسط لم تكن الصين تعد عملاقاً في الشرق الأوسط مقارنة بالتعاون بينهما في التجارة والطاقة،ولكن في الوقت نفسه ينظر المجتمع الدولي إلي الجهود الكبرى التي تبذلها الصين للمشاركة في حل هذه المسائل الساخنة،وهوما يعتبر تجسيداً في العلاقات الصينية الأمريكية،علي سبيل المثال فأعربت الولايات المتحدة مراراً عن رغبتها مؤخراً في أن تستطيع الصين مشاركتها بجد ونشاط في حل القضية النووية الإيرانية[3].فترغب الولايات المتحدة في أن تستطيع الصين دعم سياسات الولايات المتحدة فى فرض العقوبات علي إيران،حيث ترغب في أن تساعدها

(١) عادل سليمان، «الحملة الأمريكية ضد الإرهاب خارج أفغانستان»، السياسة الدولية، العدد ٤٨، أبريل ٢٠٠٢، المجلد ٣٧، ص: ١٨٥-١٨٦.

(٢) أحمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص ص: ١٧٥-١٧٦.

(٣) المرجع السابق، ص: ١٧٨.

الصين علي أن تلعب دوراً هاماً في المسألة النووية الإيرانية وتمشياً مع الأوضاع الجديدة اتخذت إدارة بوش سلسلة من الخطوات الرامية لتعزيز العلاقات الثنائية مع الصين،فقد أعلن روبرت زوليك نائب وزير الخارجية الأمريكية السابق في سبتمبر ٢٠٠٥م،عن حاجة واشنطن لدفع الصين كي تكون شريكاً مسئولاً في النظام العالمي الجديد.وعبارة «الشريك المسئول »التي ترددت كثيراً في تصريحات العديد من المسئولين الأمريكيين تجاه الصين أصبحت تعبيراً واضحاً،وتلا ذلك عدة مبادرات،ففي خريف ٢٠٠٦م أطلقت واشنطن الحوار الاستراتيجي الاقتصادي الصيني / الأمريكي والذى تناول عدداً من القضايا المشتركة،مثل التعاون في مجال الطاقة،وزيادة حجم التبادل النقدي وامتداد الحوار ليشمل قضايا دولية كالصراع في دارفور والعلاقات مع كوريا الشمالية [١].

وهكذا نجد الازدواجية في السياسة الخارجية لإدارة بوش فإن مصالح الولايات المتحدة تتأرجح بين مغازلة القوي الصاعدة ،وبين الإبقاء علي حلفائها الأساسيين.



(١) عبد القادر عرابى ،مرجع سبق ذكره،ص ص:٢٣-٢٥.



المبحث الثاني

الاستراتيجية الأمريكية لاحتواء الصعود الصيني

تأتي الصين على رأس اهتمامات الولايات المتحدة في أغلب التقارير الإستراتيجية الأمريكية التي تصدر بحوثاً عن معالم واضحة لإستراتيجية كبرى تعمل الولايات المتحدة على هديها ، فبعد انتهاء إستراتيجية «الأضواء» بعد الحرب الباردة،ويؤكد ذلك تلك الوثيقة التي صدرت عن البيت الأبيض بعنوان «إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي» والتي يوضح فيها أن العلاقات بين الدول تتدرج من الصراع إلى التعاون مرورًا بدرجات متعددة تمثل كل منها موقعًا وسطًا (أو أقرب إلى هذا الطرف أو ذاك) بين قمة الصراع وهى الحرب الشاملة،وقمة التعاون وهى الاندماج أو التعاون في كل المجالات،فإننا نجد العلاقات الصينية الأمريكية تشكل نمطًا فريدًا من العلاقات الثنائية بما يتضمنه من عناصر تبدو متنافرة أو متناقضة أحيانًا،مثل التعاون،والصراع،والاستقلالية،والاعتماد المتبادل)[1] فلا هي منافسة صريحة،ولا هي عداء مستتر،ولكنها مع ذلك تعمل في إطار توازن دقيق من المصالح المتبادلة والتهديدات المتوقعة،

(١) مازن النجار،مرجع سبق ذكره،ص ص:٢٢-٢٣.

كما نجدها تتميز بدرجة كبيرة من التغير فنجدها تنحو إلى درجة متقدمة من الصراع في بعض النواحي،وإلى درجة متوسطة من التعاون في نواحي أخرى،كما قد يحدث هذا التغير في نفس القضية بتغير الزمن،ويعكس هذا المدى الواسع الذي تتراوح فيه قدرة صانع القرار على التوفيق بين المصالح المختلفة لدولته من علاقتها بالدولة الأخرى،وعمق وروابط التعاون التي تمنع تدهور العلاقات إلى النهاية،وطبيعة المرحلة الانتقالية التي تمر بها العلاقات بينهما.

ويمكن القول بأن العلاقات الأمريكية الصينية ذات طبيعة مركبة من عدة عناصر:

الأول:الحرص الأمريكي على علاقة شراكة مع قوة كبرى صاعدة.

الثاني:الحرص الأمريكي على منع اليابان وبلدان آسيا المجاورة من التعاون المفتوح مع بكين.

الثالث:الحرص الأمريكي على إبقاء التطور والنفوذ الصيني تحت المراقبة الأمريكية الدائمة،وفي هذا الإطار تتعدد أوراق الضغط التي تمارسها الولايات المتحدة تجاه الصين

ولعل أهم هذه الأوراق:

* **التبادل التجاري**: التبادل التجاري بين الصين والولايات المتحدة يحكمه مبدأ المعاملة التجارية التفصيلية (وضع الدولة الأولى بالرعاية) الذي منحته الولايات المتحدة للصين في عام ١٩٨٠م.والتبادل التجاري في حد ذاته هو تفاعل تعاوني يعمل على عدم تدهور العلاقات عندما تصادمت السياسات في قضايا أخرى،وإن كان (التبادل التجاري) اتخذ بُعداً صراعياً عندما اتهمت الولايات المتحدة الحكومة الصينية باتباع سياسات اقتصادية جائرة تؤدي إلى إغراق السوق الأمريكي بالسلع الصينية الرخيصة،ومن جانبها ردت الصين بأن المسئولين في وزارة التجارة الأمريكية يلجؤون للتلاعب في أرقام التبادلات التجارية لتضخيم العجز

التجاري تجاه الصين؛حيث يعدون الصادرات الصينية عن طريق (هونج كونج) صادرات صينية خالصة،بينما تشتمل على قيمة مضافة يجب خصمها (مع ملاحظة أن حجم العجز التجاري الأمريكى قد بلغ بين البلدين نحو ٢٠٢ بليون دولار عام ٢٠٠٥م،في حين كان مستوى العجز١٦٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٤م) [(١)]. وفي هذا الإطار تعرقل إجراءات الحماية نمو التبادل التجاري بين الدولتين لمستويات أكبر مما هى عليه الآن،وفي الولايات المتحدة يتم التركيز على مواجهة المستثمرين الصينيين بالتركيز على المخاوف الأمنية،إضافة إلى عدم الثقة الكبيرة في الشريك الصيني، وخلال شهر أغسطس ٢٠٠٥م عرقل الكونجرس صفقة شراء طاقة صينية تعرف باسم CNOO لشركة البترول الأمريكية UNOCAL.وبسبب المخاوف الأمنية لا تصدر الولايات المتحدة التكنولوجيا العسكرية المستخدمة،أوالمواد والتكنولوجيا التي يمكن أن يكون لها استخدام مدني وعسكرى للصين.

*-**النزاعات التجارية:** وقعت الحرب التجارية مرتين في العلاقات الصينية ـ الأمريكية في التسعينيات من القرن الماضي،وقد بدأتها الولايات المتحدة في المرتين بدعوى أن الصين تتبع سياسات اقتصادية ظالمة تجاه الأمريكيين عن غلق السوق الصيني أمام المنتجات الزراعية الأمريكية،وسرقة الحقوق الفكرية للأمريكيين،مما يؤدي إلى خسارة الشركات الأمريكية بنحو ٨٠٠ مليون دولار سنويًا (يتردد أن ٩٠٪ من برامج مايكروسوفت في الصين منسوخة بشكل غير قانوني)[(٢)].

لذلك تتدخل الولايات المتحدة في الشئون الداخلية للصين من خلال قضيتين:

القضية الأولى حقوق الإنسان:حيث يتواتر الاحتجاج الأمريكي على ما يسمى بالملف السيئ لحقوق الإنسان والديمقراطية في الصين في كل مناسبة حتى بدت

(١)المرجع السابق، ص ص: ٢٠-٢٢.

(٢)المرجع السابق، ص ص:٢٤- ٢٣.

وكأنها قضية جوهرية تتعلق بالمصالح القومية الأمريكية وليست شأناً صينياً تستخدمه الولايات المتحدة كورقة ضغط لإجبار الصين على تبني سياسات تخدم المصالح الأمريكية،حيث بدأ استخدام حقوق الإنسان والديمقراطية تجاه الصين عقب أحداث الميدان السماوي سابق الذكر،وفي إدارة «كلينتون» ارتفعت الأصوات في الكونجرس بعقاب من أسموهم (جزاري الصين) لكنه تحت وطأة المصالح الاقتصادية جدد وضع الدولة الأولى بالرعاية في عام ١٩٩٣م،وفي مايو ١٩٩٤ قرر «كلينتون» الفصل نهائيا بين قضايا التجارة وحقوق الإنسان في الصين.

ومع مجيء إدارة «بوش الابن» ارتفعت الأصوات مرة ثانية،لكن تحت مطارق عقلية الحرب الباردة في العمل من الحد على تزايد نفوذ الصين قبل أن يستيقظ التنين الأصفر ،وانتقلت إدارة «بوش» من إستراتيجية «الاحتواء والتورط» التي [illegible] سلفه إلى إستراتيجية «الاحتواء والمواجهة».

القضيه الثانية وهى التدخل في قضيتي تايوان والتبت:حيث تمد الولايات المتحدة تايوان بما تحتاج إليه من نظم أسلحة (وهو موقف متناقض حيث تعترف أمريكا بوحدة الصين ولكنها لا تقر لها سيادتها على كامل أراضيها). وفي عام ١٩٧٩م أصدرت أمريكا قانون تايوان تتعهد بموجبه بتأمين كل متطلباتها الدفاعية،وفي خصوص التبت عينت الولايات المتحدة منسقاً خاصاً للسياسة الأمريكية تجاه التبت يشرف على اتصالات الصين مع زعيم التبت،وتعتبر هاتان القضيتان من أهم أوراق الضغط التي تمارسها الولايات المتحدة تجاه الصين.

من ذلك يتبين أن معالم المنظور الأمريكي للعلاقات الأمريكية الصينية يتمثل في أمرين:

الأول داخلي: (داخل الصين) عن طريق إثارة القلاقل والمشاكل الداخلية لخلق المعوقات التي تقوم ذاتياً بعملية ضبط اتساع وتيرة النمو والنفوذ.

الثاني خارجي:عن طريق خلق شبكة من التحالفات الأمريكية مع دول المنطقة

لضبط الصين أو التحكم في سلوكها الخارجي.

ومن أجل مواجهة الصين،بدأ الأمريكيون في تبني إستراتيجية جديدة وشاملة تعتمد على عدة عناصر.

- مد وتوسيع الكتلة الأطلسية حتى روسيا وغرب الصين.
- السيطرة على الطاقة التي تعتمد عليها الصين في نموها وتطورها.
- تطويق الصين من خلال البحث أو تعزيز التحالفات مع خصومها (الهند ـ فيتنام ـ كوريا ـ اليابان ـ تايوان).
- إضعاف التوازن القائم بين القوى النووية الكبرى عن طريق تطوير الدرع المضاد للصواريخ.
- دعم وتثبيت الروح الانفصالية والاستقلالية في (صربيا ـ روسيا ـ الصين وإلى أقاصي أندونيسا)[1].

أولاً : الاحتواء الصيني للخلافات مع الولايات المتحدة:

عن مثلث العلاقة الصينية ـ الأمريكية ـ الشرق أوسطية تذهب بعض الآراء إلى إمكانية العمل على تعزيز التحالف الشرق أوسطي مع الصين لتتحول الأخيرة لتواجه الولايات المتحدة في كثير من القضايا والميادين،لكون الصين متجهة لتكون قطباً دولياً منافسًا للولايات المتحدة[2] وهذه المراهنات تبدو في غالبيتها خطأً فادحاً وذلك للأسباب التالية:

١ -المصالح المبادلة: هناك علاقة تجارية واقتصادية قوية متبادلة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية،تحفز الصين على تجنب الدخول في نزاع مع

(١) حنان قنديل، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٦٣.

(٢) أحمد جميل عزم،« الصين والولايات المتحدة شريكان أم خصمان»، الغد،العدد ٢٦، ١٥ نوفمبر ٢٠٠٨م.

واشنطن،إذ يوجد بينهما ما يسمى بسلسلة إمدادات مترابطة،من حيث مصادر النفط والبضائع وأسواق التصدير،مما جعل التنافس بينهما مدمرًا.

٢-**المذهب الدبلوماسي والسياسي الصيني**:تحرص الصين بدلاً من الدخول في مواجهات دولية وصراعات على التركيز على أهدافها التنموية والتجارية،فتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي،وإيجاد فرص عمل لملايين المواطنين هى هواجس ذات بُعد أمني حاسم في الصين،ولذلك تتحاشى تبن مواقف لكثير من القضايا الدولية،كما أن «جيشها لم يبن وفق مذهب عسكري يقوم على التدخل الخارجي»،وهي غير معنية بتحدي الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي من احتياجها للنفط،وتتجه بدلاً من ذلك للاستثمار في القطاعات النفطية في أفريقيا،وأمريكا اللاتينية،وآسيا الوسطي كبديل للنفط تخوفا من أى تصادم مع الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط.

٣-**أولويات السياسة الخارجية الصينية**:لا مراء فى أنه لو حدثت مواجهة ما بين الصين والولايات المتحدة فستكون في نطاق إقليمي،إذ تركز الصين علي بحر الصين الجنوبي،بالقرب من تايوان،وتتمتع تايوان بأهمية قصوى بالنسبة للصين،ويشكل ذلك جزءًا مهمًا من محددات سياستها الخارجية،بما في ذلك مع الدول العربية،وتبدي الصين ردود فعل غاضبة إزاء أي تقارب عربي مع تايوان.وهذا ما أكده «د. وانج سولاو، الأستاذ في جامعة بكين»،عندما أشار «فى منتدى التعاون العربي الصيني عام ٢٠٠٤م،أنه لا بد من اعتراف الدول العربية بمبدأ(الصين الواحدة)» [١].

٤-**إدارة الصين لخلافاتها مع واشنطن**:قد تختلف الصين بالفعل مع الولايات المتحدة بخصوص ملفات مثل العراق وإيران،فالصين وواشنطن كلاهما لا يريدان رؤية إيران أو غيرها قوة نووية عسكرية،ولكن بكين ترى أن العقوبات

(١) محمد سعد أبو عامود، مرجع سبق ذكره، ص ص: ٤٨-٤٩.

والعمل العسكري يزيدان التوتر بدلاً من تحقيق الاستقرار،وهذا لا يعني أن الصين ستتحدى الولايات المتحدة،ويذكر بأن دولاً أوربية قامت بإدانة الحرب الأمريكية على العراق فيما لا يصل الموقف الصيني إلى أكثر من «التعبير عن القلق». وقد يؤدي الخوف من تعرض الإمدادات النفطية للانقطاع ـ بفعل أي تدخل عسكري أمريكي ـ في إيران بالصين إلى تأييد تشديد العقوبات ضد إيران،إذا رأت أنها الطريقة المثلي لمنع حصول عدوان عسكري أمريكي،بل إن الصين في مسعاها إلي الابتعاد عن النفوذ الأمريكي،لذا فهي غير معنية بتحدي الولايات المتحدة في الخليج العربي،وتتجه بدلاً من ذلك للاستثمار في القطاعات النفطية في أفريقيا،وأميركا اللاتينية،وآسيا الوسطي [(١)].

ثانياً : أوباما وإعادة صياغة العلاقات الأمريكية الصينية :

يعتقد معظم مراقبي العلاقات الصينية الأمريكية أن هناك إعادة صياغة للعلاقات الصينية الأمريكية،إن العلاقات المستقبلية بين البلدين ستصبح إيجابية وستمضى قدماً بشكل عام[(٢)] ورغم وجود بعض الخلافات والتناقضات بين البلدين اللتين تواجهان أيضاً مشاكل جديدة [(٣)] وأن العوامل الإيجابية أكثر بكثير من العوامل السلبية،وأن هناك عوامل ستة تدفع لتطوير العلاقات الثنائية إلى الأمام:

١ – يعلق قادة البلدين أهمية كبيرة على العلاقات الثنائية.

٢ – هناك الكثير من المصالح المشتركة بين الجانبين.

٣ – تحسين آلية حل المشاكل بين الطرفين،وهناك أكثر من عشر آليات للحوار

---

(١) هدى ميتكيس،مرجع سبق ذكره، ص: ٣٠.

(٢) محمد المنشاوي، «إلى أين تتجه الولايات المتحدة؟ »السياسة الدولية، العدد ١٧٥ يناير ٢٠٠٩، المجلد ٤٤، ص: ٢٣٠.

(3) Full text of Hu Jintao's Speech at the Opening Ceremony of the Annual Conference of the Boao forum for Asia in.2008 http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/131200804/content-614031

على المستوى الوزاري.

٤- مع زيادة القوة الوطنية الشاملة للصين، لا يمكن للولايات المتحدة تجاهل اقتراحات الصين، ولا يمكنها تحديد شكل العلاقات الأمريكية الصينية من جانبها الواحد.

٥- فيما يتعلق بقضية تايوان الحساسة،يمكن للبلدين السيطرة عليها أكثر مما كان عليه الحال في هذه القضية وحدها دون تعاون مع الصين. [١]

٦-إن العلاقات الصينية الأمريكية تتطور إلى الأمام بوجه عام وذلك يعتمد بشكل رئيسياً على ثلاثة أسباب أساسية:

أ- تغير المفهوم الاستراتيجي للولايات المتحدة حيال الصين حيث كانت الولايات المتحدة ترى الصين على أنها عدو محتمل ومنافس قوي على مدى السنوات الماضية،ولكنها الآن ترى الصين على أنها شريك مهم للتعاون [٢].

ب- تغير موقف الولايات المتحدة إزاء الصين حيث كانت الولايات المتحدة تسعى لاحتواء نفوذ الصين في المجتمع الدولي في الماضي،ولكنها الآن تريد التغلب على الصعوبات الاقتصادية وحل القضايا ذات الصلة بمساعدة الصين.

ج- أصبحت قنوات الاتصال بين الجانبين سلسة للغاية حيث إن العلاقات بين الصين والولايات المتحدة إيجابية بصورة عامة،ولكنها قد تشهد تقلبات أحياناً.

حيث مازال لدى الصين والولايات المتحدة بعض الخلافات والتناقضات المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية والتجارية الثنائية والحمائية التجارية للولايات المتحدة.ومشكلة حقوق الإنسان التي تزعمها الولايات المتحدة ضد الصين،وتتدخل الولايات المتحدة في الشئون الصينية مثل الشئون التبتية،وقضية

---

(١) تحليل أخباري، القمة الصينية الأمريكية، توقيت خاص وأهمية خاصة في

http://www.cctv.com/special/visist-ar/12/11/2009

2- International Energy Agency، IEA، «**world Energy out look 2007 China India Insights**»2009،pp.12-14.

تايوان،بالإضافة إلى التقرير المقدم من الولايات المتحدة بشأن التوسيع العسكري للصين. (١)

ثالثا : الأحادية الأمريكية بين الاستمرارية والزوال :

إن تراجع المكانة الأمريكية عالمياً،والذي يستتبعه تراجع في القوة الأمريكية وبالتالي تراجع في القدرة على التأثير،وقد ظهر هذا التراجع في عدد من المجالات منها:

١- المجال الاقتصادي:فقد انخفض الناتج القومي الإجمالي الأمريكي عند مقارنته بالعمالقة الأسيويين،فقد وصل معدل النمو في تلك البلدان إلى ضعف أو ثلاثة أمثال نسبته بالولايات المتحدة،وليس انخفاض معدل النمو والناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة المؤشر الوحيد على تراجع مكانة واشنطن اقتصاديا،ولكن ارتفاع الثروة المحلية داخل بلدان، مثل الصين والهند والبرازيل والمكسيك وجنوب أفريقيا، يعد سببًا آخر، فقد أصبح هناك تمركز لمصادر القوة في تلك البلدان نتيجة للاستثمار والتنمية الاقتصادية العالية (٢).هذا،وقد تراجعت مكانة الولايات المتحدة في سوق الأوراق المالية والتبادلات التجارية، فأصبحت لندن تحل محل نيويورك كمركز عالمي كما حلت عملات أخرى محل الدولار الأمريكي في المعاملات المالية، وهناك تحرك لإجراء المعاملات النفطية باليورو أو عملات أخرى محل الدولار،وهو ما يزيد من الأزمة الاقتصادية الأمريكية.

٢- المجال العسكري:إن الإنفاق العسكري الأمريكي الذي يفوق العديد من القوى الصاعدة لا يعد مؤشراً كافياً على القدرة العسكرية الأمريكية،فأحداث

---

(١)عاطف سيد الأهل، «العلاقات العربية الأسيوية» مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص :١٣٨-١٥٣.

2- Richard N.Haass، the Age of Nonpolarity: What Will Follow U.s Dominance،foreign Affairs ،may/june2008at: www.foreignaffairs.org /2008501faessay87304/richard-n-haass/theage-of noplarity.html? mode=print.

الحادي عشر من سبتمبر أظهرت أن حدثاً إرهابياً قد ينتج عنه خسائر مادية وبشرية هائلة،كما أن العديد من مناطق النزاع التقليدية تحتاج إلى عدد كبير من الجنود ذوي تسلح قليل أكثر من مجموعة صغيرة من الجنود الأمريكيين المدربين والمسلحين تسلحاً جيداً،فالكثير من الأسلحة الحديثة قد لا تكون مناسبة في النزاعات التقليدية،كما تراجعت قدرة الولايات المتحدة في الولوج في أي نزاعات مستقبلية.

٣- سياسياً ودبلوماسياً:فقد تراجعت القوة التأثيرية للولايات المتحدة، وتراجعت المساعدات والضغوط والعقوبات على دول الممانعة،فالولايات المتحدة لم تستطع أن تضغط وتفرض قيودا على النظام الإيراني بمفردها وبدون مساعدة الدول الأوروبية (الترويكا الأوربية) وقد تراجع دورها أمام قوى دولية أخرى كالصين،التي أضحى لها دور جلي في الأزمتين النوويتين الإيرانية والكورية الشمالية، وتمتلك أوراقا للضغط في عدة ملفات. [1].

٤- ثقافياً ومعلوماتياً:تراجعت القوة الأمريكية على الجانبين الثقافي والمعلوماتي فبوليوود (السينما الهندية) تنتج أفلاماً أكثر من هوليوود الأمريكية، كما أصبحت هناك خيارات متعددة ومنافسة للبرامج والتليفزيونات الأمريكية، وفي وقت أضحت فيه المدونات والمواقع الإلكترونية في الكثير من الدول منافساً قوياً للولايات المتحدة في تقديم الأخبار والتحليلات

في التحليل الأخير، يمكن القول إن مستقبل مكانة الولايات المتحدة ودورها الفاعل عالميا يرتبط بمدى قدرتها على التعامل مع مستجدات هذا النظام العالمي الجديد، الذي يشهد صعود قوي جديدة (الصين) وجماعات ومنظمات تملك من القوة ما يجعلها ذات قوة وتأثير يفوق بعض الدول القومية،فعلى الرغم من كونها القوة العسكرية الكبرى في العالم،إلا إننا نجدها اليوم تتعثر في حروبها

1- Danielw.DreZner، the New World Order، foreign Affairs، march\Apral.2007at: www.foreignaffairs.org/20070301faessay86203/daniel-w-dre2ner/the-new-new-world-order.html?mode=print.

التوسعية،ونجد اقتصادها يضعف أكثر فأكثر بسبب المنافسة الشديدة التي يتعرض لها من قبل اقتصاديات القوى الكبرى الأخرى،وفي حال تكيف الولايات المتحدة مع تلك التحولات وتعاونها بشكل أفضل مع القوى الصاعدة،فإننا سنشهد انتقالاً سلساً وسليماً إلى نظام تعددي جديد،من دون كوارث وحروب تكون الولايات المتحدة فاعلاً رئيساً فيه بجانب بعض القوى الأخرى.

رابعاً : الوضع الراهن للصعود الصيني وتحسين الصورة:

أصبحت الصين تشعر بالقلق إزاء الصورة السلبية التي يروجها منظرو الغرب عبر العالم، وأدركت أن ذلك قد يستند بالأساس على العالم الخارجي فهي تدرك تماماً مخاطر العزلة الدولية عليها،خاصة بعد تعرضها لعزلة دولية بعد أحداث الميدان السماوي،ولذا تحاول الصين جاهدة تحسين صورتها الخارجية عبر العديد من الوسائل [(١)] ومنها:

١ – **تغيير الخطاب الصيني**:فالصينيون أنفسهم بدأوا في تغيير خطابهم السياسي والتنموي،فهم حالياً يتجنبون استخدام تعبير الصعود الصيني الذي كانوا يستخدمونه سابقاً بعد أن صدرت تعليمات في عهد الرئيس هوجينتاو باستخدام تعبير «التطور السلمي للصين» الذي لا يسعى إلى تغيير التوازنات الدولية،وأنه لن يفيد الصين فقط،ولكن سيفيد الآخرين أيضا،كما تنفي الصين أي تشابه بين الصعود الصيني الحالي والصعود الألماني في القرن التاسع عشر في عصر «غليوم الثاني» والذي تسبب في الحرب العالمية الأولى،وتؤكد أنها تعمل في إطار توافق المصالح وأن الصعود الصيني ليس خطراً بالضرورة على العلاقات الدولية؛لأن الصين ستندمج في النظام الدولي مع بقية الدول الأخرى،كما أن الصعود الصيني لا يعني بالضرورة تحدي الولايات المتحدة الأمريكية مثلما حدث في الصعود الألماني والياباني،فالصين تعتمد على السوق الأمريكية إذن كيف ستتحداها ؟

(١) حسن أبو طالب، مرجع سبق ذكره، ص ص:٣٣-٣٥.

والأكثر من ذلك أن بعض المنظرين الصينيين يرون أن تحقيق مصالحهم يرتبط بشكل أكبر بالقوى العظمى،ولم يتحرج هؤلاء من القبول بمبدأ أن العالم أحادي القطبية،وأن الولايات المتحدة ستظل القوة المسيطرة لعقود قادمة [1]،وعلى الرغم من أن الزعماء الصينيين قد أيدوا مراراً مبدأ تعدد الأقطاب،وأدانوا في المقابل مبدأ أحادية القطب،إلا أن هؤلاء المنظرين غير الرسميين يرون أن الصين لن تستطيع مجابهة الولايات المتحدة في الوقت الراهن، وأن تحقيق الصين لأهدافها (السلام والتنمية) يمكن أن يتم في ظل العالم أحادي القطبية.

٢- تأكيد الشفافية العسكرية:حيث قررت الصين رفع شفافية الشئون العسكرية بصورة متزايدة،تعزيزاً للثقة العسكرية المتبادلة مع مختلف البلدان بالعالم،فشفافية التسليح تعني وصف دولة لنواياها العسكرية أحادية الجانب، وقدراتها، ونشاطاتها العسكرية المعلن عنها علناً،وتتخلى عن بعض الحقوق أو تكشف عن سياساتها حول الدفاع الوطني،وقد تقدمت الصين إلى الأمم المتحدة ابتداء عام ٢٠٠٧م،واستأنفت مشاركتها في سجلات الأسلحة التقليدية للأمم المتحدة، وقدمت بياناً عن النفقات العسكرية لعام ٢٠٠٦م،إلى جانب حرص قادة الجيش الصيني على الزيارات المتبادلة،والاتصالات المتكررة مع جيوش العالم المختلفة،وقد أجرى الجيش الصيني خلال السنوات الخمس الأخيرة ١٨ مناورة عسكرية مشتركة مع جيوش الدول الأخرى،وفي عام ٢٠٠٥م فتحت قوات الصواريخ الإستراتيجية الصينية لأول مرة أبوابها أمام قادة الجيوش الأجنبية وبشكل عام فإن الصين باتت تحرص على زيادة العلنية والشفافية في مجال التسلح،بما يساعد على تعزيز الثقة،وتخفيف التوتر،وتعزيز السلام،والأمن الإقليمي والدولي [2].

(١) أبو بكر الدسوقي، «الدور الصيني العالمي... روي مختلفة»، السياسة الدولية، العدد ١٧٣ يوليو ٢٠٠٨- المجلد ٤٣، ص:١٥١.

(٢) حنان قنديل،مرجع سبق ذكره، ص: ٣٦٧.

٣- **تطوير أداء الدبلوماسية الصينية**:حيث أثمرت نتائج التدريب المستمر الذي تقوم به وزارة الخارجية الصينية منذ عشرين عاماً عن وجود جيل من الدبلوماسيين يتميز بالبراعة والفطنة، من الحاصلين على الشهادات العلمية من الولايات المتحدة وأوروبا،والمجيدين لأكثر من لغة أجنبية،صحب ذلك عملية تغيير إدراك القادة لأهمية طرح الصين لوجهة نظرها أمام العالم الخارجي من أجل تحسين صورتها... ولتعبئة رأي عام دولي مناصر لها،ومتفهم لأبعادها وأهدافها،وفي هذا الصدد قامت الصين أيضا باستخدام شبكة المعلومات الدولية الانترنت كإحدى وسائل الاتصال بالعالم من أجل توضيح صورتها بشكل مباشر من خلال عدة مواقع، أهمها موقع مركز المعلومات الخاصة بمجلس الدولة www.china.cn وموقع وزارة الخارجية www.fmprm.gov.cn، وهذه تطورات لم تعهدها الدبلوماسية الصينية من قبل.

٤- **تفعيل مصطلح القوة الناعمة**:وهو المصطلح الذي يستخدم في أدبيات العلاقات الدولية منذ أن قدمه عالم السياسة الأمريكي(جوزيف ناي في عام ١٩٩٠م)،إذ بدأت دوائر السياسة الخارجية الصينية في تفعيل العمل بهذا المصطلح من خلال استخدام الأدوات الثقافية ، والدبلوماسية، والأيديولوجية، والفكرية،والرمزية،ومنها تنظيم مؤتمر في بكين لبدء حلم الصين في أبريل ٢٠٠٦م[1] في محاولة لربط الصين بثلاث أفكار كبرى هي(التنمية الاقتصادية والسياسية، والسيادة السياسية،والقانون الدولي)،إضافة إلى الصفة الغالبة لخطاب الدبلوماسيين الصينيين عن احترام السيادة وتنوع الحضارات،في حين تجد خطاب نظرائهم الأمريكيين عن القوة وتغيير النظام الدولي لصالح بلادهم،كما أن الدبلوماسية الصينية تعتمد على تقديم المساعدات والقروض وبدون أي شرط،كما أن الحوار وهو اللغة الغالبة في علاقات الصين بحلفائها أو حتى الدول الصغيرة في إطار من المساواة وبعيداً عن ممارسات الهيمنة التي تتبعها الولايات المتحدة .

(١) أبو بكر الدسوقي،مرجع سبق ذكره،ص:١٥٣.

كما تشير الأدبيات الصينية إلى أن التنين – الرمز الصيني الشهير – الذي يرمز إلى الأمة الصينية،وروحها،ووحدتها ما هو إلا مخلوق خيالي مركب تم استخدامه في إطار تسوية تاريخية توحيدية للقبائل الصينية القديمة،حيث كان لكل قبيلة رمزها الخاص في شكل حيوان ما،فجاء قائد عظيم فوحد هذه القبائل فتم توحيد كل هذه الرموز في شكل كائن خرافي افتراضي وهو التنين،وهو بذلك يرمز إلى التنوع والتوحد والتناغم،وهو بذلك أيضا يختلف عن معناه الغربي (dragon) الذي يرمز إلى السيطرة والهيمنة والاقتحام،ومن هنا دعا المفكر الصيني كوان شيه دجيه «guan shi djie» دعا إلى ضرورة الترويج للمفردة الصينية لكلمة التنين وهي لونج بدلا من المفردة الغربية«dragon» حتى لا يتشوه معنى التنين الصيني الذي يرمز للوحدة والتناغم[(١)] .

٥-**استضافة الأولمبياد**:فلا شك أن الصين سعت إلى الاستفادة بدورة الألعاب الأولمبية الصيفية ٢٠٠٨م سياسياً وثقافياً وليس على المستوى الاقتصادي، والتجاري، والترفيهي، والدعائي فقط.بل استضافة الأولمبياد كانت تعني بالنسبة للسياسة الصينية فرصة لاستعادة المكانة المرموقة في المجتمع الدولي،وتحسين صورتها،ودعم تواصلها مع العالم باعتباره المدخل الرسمي للصين لنادي المجتمع الدولي،وتعزيز التواصل مع الغرب.

ومن هذه الدراسة نخلص إلى:

بشأن مستقبل الخلافات الصينية- الأمريكية على الشرق الأوسط هو أن أسلوب التفاهم والحوار هو الذي سيغلب في النهاية على لهجة الانتقادات والاتهامات المتبادلة،وذلك إما لأن الولايات المتحدة لم تعد تملك زمام المبادرة ولم يعد بمقدورها توجيه ضربة اقتصادية لإجهاض الصعود الاقتصادي الصيني،وإما لأن مصالحها تقتضي منها الجنوح نحو التفاهم والحوار وعدم

(١) هديميتكيس،مرجع سابق ،ص ص:٢٤-٢٥.

التصعيد ضد الصين،أوكلا الأمرين معاً،ويؤكد ذلك أن أغلب القضايا التي قدمتها الولايات المتحدة ضد الصين لمنظمة التجارة العالمية تمت تسـويتها وديـاً.كمـا يعول كثيراً علي أن الحوار الاستراتيجي الذي بدأ بين الصين والولايات المتحـدة سوف يقلص الخلافات بين الطرفين في القضايا المختلفة ومنها قضـايا الاقتصـاد والتجارة .





خاتمة الدراسة

أولاً: الرؤية والسيناريوهات المستقبلية للصعود الصينى:

وكما أسلفنا في الفصول السابقة أنه لا حصر للمشاكل التي واجهتها سياسات إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن في منطقة الشرق الأوسط،وحيث كان أكبر أخطاء هذه الإدارة تمثل في عدم تطوير استراتيجيه شاملة إزاء المنطقة،وكنتيجة لذلك جاءت أغلب سياساتها إزاء المنطقة متناقضة تعوق إحداها الأخرى،وتزيد من صعوبة تحقيق ما هو بمثابة الأهداف الأساسية للولايات المتحدة بالمنطقة، فكما كان للولايات المتحدة إستراتجية (الاحتواء) خلال فترة الحرب الباردة،وكثفت سياساتها إزاء مختلف الدول والظواهر لدعم هذه التوجه، فهي في حاجة حالياً لإتباع توجه بنفس القدر من الدقة والتدبير إزاء الشرق الأوسط،بما يؤهلها للتعامل مع التحديات التي تمثلها هذه المنطقة حالياً. [١] وكما أوضحت الدراسة أيضاً أنه في ظل الإدارة الأمريكية السابقة نجد أنه كانت تنظر الولايات المتحدة الأمريكية للصعود الصيني على كونه عائقاً في مواجهة

(١) كينيث بولاك، «الولايات المتحدة وإستراتيجية متكاملة في الشرق الأوسط رؤية متكاملة»، السياسة الدولية، العدد ١٧٥ يناير ٢٠٠٩، المجلد١٨٧، ص: ٣٠.

الرغبة الأمريكية في الهيمنة على الشئون العالمية، خاصة في سياق اختلاف رؤية كل منهما لطبيعية النظام الدولي؛ إذ ترفض الصين فكرة الهيمنة الأمريكية على شئون العالم، كما ترفض فكرة الزعامة الدولية،وتؤكد بدلاً منها على أن أي نظام عالمي لابد أن يقوم على مبدأ أن كل الدول صغيرة أو كبيرة يجب أن تتساوى في العلاقات الدولية، مع التركيز على رفض فكرة التدخل في الشئون الداخلية للدول،وضرورة احترام قرارات الأمم المتحدة والتأكيد على أن النظام متعدد الأقطاب هو النظام الأمثل لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية وبذلك تختلف رؤية كل منهما لطبيعة النظام الدولي. ومن ثم تحاول الولايات المتحدة الأمريكية عرقلة الصعود الصيني وتحجيم الدور الصيني العالمي ذلك من خلال فرض العقوبات والضغط على الصين في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان وتايوان وكذلك العمل على دعم التحالف الأمريكي مع القوى الأخرى في آسيا ومحاولة بسط النفوذ الأمريكي في المجال الحيوي للتحرك الصيني.فكانت تلك هي الصورة الأمريكية للصعود الصيني خلال الثماني السنوات التي انقضت تحت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش وفريق المحافظين الجدد وهيمنة أحادية لم يشهدها النظام الدولي من قبل.

* سيناريوهات المستقبل:

بعد أن عرضنا الدراسة العلمية للصعود الصيني وأثره على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط فيمكننا أن نقدم اجتهاداً في شأن مستقبل الصعود الصينى.

أولاً : سيناريو اشتعال المنافسة والعداء مع الولايات المتحدة الأمريكية:

يتجه هذا السيناريو إلى معارضة الصين للهيمنة الأمريكية،وستعمل من أجل عالم متعدد الأقطاب،وستقف إلى جانب الدول النامية راسمة بذلك الأهداف المعلنة للإستراتيجية الكونية للصين في القرن الجديد الذى تطمع في أن تكون أحد أقطابه الرئيسين والمتميزين.

وهنا نجد إدراكاً صينياً لعدد من الحقائق التي تؤكد على وزن وثقل الصين أولاً

ثم تمكينها من اختيار نوع وحجم دورها الدولي ثانياً، ثم تحديد وصنع هذا الـدور توافقاً أم تصادماً مع المصالح الأمريكية ثالثاً.

أول هذه الحقائق: الصين دولة لها من الثقل السياسـي والسـكاني والعسـكري والاقتصادي ما يجعلها قادرة لو أرادت على انتهاج أسلوب عدائي يعيد فتح ملـف الحرب الباردة من جديد،فقد لعبت الصين ولا تزال تعلب دوراً مؤثراً قـادراً عـلى الامتداد مستقبلاً في مساحة تبدأ من شبه الجزيرة الكورية وتمـر بفيتنـام وكمبوديـا والهند وباكستان وإيران حتى تلامس مياه الخليج ،وترتيباً على ما سبق فإن الصـين لا تكتم طموحها السياسي مستندة إلى قاعدة صناعية من النوع الذي يجعلها تحلم بالانضمام إلى نادي الدول الصناعية الكبرى، ويزيد من مستوى حلمهـا السياسـي ليلامس مطلباً يمكن صياغته في أن الصين دولة عظمى من حقها أن تكون شـريكاً في إدارة العالم والتخطيط له بالخطوات التالية:

١- البحـث عـن تحالفـات صـينية مضـادة لسياسـات الاحتـواء الأمريكـي ولتشكيل جبهة في مواجهتها لإضعافها اسـتراتيجياً، ومـن ذلـك تقويـة العلاقـات الصينية مع روسيا التى وصلت إلى تطوير نوع من الشـراكة الإسـتراتجية بـدأت في إبريل ١٩٩٦.

٢- بروز معالم هيمنة صينية على دول المنطقة بما تحمله الثقافـة الصـينية مـن طموحات قوية ولما لديها من إمكانات بشرية واقتصادية هائلة،وهذا الوضع ربما يعصف على المدى المتوسط بالمصالح الأمريكية ،وهناك سـتون مليـون مهـاجر صيني ينتشرون في دول الجوار الأسيوي ويشكلون بؤراً اقتصـادية وثقافيـة وربمـا سياسية عسكرية عند اللزوم.

٣- تحقيـق مطلـب المشـاركة في إدارة العـالم وهـو تحديـد الصـين للمجـال الحيوي الذي ستتحرك فيه وصولاً إلى استرداد المناطق التي انسلخت عنها ولكن ؟؟ قا لتطورات تبين أحداث ربع القرن الماضـى أن التنين الأصـفر سيسـتيقظ في

الساعة التي يحددها هو لا في الساعة التي يزعجه أو يستفزه فيها أحد.

ثانياً : سيناريو السيطرة والتحكم في الصعود الصيني (تطويق الصعود) :

يقوم هذا السيناريو على أساس أن الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في العالم اليوم ترى إن مصالحها الإستراتجية سوف تتأثر بعمق على مستوى العالم نتيجة صعود الصين وتحولها إلى قوة عظمى تتعامل معها معاملة الند للند،وأن القوى الآسيوية الكبرى كاليابان والهند تريان أن هذا الصعود الصيني سوف يؤثر سلباً على مصالحها الإستراتجية الإقليمية والكونية، وأن دول الاتحاد الأوربي أقرب إلى التحالف مع الولايات المتحدة من منافستها أو التحالف مع الصين، في الوقت ذاته فإن هذه القوى لا تستطيع وقف وإجهاض الصعود الصيني، ومن ثم، تلجأ إلى البحث عن وسائل للسيطرة والتحكم في الصعود بحيث لا تتحول الصين إلى قوة عظمى، والولايات المتحدة يبدو أنها تعمل في إطار هذا السيناريو فالسيطرة على منابع الطاقة النفطية في العالم يصب في هذا الاتجاه، حيث إن التحكم في كميات وأسعار النفط عامل مؤثر على عملية الصعود الصيني،والتواجد العسكري الأمريكي برياً وبحرياً في المواقع الإستراتجية العالمية يساعد على تحقيق هذا السيناريو واستخدام الأداة الإعلامية والثقافية للترويج للنموذج الحضاري الأمريكي أداة أخرى لا تقل أهمية في هذا الصدد.

يواجه هذا السيناريو عدة قيود أهمها الرفض الصيني الواضح له، ووجود قدر من التضارب في المصالح بين الولايات المتحدة والقوى الكبرى الأخرى الأمر الذي يتيح للدبلوماسية الصينية وما تخلقه من فرص أمام الشركات الأمريكية والغربية واليابانية،وهو ما يتيح للولايات المتحدة استخدام أسلوب العصا والجزرة الاقتصادية على الأقل كأداة للضغط للتحكم في هذا الصعود، يضاف إلى هذا تنامي العداء للسياسة الأمريكية في شتى دول العالم خاصة دول الجنوب الفقيرة التي ترى الصين أنها المدافع عن مصالحها.

****

ثالثاً : سيناريو إجهاض الصعود الصيني :

يقوم على أساس أن الصعود الصيني قد وصل إلى مرحلة الخطر الذي يهدد المصالح الإستراتجية الأمريكية والغربية،حيث إجهاض صعود الصين باعتبارها دولة معادية بما يستدعيه هذا الخيار من سياسات مكملة مثل زيادة الإنفاق الأمريكي على السلاح وتطوير أداة الحرب الأمريكية نحو آفاق جديدة، وإقامة سلسلة من التحالفات والقواعد العسكرية حول الصين وإثارة كل أنواع المشكلات للصين من داخلها ومن حولها.

حيث نجاح الصين في الصعود إلى موقع القوة العظمى يقدم نموذجاً حضارياً مختلفا عن النموذج الغربي؛الأمر الذي شكل وحدانية هذا النموذج،وأن عوامل الضعف الصينية تفوق عوامل القوة أوعلى الأقل هناك فرص متاحة لاستنزاف وإضعاف عناصر القوة الصينية سواء من خلال إثارة القلاقل السياسية والاجتماعية الداخلية والاختراق الثقافي والإعلامي للمجتمع الصيني أو من خلال جر الصين إلى سباق التسلح أو جرها إلى الدخول في مواجهات عسكرية سواء فيما يتعلق بتايوان أو المنازعات الحدودية الأخرى مع دول الجوار.

هذا السيناريو يواجه بعدة قيود لعل من أهمها تكلفته بدرجة لا تسمح ظروف الولايات المتحدة وحلفائها بتحمله،كما أن إجهاض الصعود الصيني سوف تكون له مردودات سلبية على المستوى الاقتصادي والاستراتيجي الأمر الذي تمتد آثاره إلى باقي دول العالم خاصة الدول الكبرى ذات الاستثمارات الضخمة في الصين،ومن ناحية أخرى قد لا تتوافر القدرات والإمكانات اللازمة لتفعيل هذا السيناريو، وذلك نظراً لتشتت القوه الأمريكية وتوزيعها في مختلف أنحاء العالم، الأمر الذي يمثل استنزافاً هادئاً لهذه القوة ويكفي أن نشير إلى أن موازنة الدفاع الأمريكية تصل على ما يقرب من٦٣٥ مليار دولار سنوياً وهي موازنة غير مسبوقة في التاريخ وتثير علامات الاستفهام حول مدى قدرة الاقتصاد الأمريكي على تحمل هذا الإنفاق في المستقبل إضافة إلى إمكانية نجاح الصين بالعمل في اتجاه

استنزاف عناصر القوة والقدرة الأمريكية والغربية بشكل أو بآخر.

رابعاً سيناريو المنفعة المتبادلة :

أي تشجيع النمو الاقتصادي الصيني وزيادة التجارة الدولية مع الصين استناداً إلى قاعدة أن التجارة تمنع الحرب،وبمعنى آخر يقوم هذا الخيار على أساس تقديم الولايات المتحدة والغرب عموماً حفنة من الإغراءات إلى الصين لتشارك في قيادة النظام الدولي بشروط هذا الغرب،وبحيث يحقق نوع من توازن المصالح.

أي هذه السيناريوهات أقرب إلى الواقع؟

بداية يمكن القول إن هذه السيناريوهات تمثل اجتهاداً فكرياً للباحثة،ومن ثم، فقد لا تتحقق بالشكل أو بالصورة التي سبق عرضها،وفي إطار هذا الفهم فعند مناقشة أي من هذه الخيارات أوفر حظاً في تبني الولايات المتحدة له لإدارة علاقاتها مع الصين؛نجد أن الخيارين الأول والثالث مستبعدان، فالأول مستبعد لأنه يواجه «مزيد من اشتعال المنافسة والعداء مع الولايات المتحدة» فهو يبدو غير منطقي،فالصين دولة قائمة في حدودها الحالية منذ أكثر من ألفي عام،ولم يعرف عنها أنها دولة توسعية حتى في عهود عصرها الإمبراطوري،وأن الصين دولة الصعود السلمي،وكما أنها لها المصالح الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية مما يجعلها تخشى أي صدام مع الولايات المتحدة، والدخول المباشر في أي صدام معها،أما الخيار الثالث وهو« سيناريو إجهاض الصعود الصيني»، فإنه أمر مستبعد تماماً؛وذلك لأن تنفيذ هذا السيناريو يتطلب تكلفة عالية لا تسمح ظروف الولايات المتحدة وحلفائها بتحمله كما إن إجهاض الصعود الصيني سوف تكون له مردودات سلبية على المستوى الاقتصادي والاستراتيجي الأمر الذي تمتد آثاره إلى باقي دول العالم خاصة الدول الكبرى ذات الاستثمارات الضخمة في الصين،كماأن العالم يعيش الأزمة المالية العالمية الآن وما فيه من أضرار عالمية لدول العالم لذلك فإن هذا الأمر مستبعد تماماً .

إذن يتبقى الخياران الثانى والرابع،وهما «سيناريو السيطرة والتحكم فى الصعود الصينى»،«وسيناريو المنفعة المتبادلة» والملاحظ أن الولايات المتحدة تستخدمهما معاً لكبح وتقييد سرعة انطلاق صعود الصين نحو القمة الدولية، وهما يشكلان مزيجاً غريباً بين عناصر التلاحم والتنافر، فعلى صعيد المشاركة الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وصل كل من اقتصاد الدولتين إلى حد يجعل انفكاك إحداهما عن الأخرى لأي سبب وتحت أي ظروف أمراً شديد الصعوبة وباهظ التكلفة، وكان(توماس فريدمان) الكاتب الصحفي في جريدة نيويورك تايمز، قد أطلق على هذا الوضع تعبير التوأم السياسي إن تم فصلهما هلكا معاً أو هلك أحدهما عاش الآخر شبه هالك، فقد شجعت الولايات المتحدة الصين على استخدام عائد صادراتها في شراء بضائع من الولايات المتحدة أو الاستثمار فيها، وشراء سندات مالية لتحافظ على سعر الفائدة منخفضاً، واستجابت الصين لأنها إن لم تفعل لتباطأ النمو الاقتصادي الأمريكي ولانكمشت السوق الأمريكية في وجه السلع الصينية. فالولايات المتحدة في أمس الحاجة إلى الصين لتمول لها الدين القومي المتفاقم (ما بين ٨.٧ تريليون دولار، ربعه أو ثلثه لصالح الصين) وإن الصين في أمس الحاجة إلى الولايات المتحدة لتمول لها عملية النمو الاقتصادي الهائل الذي تحققه ومن هنا نجد القاعدة القائلة (بأن ليس هناك صداقة دائمة وليس هناك عداء دائم بين الدول إنما توجد مصالح دائمة) غير أنه تبدو الصين غير ديمقراطية، كما أنها ليست حليفة للولايات المتحدة وقد يشجع هذا واشنطن على تبني الخيار الثالث وهو سيناريو التحكم والسيطرة في الصعود الصيني وهو الأقرب لظروف ومعطيات الواقع القائم لعدة اعتبارات أهمها أنه لا يسعى إلى إجهاض الصعود الصيني، وإنما يعترف بإمكانية استمراره وإن كان في نطاق أو إطار معين، كما أنه أقل تكلفة من السيناريوهات الأخرى نسبياً، ومن ثم فهو قد يكون أكثر إغراء للأطراف المعنية، ويضاف لذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت بالفعل في السير في هذا الاتجاه الواضح أنه ليس موجهاً نحو الصين وحدها وإنما موجه تجاه القوى الكبرى، وإن اختلفت

الأهداف، الأمر الذي يتيح للصين إمكانية التحرك للتعامل مع هذا السيناريو. فإن كان خيار المشاركة والترابط الاقتصادي مع الصين يرضي أصحاب المصالح التجارية ورجال الأعمال الأمريكيين، فإن خيار التطويق والاحتواء يرضي رجال المجتمع الصناعي العسكري الباحثين عن عدو يتيح لهم الاستمرار في سباق التسلح والميزانيات العسكرية الضخمة.

وبوجه عام، يتوافق هذا السيناريو نسبياً مع السياسة الصينية التي تسعى إلى تجنب المواجهة مع الولايات المتحدة والقوى الكبرى الأخرى، ومن ثم، فهو يوفر قدراً من الأرضية المشتركة خاصة، وأن إستراتيجية الصعود الصيني تقوم على التدرج، كما إن هذا السيناريو قابل للتطوير والتعديل بفعل تغير عناصر القوى الكبرى وهو أمر تراهن عليه القيادة الصينية، وأنه من المحتمل أن تتبع الصين سياسة تدل على معارضتها لدور الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، وأن النموذج الأكثر احتمالاً للعلاقات الصينية الأمريكية في المنطقة هو« لا سلام... ولا حرب»، ففيما تتجنب الصين المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة تقوم في الوقت نفسه ببناء علاقات تعاونية وثيقة مع كل دول المنطقة.

ثانياً : نتائج الدراسة :

من خلال هذه الدراسة التى حاولت أن تلقى الضوء على موضوع الصعود الصينى وتأثيره على الهيمنة الأمريكية فى الشرق الأوسط ،يمكن التأكيد على النتائج التى تم التوصل إليها وهى ما يلى:

١- المساعي المختلفة للتخلص من الأحادية القطبية :

تسعى الصين إلى استبدال النظام العالمي القائم (أحادي القطب) إلى نظام متعدد الأقطاب ومتوازن القوى،وذلك بأسلوب دبلوماسي شديد المرونة لا يصل بأي حال من الأحوال إلى درجة المواجهة المباشرة ويظهر ذلك جلياً في مسألة تايوان.

٢- الشرق الأوسط بمثابة حلبة منافسة رئيسية :

حيث منطقة الشرق الأوسط لما تناله من موقع جغرافي متميز،وغنى بالثروات الطبيعية المتعددة والبترول مصدر الطاقة،ومن ناحية أخرى كسوق استهلاكي ضخم.

٣- رؤية الصين الخاصة بمشاكل الشرق الأوسط :

حيث تعتمد رؤيتها على التعاون والحوار لحل المشاكل متجنبة السياسات المتعبة بفرض الحلول والتدخل العسكري بالمنطقة،وأن التعاون الثنائي والمتعدد وبناء التنمية الاقتصادية يحد من الأزمات في المنطقة ويعالج مشكلة الأرهاب.

٤- سياسة الصين تجاه الشرق الأوسط :

تتبع الصين نهجاً اقتصادياً وتعاوناً تجارياً كمدخل رئيس لتسويق السياسية الخارجية بالشرق الأوسط ، والتي من أهم ملامحها الحيادية والموضوعية وعدم التدخل في شئون الآخرين.

٥- الاستفادة من التجربة الصينية :

يمكن لدول الشرق الأوسط الاستفادة من هذه التجربة لتحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية،ومعالجة مشكلتي الفقروالبطالة،كما أنه يمكن جني مكاسب سياسية من الجانب الأخر في حالة المساومة وبالتلويح بالميل تجاه الصين، وعلى سبيل المثال موقف إيران.

٦- بقاء الوضع الراهن إلى فترة غير قصيرة :

فهناك صعوبة في هذه المرحلة على قدرة أية دولة ضبط ميزان القوة أو تقاسمها بندية ومساواة مع الولايات المتحدة،وذلك بالرغم من الصعود والنجاح الذي حققته الصين إلا أنها لا تستطيع حالياً زحزحتها عن مكانتها المتفردة بقيادة النظام الدولي.

خاتمة

ينطلق العملاق الآسيوي الصيني الصاعد بقوة نحو القمة في إطار سياسة شاملة فى الداخل والخارج،والصين قوة متنامية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وتتحرك في إطار سياسة خارجية شاملة صينية التوجه عالمية المجال،هدفها باختصار نهضة الصين وتقدمها الوصول إلي المكانة اللائقة بها علي المسرح الدولي بعد أن ظلت حبيسة محيطها الإقليمي إبان الحرب الباردة،لكن الصين اصطدمت بتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقمة النظام الدولي في وقت كانت تتطلع فيه إلي وجود نظام دولي متعدد الأقطاب يقوم علي التعددية والمساواة والمنفعة المتبادلة في إطار الشرعية الدولية،وحيث أن الصين في حاجة إلي جوكر لممارسة قواعد اللعبة السياسية مع الولايات المتحدة التى تلعب بورقة تايوان للضغط علي الصين،فبالمقابل تلعب الصين بورقة الشرق الأوسط لإقلاق واشنطن؛لكن تظل دول الشرق الأوسط توازن بحذر بين مزايا ومخاوف خروج العملاق الصيني عن الصمت،ولاتزال دول الشرق الأوسط مترددة بين الرغبة في الانتظار لمعرفة خطط الصين المستقبلية من جانب،والرغبة في مواكبة باقي دول العالم في تقربها من بكين من جانب آخر،والأكيد

بالرغم من السعي المتواصل للتعاون بين الجانبين،هو أن كليهما ما زال في مرحلة «استكشاف الآخر» مع الاتفاق الضمني علي تجنب الموضوعات الحساسة التي قد تغضب أحد الجانبين.

وأخيراً فإيماناً بالنظرية الكونية بأنه لا ثبات ولا دوام وبأن هناك تعاقباً للحضارات، ومما قرأناه من تاريخ الأمم وتوالي الإمبراطوريات علي مر التاريخ فإنه لابد من تغيير في النظام الأحادي الدولي وانهيار الهيمنة الأحادية؛لذلك إذا ما تكللت التنمية الاقتصادية الصينية بنجاح حينئذ قد يتكلل دمج الصين الناهضة بوصفها قوة عظمي في نظام عالمي متعدد الأقطاب وسيعتمد أداء هذه المهمة علي تطوير العلاقات الصينية بدول العالم أجمع ودول الشرق الأوسط خاصة.

ويبقى السؤال هل ستظل بلداننا العربية مرتبطة بالفلسفة الاقتصادية الغربية،وستبقى على النصيب الأكبر من تجارتها مع الغرب؟وهل ستظل تنهل من ثقافته ونظرياته التنموية والاستهلاكية التي لم تحقق للشعوب العربية أي شيء طوال العقود الماضية؟ أم أن النموذج الصيني ودوره في تغيير موازين القوى الاقتصادية في العالم سيحفز راسمي السياسات ومتخذي القرار في البلدان العربية للاتجاه نحو الشرق للاستفادة من تجربته والتعلم منه، والتعاون الاقتصادي معه؟ سؤال أطرحه وقد تجيب عنه المرحلة القادمة.



قائمة المراجع

- المراجع العربية :

أولاً- الكتب

١) إبراهيم عرفات محرر، « الصين وحواجز الصعود» ، في الصعود الصيني، تحرير : هدي ميتكيس، مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٦

٢) أحمد السيد النجار،« الاتجاهات الاقتصادية والإستراتيجية »،القاهرة،مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية ، ٢٠٠٥ .

٣) إسماعيل صبري مقلد،« العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع» ، الطبعة الثانية، جامعة أسيوط، ٢٠٠٢م.

٤) أنطوان شلحت، « العلاقات الإسرائيلية الصينية بين المد والجزر » ، واشنطن، ٢٠٠٧م.

٥) حنان قنديل، « الصين وتايوان والعولمة » ،في د. محمد السيد سليم، والسيد صدقي عابدين، محرران، آسيا والعولمة،القاهرة،مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٣ م.

٦) خنسان الغريب ، «مأزق الإمبراطورية الأمريكية» ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ، الطبعة الأولى ،مارس ٢٠٠٨م.

٧) عبد العزيز شادي، «الإرهاب في العلاقات العربية الأمريكية» ، النهضة، المجلد التاسع، العدد الأول، يناير ٢٠٠٨م.

٨) عبد الغفار رشاد، «مناهج البحث في علم السياسة»، الكتاب الأول التحليل السياسي ومناهج البحث، مكتبة الآداب،جامعة القاهرة، ٢٠٠٤م.

٩) كاظم هاشم نعمة، «القوة في العلاقات الدولية» ، دار الكتب للطباعة

والنشر، جامعة الموصل، ١٩٧٢م.

١٠) ليوسيه تشنج ولي شي دونج ،«الصين والولايات المتحدة الأمريكية: خصمان أم شريكان»، ترجمة عبد العزيز، حمدي عبد العزيز، القاهرة المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، العدد ٤٧٨، ٢٠٠٣م .

١١) محمد حافظ غانم، «العوامل الأساسية التي تؤثر في العلاقات الدولية»، جامعة عين شمس، الطبعة الجديدة، ٢٠٠٢م.

١٢) نعوم تشومسكى ، «السعى الأمريكى إلى السيطرة على العالم ،الهيمنة أم البقاء» ، ترجمة ساعى الكعكى، دار الكتاب العربى –بيروت لبنان ،مكتبة القاهرة الكبرى،٢٠٠٤م.

١٣) نيل فرجسون، «الصنم صعود وسقوط الإمبراطورية الأمريكية»، ، ترجمة معين محمد الإمام ،دارالعبيكان للنشر،السعودية ،الطبعة الأولى،٢٠٠٦م.

١٤) هدى ميتكيس، «الصين والشرق الأوسط» ، العلاقات الآسيوية ـ الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧م.

١٥) وحيد عبد المجيد، «المتغيرات السياسية الدولية في الحقبة الراهنة» ، الغرب ونظام عالمي جديد، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨م.

١٦) ياسر علي هاشم، «مستقبل الصين في النظام الدولي الجديد» ، القاهرة :دار المعارف ٢٠٠٤ م.

ثانياً :الدوريات

١)أبو بكر الدسوقي، «الدور الصيني العالمي... روي مختلفة»، السياسة الدولية، العدد ١٧٣ – المجلد ٤٣ ،يوليو٢٠٠٨م.

٢)أحمد دياب: «السياسة الأمريكية تجاه الصين بين المشاركة والأضواء»،

السياسة الدولية، العدد ١٦٣، المجلد ٤١،يناير ٢٠٠٦م.

٣)أحمد سيد أحمد: «الصين بين التحولات الداخلية والانفتاح على الخارج»، مجلة الديمقراطية، السنة الثالثة، العدد التاسع ـ يناير ٢٠٠٣م.

٤)أمل حمادة:« إيران والشرق الأوسط الجديد»، السياسة الدولية، العدد ١٥٢، أبريل ٢٠٠٣، المجلد ٣٨.

٥)تياو دينج زانج: «المصالح الصينية في الشرق الأوسط»، قضايا إستراتيجية، عدد ٣ سبتمبر ٢٠٠٠م.

٦)جمال قنان: «نظام عالمي جديد.. أم سيطرة استعمارية جديدة»، مجلة المستقبل العربي، القاهرة، العدد ١٨٠، فبراير،١٩٩٤م.

٧)جن ليانغ زيانغ، «إستراتيجية المحيط الكبير تلتقي مع إيران»، شئون الشرق الأوسط، معهد شانغهاي للدراسات الدولية، مركز الدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد ١١٩، صيف ٢٠٠٥،م

٨)جون هيوز،« حول تعقيدات الشراكة الأمريكية الصينية، المصدر الاتحاد الإماراتية،نقلاً عن نيويورك تايمز، ٢٠٠٦ م.

٩)روس تيريل،« الصين من مستقبل غامض لتجربة (الجمع بين نقيضين)»، نيويورك تايمز، ٢٠٠٦م.

١٠) سعد موسى،« تداعيات تحدي البشر للهيمنة الغربية»، الحوار المتمدن ـ العدد ٢٥٩٦، المحور، مواضيع وأبحاث سياسية٢٥/ ٣/ ٢٠٠٩م.

١١) شوقي جلال، «الصين التجربة والتحدي»، (سلسلة اقرأ)، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠١

١٢) عبد القادر عرابي،«المجتمع الدولي والعربي في ضوء المتغيرات الدولية»،المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، مايو ١٩٩١، العدد ١٤٧.

١٣) عبد المالك سالمان، «٣٠ عام على تجربة النهوض الاقتصادي في الصين (١٩٧٨-٢٠٠٨)»، **شئون خليجية**، المجلد الحادي عشر، العدد ٥٦، شتاء ٢٠٠٦.

١٤) عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٣.

١٥) عثمان الرواف: «نظرة الغرب للصين ونظرة الصين لنفسها»، **الشرق الأوسط**، سبتمبر ٢٠٠١، العدد ٨٣١٦.

١٦) عبد القادر محمد فهمي، «دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي»، **سلسلة دراسات إستراتيجية**، أبو ظبي، ٢٠٠٠.

١٧) غازي شعيا، «النظام الجديد مدول لا معولم (العولمة الثقافية والنظام الدولي)»، **شئون الأوسط** السنة ١٤، العدد ١١٣ شتاء ٢٠٠٤.

١٨) فوزي حماد، عادل محمد أحمد: «الأبعاد الإستراتيجية الدولية للتفجيرات النووية الهندية والباكستانية»، السياسة الدولية، العدد ٦٣٣، يوليو ١٩٩٨.

١٩) كينيث بولاك، «الولايات المتحدة وإستراتيجية متكاملة في الشرق الأوسط»، السياسة الدولية، العدد ١٧٥ يناير ٢٠٠٩، المجلد ٤١.

٢٠) لي وي جيان، «تحليل ودراسة العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط»، **السياسية الدولية**، العدد ١٤٥، يوليو ٢٠٠١.

٢١) معهد كارينجى للسلام الدولى، «جاذبية الصين وتطبيقات القوة الناعمة الصينية»، سلسلة **policy Brif**، العدد ٤٧، يونيو ٢٠٠٦.

٢٢) محمد الأطرش: تطور النظام الدولي، المستقبل العربي، القاهرة، العدد ١٧١، ١٩٩٣.

٢٣) محمد السيد سليم: «نحو بناء منتدى عربي ـ صيني للتعاون»، **مجلة الصين اليوم**، العدد ٤ لعام ٢٠٠٣.

٢٤) محمد سعد أبو عامود،« تحولات السياسة الأمريكية تجاه إيران وتركيا وروسيا»،السياسة الدولية، العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٢.

٢٥) محمد عارف، «صراع القوتين العظميتين [هل بلغ ساعة الخطر ؟ »،الاتحاد الإماراتية، العدد ٤٣، ٢٠٠٦ .

٢٦) محمد عباس ناجي،« أبعاد ونتائج زيارة الرئيس الأمريكي للصين»، السياسة الدولية، العدد ١٤٨، أبريل ٢٠٠٢م، المجلد ٣٧.

٢٧) نظام مارديني،«تركيا موقع وأدوار»، شئون الأوسط، القاهرة، العدد ١٢٢، ٢٠٠٦.

٢٨) نرمين السعدنى،«الصين وعضوية منظمة التجارة العالمية... التحديات والآثار»،المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٣، ٢٠٠٧م.

٢٩) زهاو وينغ، «المسالة النووية والعلاقات الإيرانية ـ الأمريكية والإيرانية ـ الإسرائيلي» جامعة شنغهاي للدراسات الدولية، شئون الشرق الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد ٢٠٠٥م.

٣٠) سيد حسين موسوى، «الغرب وإيران مواجهة بين السياسات »، شئون الأوسط، العدد ١٢٢، مركز الدراسات الإستراتيجية، القاهرة.٢٠٠٦م.

٣١) سيف الدين عبد الفتاح، السيد صدقي عابدين، «الأفكار السياسية الآسيوية الكبرى في القرن العشرين»، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١ م.

٣٢) عاطف سيد الأهل، «العلاقات العربية الآسيوية»، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥م.

٣٣) جوناثان أدلمان: «فالكون إلى الصين سيل: الدروس لإسرائيل»، رسالة القدس،العدد١٣٢، مارس ٢٠٠٢م.

٣٤) فارس بريزات، «الشرق الأوسط بين الصين وأمريكا»، مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية، واشنطن، ٢٠٠٧م.

٣٥) وليد سليم عبد الحي، «المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي١٩٧٨ – ٢٠٠١م»، أبو ظبي، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠١م.

ثالثاً : الأبحاث والرسائل العلمية

١) أحمد جمال عبد العظيم العرب،**التحول الديمقراطي في الصين**،رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،٢٠٠٣م.

٢) عبد الجليل محمد حسن كامل،**الشرق الأوسط الكبير**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفلسفة السياسية،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،٢٠٠٨م.

٣) علي سيد فؤاد النقر،**أثر التغيرات في النظام الدولي علي السياسة الخارجية الصينية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية** ،رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في العلوم السياسية ،٢٠٠٤م.

رابعا :التقارير

١) تقرير التنمية في العالم ٢٠٠٣، البنك الدولي، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٣م.

٢) الهيئة العامة للاستعلامات،العلاقات في حقبة التسعينات من القرن العشرين، القاهرة: الفصل السابع، ٢٠٠٥م.

٣) ــــــــ، مصر ومعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، القاهرة، ١٩٨٣م.

٤) تقرير واشنطن،حرب التجارة بين أمريكا والصين، بيان حقائق ، العدد ٥٥، ٢٠٠٦م.

٥) تقرير سوق النفط،وكالة الطاقة الدولية ، آذار/ مارس ٢٠٠٤.

خامسا : مصادر أخرى

١) أحمد جميل عزم، جريدة الغد، ١٥ نوفمبر ٢٠٠٨م

٢) أحمد منصور، صحيفة الوطن، الكويت، بتاريخ ١٦/ ٦/ ٢٠٠٥

٣) أنور أحمد أنور، «الجامعة ومصطلح الشرق الأوسط»، مقال، الأهرام، ٢٢/ ٣/ ١٩٩٥

٤) إيان جونسون Ian john son، للحصول على تفسير استثنائي لتلك التحديات القانونية وحدود الإصلاح القانوني، ثلاث قصص تغيير في الصين الحديثة، السياسة الدولية،العدد١٩٥، ٢٠٠٤م.

٥) الحياة،ماذا لو توقفت الصين عن دعم الولايات المتحدة، ، نقلاً عن هاجيمينغ، كايجنيغ، الصينية ، ٢٠٠٥ .

٦) الاقتصادي ،أمور جديدة في حزم متناهية الصغر، ، ٢٣ مارس ٢٠٠٦م.

٧) بيريز، «إسرائيل لا تؤمن بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية»، جريدة الجمهورية، ٥/ ٣/ ١٩٩٥.

٨) تايم لورد «Time lured» «عمق ديمقراطية القرى في الصين» نقلا عن أخبار البي بي سي، ١٠ أكتوبر ٢٠٠٥م.

٩) جميل مطر،الحياة، ٢٠ يونيو ٢٠٠٥م.

١٠) جميل مطر،الحياة، ٢٦ يوليو ٢٠٠١م.

١١) جواد الحمد، ندوة حوار العلاقات العربية ـ الصينية، شئون الأوسط، الأردن ١٢-١٣ ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٥م.

١٢) جريدة الأهرام،مشروع معاهدة جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل»، ٢٣/ ٣/ ١٩٩٥.

١٣) شبكة النبأ المعلوماتية،الصين: فرض العقوبات لن يساعد علي حل الأزمة الإيرانية، ، ٢٠٠٧ م.

١٤) لي تشاو شينج، وزير الخارجية الصينية، مقالة في جريدة الأهـرام المصـرية، بتاريخ ٢٢/ ١٠/ ٢٠٠٥.

١٥) مارك ترامبول، العجز التجاري مع الصين يثير مخاوف الأمريكيين، محـرر الشئون الخارجية، في كريستان سانيس مونيتور، ٢٠٠٦

١٦) مجلة الصين اليوم، العدد ٩، سبتمبر ٢٠٠٢ .

١٧) مجلة بيت العرب، (مجلة شهرية) تصدر عن بعثة جامعة الدولة العربية في بكين، العدد ٣٦، يناير، فبراير، ٢٠٠١ .

١٨) مينكسين بي Minxin Pei نحو تحول الصين: حدود الاسـتبداد التنمـوي، شئون الأوسط،العدد١٢٣، ٢٠٠٦م.

١٩) ون هو باو، (شنغهاي)، وزار الخارجيـة الصـينية، في مـؤتمر صـحفي في ١ آيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢م.

٢٠) كير لـدنغ لي، «بكـين وسياسـة الشـرق الأوسـط في فتـرة مـا بعـد الحـرب الباردة»، قضايا ودراسات، آب/ أغسطس ١٩٩٤م.

المراجع الأجنبية :

* **Books**

1. Doran، Charles، **The Politics of Assimilation: hegemony and its Aftermath Baltimore:** John Hopkins University press، 1971; Joshua Goldstei Long cycles; prosperity and war the modern Age new haven: Yale University Press، 1988. Vol. 104.

2. Drew Liu ، **strategic in statute for china studies** ، Washington ، 2000 .

3. Eagle Robert ،**Rules of foreign policy and American in the twenty first century** ، wpper saddle river ، New Jersy ، 2002 .

4. Francesco sisci ، **china plays the middle East card** ، assai times ، 2002 .

5. G.Roskin Michael. **political science An introduction** ، Eighth edition prentice hall publishers ، New Jersey ، 2003 .

6. Hung Tien moa & yen chuan، **china under Jiang zamia** ، L unne

Rienner publishers ، London ، 2000.

7. Hunching Jae ، **china's reforms at twenty_five : challenges for the New** . Leadership ، china :An International journal ، march، 2003 .

8. Kaplan Robert، **A Post Saddam Scenario**، The Atlantic on Line، Nov.، 2002.

9. Larrabee Stephen & O. Lesser Ian (EDS)، **Turkish Foreign Policy in an Age fun-Certainty**، Rant Publications، 2003.

10. Lowe Sid ، **Chinese culture and management theory** ، in Illn Alon (ed) ، Chinese culture organizational Behavior and international Business Management (praeger :London ، 2003)

11. Nye Joseph & modelski George «**The Long Cycle of global Politics and The Nation state**» In comparative studies in society and History، No. 20، April 1978،

12. Olson Mancor، **The Rise and decline of Nations، 1982; Callao Beyond American Hegemony**، Walter heat mortal splendor Alan Bloom the closing of American Mind.

13. Prawit Z Jon and F. Leanard James، A Zone. **Free of weapons of Mass Destruction in the middle East**: (Geneva، Institute for Disarmament and Research، 1996، United Nations Unidir/96/24، Sales No. 6. VE. 96.0.19.

14. Shapiro Jan، «**Enough Deliberation: Politics is About Interests and Power**،« in Deliberative Politics: Essays on Democracy and disagreement ed. Stephen Macedo (New York: Oxford University Press، 1999).

15. Wills Walter، «**The USA – The Balance of Power – The USSR**» N. y، Times، August، 1959.

16. Wright Q.، «**The study of International relations**» N. Y. 1995.

*** Periodicals**

1- Gill Bates and Reilly James، **The Tenuous Hold of china inc. in Africa**، the Washington Quarterly، Summer، 2007.

2- Gilboy George and Higginbotham eric ، **china's coming transformation foreign Affairs** ، July August 2001.

3- J. Art Robert، «**To What Ends Military Powers?**» In Robert O. Mathews، Arthur G. Rubin Off and Janice stein (eds)، International conflict Prentice hall)، 1989، PP. 200-201. . 105، No. 2، 1990.

4- Kaan Rebert، «**Power and Weakness**،« Policy Review (No. 113، June 2002).

5- Medeiros and Taylor ،**China's New Diplomacy Evans** ، foreign affairs ، voi . No 6 . November / December 2003 .

6- Nye Joseph «**The changing Nature of word Power**» Political

science Quarterly، Vol. 105، No. 2، 1990.

7- P. Huntington Samuel، **«The Clash of Civilization?**، The National Interest ، (No. 113، June 2002).

8- Putsuits Heavenly ، **the economist Global Agenda** ، October 2003 .

9- Teik Khoo Boo، **»Dismasting Or centralism and Occidentalism'**، Asia pacific View Point، Vol. 40، No. 30، December 1999، P. P. 304-307.

10- Zhao Suisheng ، **china's periphery policy and changing security environment in the Asia pacific region** ، Prospect quartery ، Vol . 2 No . 4 . oct ، 2001.

Others

- World Bank ، world Development indicator ، 2007.
- INF . word economic out look October 2006 chapter 3 : Asia rising : patterns of economic development and growth.
- International Energy Agency، IEA، «world Energy out look 2007 china India insights».

مواقع الإنترنت :

1) china middle east program ، the vital triangle china ، the states and the middle east، www.csis.org. medial/csis/bun/china .

2) Wang Charles ، une vision chi noise due monde ، question chine.net .

3) sisci fransesco ، china plays the middle east card ، www.atimes.com

٤) www.china.org.cm الدستور الصيني في

٥) www.arabic peopledaily.com جريدة الشعب التابعة إلي الحزب الشيوعي الصيني :

٦) www.gmprc.gov.cnتصريحات باسم وزيرة الخارجية الصينية

٧) www.islamonline .net قوة الصين الناعمة ... مقاصدها وأخطائها في:

٨) محمد فايز فرحات، المارد الأصفر : لماذا يخشى العالم من صعود الصين الأهرام الاستراتيجي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية متاح على

. www.ahram .org.eg.

٩) أميـــل أمـــين، إســـرائيل، والخيـــار الصـــعب بـــين واشـــنطن وبكـــين، 2008،www.yamsyaf.cpm .

١٠) عـــام ٢٠٠٧ « عـــام حاســـم لمعارضـــة اســـتقلال تـــايوان، متـــاح عـــلي . www.arabic.peopledaily.com.cn

١١) عاطف الحلـواني، ودبلوماسـية الصـين الجديـدة، قـراءات اسـتراتيجية، المجلد الثامن، العدد الخامس، مايو ٢٠٠٥ متاح علي : www.ahram .org.eg

12) http://www.spiegel.de/intetnational/word/537492،1518،00html8prev=/search%3f9%3Dhow%2Bcan%zBwor

13) Daniel www.Dre2ner،theNewNewworldorder،foreignAffairs،march \Apral.2007at:www.foreignaffairs.org/20070301faessay 86203/Daniel-w-dre2ner/the-new-new-world-o`rder.html?mode=print.

14) Richard N.Haass، the Age of Nonpolarity: what will follow u.s Dominance،foreignAffairs،may/june2008at:www.foreignaffairs.org/2008501faessay87304/richard-n-haass/the-age-of noplarity.html?mode=print.

15) Full text of Hu jintao's speech at the opening ceremony of the annual conference of the Boao forum for Asia in.2008 http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/131200804/content-614031

١٦) تحليل أخباري، القمة الصينية الأمريكية، توقيت خاص وأهمية خاصة في

17) http://www.cctv.com/special/visist-ar/12/11/2009

18) http://montada.arahman.net/t.9668html

19) http://www.economist.com

20) http://news.bbc.couk/2/hi/asia-Pacificl

21) In Armaments in the Introduction to the Chinese World rejected in the Confidence of our Army Special.

22) http://rtanlate.google.com/translate?hi=en&S=ar&u=http://arabic.Pepole-com.cn/

نبذة عن المؤلفة



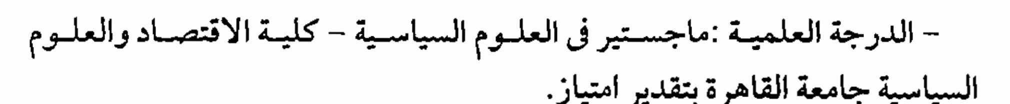
- الاسم :سهرة قاسم محمد حسين .

- الجنسية : مصرية.

- مواليد : قرية الواسطي – مركز الفتح – أسيوط.

- تاريخ الميلاد : ١٤/ ١٠/ ١٩٨٢.

- دبلومة في الإعلام – جامعة القاهرة بتقدير عام جيد جدًا.



- الدرجة العلمية :ماجستير فى العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة بتقدير امتياز.

- حاليًا : باحثة دكتوراه في العلاقات الدولية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة .

- عضو رابطة المرأة العربية بأسيوط .

- عضو النقابة العامة للصحافة والإعلام .

- عملت معدة برنامج إنجازات بقناة البدر الفضائية .

- عملت صحفية بجريدة أخبار الساعة

- عملت صحفية بجريدة الفن والرياضة .

- عملت صحفية بجريدة الرأي .

- عملت نائب رئيس تحرير فرسان الثورة .

- تعيين أوائل خريجين مدرسي مادة بجامعة أسيوط .

* حصلت على شهادات تقدير في :

- مشروع الحماية القانونية للصحفيين (الصوت الحر) بنقابة الصحفيين .

- مشروع السلامة المهنية للصحفيين والصوت الحر بنقابة الصحفيين .

- دور الصحافة في متابعة انتخابات مجلس الشعب (وحدة الشباب وإعداد القادة بجامعة القاهرة) .

- برنامج تدريب الإعلاميين على آليات الحماية القانونية للمرأة المعنفة (جمعية سوا).

- برنامج الأحزاب السياسية وقضايا الشباب في مصر (مؤسسة فريدريش إيبرت) .

- برنامج دعم الشباب المرشحين في انتخابات مجلس الشعب ٢٠١١م (وحدة الشباب وإعداد القادة جامعة القاهرة).



الفهرس

الإهداء.. ٤

شكر وتقدير... ٥

المقدمة ٨

الفصل الأول : الإطار النظرى.. ١٩

المبحث الأول: مفهوم الهيمنة والمفاهيم المرتبطة به.................... ٢١

المبحث الثاني:نظريات ومقومات الهيمنة ٢٩

الفصل الثاني : دور الصين المتصاعد فى النظام الدولى الجديد وسياستها تجاه الشرق الأوسط ٣٩

المبحث الأول:النظام الدولى بعد الحرب الباردة والانتقال إلى الهيمنة الأحادية الأمريكية ٤١

المبحث الثاني: مؤشرات الصعود الصيني والصعوبات التى تواجهه ٥١

المبحث الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط..... ٧٩

الفصل الثالث : الد صالح الصينية الأمريكية في الشرق الأوسط بين التعارض والالتقاء.. ٩٥

المبحث الأول:مواطن التعارض والالتقاء الصيني - الأمريكي ٩٧

أولاً: التعارض الصيني - الأمريكي ١٠٠

ثانياً: الالتقاء الصيني - الأمريكي.................................. ١١٧

المبحث الثاني:الإستراتيجية الأمريكية لاحتواء الصعود الصيني........... ١٢٧

خاتمة الدراسة.. ١٤٣

أولاً:الرؤية والسيناريوهات المستقبلية للصعود الصينى ١٤٣

ثانيا:نتائج الدراسة ١٥٠

قائمة المراجع ١٥٥

نبذة عن المؤلفة ١٦٦